قاسيون

العدد 499
السبت 23 نيسان 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (24.382.014) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

من احتفالات الجلاء في القريّا، التي حاول بعض الموتورين إفسادها...

سورية على مفترق طرق... ص ٧ ـ ١١

الافتتاحية

بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية

عقدت رئاسة اللجنة الوطنية اجتماعاً موسعاً في ١٦/ ٤/ ٢٠١١ بحثت فيه آخر تطورات الوضع في البلاد.

أبدى الاجتماع قلقه الشديد حيال تطور الأوضاع الحالية في مختلف المحافظات السورية.. وهو يرى أن الإجراءات التي أتى عليها بلاغ مجلس اللجنة الوطنية في ٢٥/ ٢/ ٢٠١١ كانت يمكن أن تكون حلاً ناجعاً استباقياً للأزمة التي دخلت فيها البلاد، ومع ذلك فإن هذه الحلول مازالت تحافظ على راهنيتها من حيث المبدأ رغم التعقد الشديد الذي تشهده البلاد اليوم..

وأكد أن الحراك الشعبي هو ظاهرة موضوعية إيجابية تعبر في العمق عن حاجات المجتمع ومتطلباته، وهو ما كان ليظهر بهذه الحدة أحياناً لولا التأخر والتقصير والمكابرة بالاعتراف بحجم المشكلات المتراكمة.

وعبّر الاجتماع عن اقتناعه العميق بأن السياسات الاقتصادية- الاجتماعية المتبعة، خاصةً خلال السنوات الخمس السابقة، هي المسؤول الأول عما آلت إليه الأمور في البلاد، ويتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى أولئك الذين قادوا هذه العملية والذين يجب أن يحاسبوا سياسياً وقانونياً عن نتائج أعمالهم وعن التضليل الكبير الذي مارسوه تجاه المجتمع والدولة.

إذ خلقت هذه السياسات ووسعت الأرضية الاجتماعية للاحتجاجات المتسعة وما سببته من إخلال في الاستقرار السياسي للبلاد، وكنا قد حذرنا سابقاً مراراً وتكراراً من أنها تدخل في إطار الفوضى الخلاقة التي تتبعها الإمبريالية الأمريكية في العالم، وفي منطقتنا بشكل خاص.

لاحظ الاجتماع خطر القوى المشبوهة التي تسعى حثيثاً في الفترة الأخيرة لإضعاف الوحدة الوطنية، مستخدمة الشحن الطائفي من كل شاكلة ولون، وهي ترى أن هذه الجهود إنما تصب مباشرة في مخططات العدو الأمريكي- الصهيوني الذي يريد إخراج سورية من معادلة الممانعة والمقاومة في المنطقة. إن محاولة إرجاع سورية إلى الوراء، إلى مرحلة ما قبل تكوّن الدولة الوطنية، هو أمر خطير لا يمكن ولا يجوز التساهل معه بأي حال من الأحوال، من أي جهة أتى، فهو إلى جانب دوره الوظيفي على النطاق الإقليمي، إنما يهدف وبشكلٍ واضح لكل ذي بصر وبصيرة إلى إبعاد سيف العقاب عن رؤوس ورموز الفساد وخاصةً الكبير منه، الذين يريدون خلق ثنائيات طائفية تناحرية وهمية لإلهاء الجماهير عن عدوها الخارجي الأول، والداخلي الأساسي..

لقد أصبح واضحاً أن الحراك الشعبي يتنامى، وهو إن كان يخيف البعض فهو من طرف آخر يفتح شهية البعض الآخر لاستغلاله وحرفه عن أهدافه المشروعة، في محاولة لركب موجته وتوظيفها لخدمة أهداف أخرى، لا علاقة لها نهائياً بمصالح الشعب وإن تسترت باسمه مؤقتاً.

كما أصبح واضحاً أن الضغط الخارجي السياسي والإعلامي يتزايد على سورية، وبدأ التلويح باستخدام مجلس الأمن كأداة للتدخل بشؤون بلادنا الداخلية..

إن تاريخ سورية منذ الاستقلال حتى اليوم، لم يخلِ لحظةً من ضغط وتآمر خارجي، وكانت نتائج هذا الضغط والتآمر تتناسب عكساً مع درجة اللحمة الوطنية، ومع من يعبر رسمياً عنها..

إن اللحظة الخطيرة الحالية تتطلب الاستعجال وتحقيق ما تأخر تحقيقه في الفترة الماضية.

إن الإعلان عن إنهاء حالة الطوارئ أمر إيجابي، إلى جانب جملة الإجراءات الأخرى التي أعلن عنها.. ولكن إلى جانب ذلك ترى رئاسة مجلس اللجنة الوطنية أن معالجة الوضع الراهن للسير بهدوء لاحقاً نحو الإصلاح الشامل الجذري، لا يمكن أن تتم بمعالجات أمنية وحيدة الجانب فقط، بل يمكن أن تقوم معالجات كهذه بتعقيد الوضع ورفع درجة التوتر في المجتمع. لذلك لابد من الإعلان والقيام بجملة من الخطوات التي توحد الشعب السوري وتزيد من لحمته الوطنية فوراً وبشكل سريع:

١ ـ طرح موضوع طريقة استعادة الجولان بالمفاوضات أو المقاومة الشعبية، بما فيها الخيار العسكري على استفتاء شعبي.

٢ ـ الإطاحة برموز الفساد الكبير، وملفاتهم جاهزة وموجودة، وتحويلهم إلى القضاء ومحاكمتهم علناً وفوراً.. وتجميد ممتلكاتهم وأرصدتهم مع فروعهم الأساسية حتى صدور الأحكام القضائية النهائية.

٣ ـ إعلان القطع النهائي مع السياسات الليبرالية الاقتصادية، السبب الأول الحقيقي العميق للأزمة التي تمر بها البلاد اليوم، ومحاسبة المسؤولين عن تردي الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، مما سيطمئن الجمهور الواسع حول جدية السير اللاحق نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤ ـ إن رفع حالة الطوارئ سيقتضي رفع دور القضاء المدني وفعاليته، لتأمين أعلى درجة ممكنة من كرامة المواطن وتكافؤ الفرص بين المواطنين، ما يتطلب إعادة تحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية وتركيز اهتمامها على الأمن الوطني بالمعنى العام.

بحث الاجتماع المهمات المترتبة على الرفاق والمنظمات في الأوضاع الراهنة، واتخذ الإجراءات الضرورية لرفع دورها في الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة البلاد.

دمشق ٢٠/ ٤/ ٢٠١١

رئاسة اللجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين السوريين

طهران: سنرد فوراً على أي عدوان يستهدفنا

أكد قائد القوة البرية الإيرانية العميد أحمد رضا بوردستان أن بلاده «سترد بقوة وفوراً على أي عدوان على أراضيها»، لافتاً إلى أنه «بهمة الخبراء الإيرانيين، تم وضع أحدث الأجهزة العسكرية والدفاعية تحت تصرف القوات العسكرية والشعب الإيراني المسالم، وأنه من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج المعدات والأجهزة العسكرية المتطورة والحديثة، بات بإمكانها الرد على أي اعتداء أجنبي».

كلام بوردستان جاء في كلمة له أمام الملحقين العسكريين الأجانب المعتمدين في طهران، بمناسبة يوم الجيش، مضيفاً أن «جميع الطاقات والإمكانات الدفاعية الإيرانية تقع في خدمة ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج الإستراتيجية والمصالح الوطنية الإيرانية».

وفيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قال المسؤول الإيراني: «إن الحكومات التي تطلق شعارات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان تغض الطرف عن الظلم الصارخ الممارس ضد الأبرياء في غزة والعراق وأفغانستان وباكستان»، مؤكداً أن «هذه الحكومات وباعتمادها الخدعة، بصدد مصادرة الصرخات المطالبة بالحرية والاستقلال لشعوب تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا والدول الأخرى في المنطقة»، ولافتاً إلى أن الدول الغربية ومن خلال دعايات كاذبة تظهر البرنامج النووي السلمي الإيراني كخطر على دول المنطقة والعالم، وأنها بصدد تطبيق مشروع الخوف من إيران وإثارة أجواء من الرعب والتهديد لإبعاد دول المنطقة عن طهران بهدف بيع أسلحتهم المتطورة وغير القابلة للاستفادة منها إلى هذه الدول وذلك بغية الحفاظ على المصالح غير المشروعة للدول الغربية.

بلاغ عن لجنة محافظة حمص لوحدة الشيوعيين السوريين

عقدت لجنة محافظة حمص لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعاً خصص لبحث الوضع الناشئ في المدينة وريفها، وقد تم الاتفاق بتأييد وإجماع الرفاق على الأمور التالية:

- تأكيد اللجنة على ما جاء في بلاغ مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٥، والمتضمن ضرورة القيام بإصلاح جذري شامل وفوري على كافة المستويات الاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية، وتعزيز الموقف الوطني وحمايته.
- التأكيد على مبدأ الوحدة الوطنية ورفض كل الدعوات الطائفية، واعتبار الوحدة الوطنية خطاً أحمر من غير المسموح تجاوزه.
- إدانة التآمر الخارجي وامتداده في الداخل، والعمل على إفشال خطط العدو في إضعاف الموقف المقاوم لسورية الأبية.
- احترام حق المواطنين في التظاهر السلمي والمسؤول، وعلى الدولة حماية هذه التظاهرات وتلبية مطالبها المشروعة.
- إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة في المدينة وريفها كمبادرة إيجابية من شأنها تخفيف الاحتقان.
- العمل على الاستجابة لمطالب الشباب بخلق فرص العمل، ومحاربة الفساد، وتوفير السكن الرخيص والصحة والتعليم، والاهتمام بفلاحي المحافظة وأوضاعهم المعيشية، وتأمين الخدمات الجيدة، وإعادة النظر بالضرائب المفروضة على الحرفيين، وتخفيض سعر مادة المازوت.

إن تحصين الوحدة الوطنية، ودعم السياسات المقاومة لسورية في وجه كل المؤامرات، وغذّ السير إلى الأمام في قضية الإصلاح الجذري الشامل والفوري، هو الضامن والحافظ لكرامة الوطن والمواطن.

٢٠١١/٤/١٨

لجنة محافظة حمص لوحدة الشيوعيين السوريين

بصراحة

الحركة النقابية
ومسؤوليتها الراهنة

◄ عادل ياسين

لا شك أن مهمات كبيرة تنتصب أمام الحركة النقابية في ظل الأحداث المتسارعة والمستجدات اليومية التي تعكس نفسها على الحركة النقابية، وهي معنية بها بشكل مباشر، ولا يمكن إدارة الظهر لها، خاصة أن هناك تجربة طويلة للحركة النقابية مع الحكومات السابقة، فيما يخص حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها، وحماية هذه الحقوق والمكاسب التي لم تنجح الحركة النقابية بالحفاظ عليها إلى حد بعيد، لأسباب كثيرة أهمها: وضع الموقف النقابي في موقع الشريك مع تلك الحكومات، وتقاسم تحمل مسؤولية قراراتها الاجتماعية والاقتصادية معها، مما أوقع الحركة النقابية بتناقض مع الطبقة العاملة التي تعاني كثيراً من أوضاعها المعيشية، بسبب السياسات الاقتصادية التي أتبعت، وتحرر فيها كل شيء لمصلحة الرأسمال، إلا حقوق العمال بأجر عادل يؤمن كرامتهم، ويشعرهم بمواطنتهم التي فقدوا الشعور بها بسبب تلك السياسات الاقتصادية الجائرة بحقهم.

هؤلاء العاملون بأجر رأوا بأم العين الغنى الفاحش للبعض المتحكم والناهب، وعاشوا بالوقت نفسه فقراً فاحشاً جعلهم يتساءلون عن الأسباب الحقيقية التي أوصلتهم إلى هذا الدرك من المستوى المعيشي.. وعلى الرغم من الزيادات التي كانت تطرأ على أجورهم بين الحين والآخر، إلا أنها لم تغير من واقع الأمر شيئاً بسبب الارتفاع الفوري للأسعار بعد كل زيادة للأجور، مما أرغمهم على تحمل انخفاض القيمة الشرائية لأجورهم المنخفضة أصلاً وهو ما راح يزيد في معاناتهم اليومية.

لقد تشكلت الحكومة الجديدة الآن، ولكن جرى التأكيد على الاستمرار بالسياسات الاقتصادية السابقة نفسها مع إجراء بعض الإصلاحات، مما يعني استمرار معاناة الطبقة العاملة، وهذا يطرح سؤالاً واضحاً وصريحاً وهو: هل ستستمر الحركة النقابية تتمسك بمواقفها التشاركية مع الحكومة الجديدة التي أكدت منذ الوهلة الأولى تبنيها السياسات الاقتصادية عينها؟

الاستمرار بتلك العلاقة النقابية – الحكومية كان ومازال محط رفض لها من الكثير من الكوادر النقابية، والدلائل على ذلك كثيرة في المؤتمرات والاجتماعات والحوارات الكثيرة التي جرت سابقاً، والتي تجري الآن في أروقة النقابات وخارجها، وهذا يدلل على وعي متقدم لدى هذا الكادر بالمخاطر الكامنة والطافية، خصوصاً أن هذا الكادر كثيراً ما نبه لمخاطر استمرار ذلك، وتحديداً في ظل استمرار السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الحكومة السابقة، والتي تتمسك بها الحكومة الجديدة.

إن الاستمرار بتلك السياسات يعني استمرار عمليات النهب والفساد، والتهرب الضريبي الكبير لدى قطاعات واسعة ممن فتحت لهم أبواب الاقتصاد السوري على مصراعيها، ليسوقوه إلى مواقع يمكن القول عنها بالحد الأدنى إنها تفتت وتضعف الاقتصاد الوطني، ولا تقر بمصالح وحقوق الشعب السوري الذي ينشد أن يعيش في بلده، وكرامته محفوظة وحقوقه مصانة لا يعتدي عليها الفاسدون والناهبون لحقوقه، بمستوى معيشي لائق وتعليم غير مكلف، وصحة مجانية ونقل وسكن... إلخ.

ومن هنا عندما نقول إن مهمات الحركة النقابية كبيرة، وهي كذلك لأن هذه الحركة التي خلقت من رحم النضال الوطني ومن رحم النضال الطبقي، ودفعت ثمن مواقفها الوطنية والطبقية دماً وسجناً وتشريداً وفصلاً من العمل، فهذا التاريخ المجيد للحركة النقابية والطبقة العاملة السورية يجعلهما الآن أمام مسؤوليتهما التاريخية بحماية البلاد والعباد من الانزلاق إلى مآلات معتمة، قد تأكل الأخضر واليابس، والتي سيكون الخاسر الأساسي فيها الوطن والشعب.

إن العمال سيقفون ضد كل من يدفع بهذا الاتجاه، وسيدفعون دمهم ثمناً لكي لا يحصل ذلك، وسيبذلون كل ما بوسعهم لكي يبقى وطننا كريماً ومقاوماً لكل أشكال العدوان الخارجي والداخلي، اللذين يريد رموزهما أن يركبا موجة الحراك الشعبي المطالب باستئصال الفساد والنهب، والمطالب بإصلاحات حقيقية سياسية وديمقراطية واقتصادية تمكنه من مواجهة ومقاومة تلك المشاريع العدوانية التي تسعى إلى النبش في مقابر الطائفية والاثنية، والتي رد عليها الحراك الشعبي بشعارات تؤكد على الوحدة الوطنية، ورفضه للطائفية، وأن الشعب السوري واحد لا يمكن تجزئته، ولا يمكن جره إلى مواقع تنافي مصالحه الوطنية، مهما جرت من محاولات ويمكن أن تجري، وتحت أية شعارات طرحت أو ستطرح، لأن وعي الشعب السوري وحسه الوطني العالي سيقطع الطريق على كل تلك الأصوات الداعية، والرافضة لحقوقه المشروعة، والذي سيحققها بوحدته الوطنية وبصلابته وصموده في مواجهة العسف من أية جهة كانت.

إن الطبقة العاملة السورية تراقب ما يحدث، وسيكون لها الكلمة الفصل في مواجهة الفساد والنهب الذي أوصل البلاد والعباد إلى ما وصلت إليه، وهي بهذا تدافع عن كرامة الوطن وكرامتها. ■■

وثيقة أثينا

أيها العمال ثوروا ضد الرأسمالية الهمجية من أجل:
تحقيق العدالة الاجتماعية وعالم خالٍ من الاستغلال

تحت هذا الشعار الكبير المعبر عن، والمحدد لأهداف نضال الطبقة العاملة في ظل الأزمة العميقة للنظام الرأسمالي بمراكزه وأطرافه، انعقد المؤتمر السادس عشر لاتحاد النقابات العالمي في أثينا في الفترة الواقعة بين /٦-١٠/ نيسان ٢٠١١، وأصدر المؤتمر في نهاية أعماله ميثاقاً أسماه (ميثاق أثينا) حدد فيه (الاتجاهات، المقترحات، القرارات).

لقد جاء انعقاد المؤتمر في غمرة تصاعد النضال الجماهيري والعمالي في المراكز الإمبريالية، وفي الأطراف التابعة لها في مواجهة السياسات الليبرالية التي أفقرت العمال، وزادت من نسب البطالة حتى أصبحت سمة أساسية من سمات الاستغلال الرأسمالي

إن الحزب الشيوعي اليوناني لعب دوراً أساسياً في تنظيم، ورعاية المؤتمر وهو الدور المفترض أن يلعبه الشيوعيون في هذه المرحلة التاريخية في كل أصقاع العالم بقيادة نضال الجماهير الفقيرة، والطبقة العاملة كما حددها الشعار الرئيسي الذي تبناه المؤتمر، ولأهمية النقاط والمواضيع التي ناقشها المؤتمر اخترت «قاسيون» أهم ما جاء فيها.

جاء في مقدمة وثيقة أثينا:

ينعقد المؤتمر السادس عشر للاتحاد العالمي للنقابات في الوقت الذي يعيش فيه النظام الرأسمالي العالمي أزمة اقتصادية عميقة، ومتعددة الجوانب في كل مكان من حولنا حيث نرى الأسواق مثقلة بالبضائع، وارتفاع نسبة البطالة بشكل متسارع، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالمية، وبالتالي الفقر المتنامي وتعاسة البلايين من الناس على هذا الكوكب في البلدان الرأسمالية المتطورة، وكذلك (وأكثر) في ما يدعى بالاقتصادات النامية، وإن أي عامل صادق ومخلص، وكل نقابة رسمية تحترم نفسها وزملاءها، وأي عامل يمثلهم لا يمكنه في أية ظروف أن يستثنى، ولا يتبنى الاستنتاجات التي توصل إليها المفكر الكبير للطبقة العاملة كارل ماركس، حيث كشف ماركس من خلال عمله أن الأزمة الاقتصادية تفضح التناقض الأساسي للرأسمالية . التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، والشكل الرأسمالي لملكية وسائل الإنتاج، والاعتماد على نتائجها في الأزمات، وأن الآلية الكاملة للنمط الرأسمالي للإنتاج تخضع لضغط من قوى الإنتاج، التي تم إنشاؤها من الرأسمالية نفسها.

وأضاف التقرير تحت عنوان: عواقبه على المستخدمين (العاملين)

في الوقت نفسه تواجه الجماهير العاملة عبر العالم الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، وغلاء الأسعار للمواد الغذائية الأساسية، وغيرها من الضروريات مع تقليص في الخدمات الاجتماعية كالتعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية، وفقدان الممتلكات (المنازل.... إلخ)، بسبب الديون المستحقة للمصارف، فإن الرأسمالية تكشف عن وجهها الحقيقي ليس فقط في البلدان النامية أو ما يسمى (بالعالم الثالث) لكن أيضاً في المراكز الامبريالية.

في الحقيقة اليوم، ظهرت صفارات الإنذار لمكافحة للاستسلام لإدانة الرأسمال المصرفي (اللصوصي)، وصيانة «الذهبيين» لتحجب حقيقة أن الرأسمالية في مرحلة الإمبريالية تتميز بسيادة الاحتكارات، بالإضافة إلى اندماج الرأسمالي الصناعي بالمصرفي، الذي يخلق حكم الطغم المالية من الرأسماليين. منذ بدء الأزمة إلى النهاية يتم تقديم الأزمة بصفة مالية، وإنها تشير ضمناً إلى أن المشكلة لا تبدأ في القاعدة الإنتاجية للرأسمالية في كل بلد بشكل منفصل، وفي الاتحاد الأوروبي عموماً، لكن من النشاط المختلط للرأسمال المصرفي، ويتحدثون عن فشل السياسات النيوليبرالية، ولكن لا يذكرون ولو مرة واحدة بأن الأزمة هي أزمة نظام الرأسماليين، والأهم من ذلك بأن الكفاح هو الشيء المطلوب لإسقاط هذا النظام بشكل كامل.

إعادة الإنتاج الرأسمالي وبشكل طبيعي لا يمنع تجنب ظهور الأزمة المالية، ولا كسر وانتهاك الحقوق الشعبية للعمال وانتصاراتهم، وصولاً إلى بعض الاستنتاجات في تطورات السنوات القليلة الماضية، وتشكيل مهامنا المستقبلية، فنحن لم نستطع المساعدة لكن نلاحظ ونؤكد تسجيلها، ولومنا الشديد للاتحاد الدولي للنقابات (TUC)، وكل اتحادات العمال الصفراء الإصلاحية فيما يتعلق بالأزمة المالية للرأسمالية، لعبت هذه الاتحادات النقابية دور تقليل، وإضعاف جماهيرية الحركة النقابية الحاشدة للطبقة العاملة، وذلك بتضخيم التصورات حول (التعاون) بين الاتحادات النقابية وصندوق النقد الدولي، وبعدم المشاركة في المبادرات الكفاحية الكبيرة (الإضرابات والمظاهرات... إلخ)، وبتحويل الاتحادات النقابية إلى تركيبة بيروقراطية، ويأخذ جانب أرباب الأعمال في تحطيم كل صوت مقاوم على مستوى المصانع، في المشاريع وأماكن العمل، وقاموا بتوقيع الكثير من العقود التي ليست فقط أدنى من احتياجات اليوم الحقيقية للطبقة العاملة، ولكنها أيضاً أدنى من مستوى التضخم، وكنتيجة هم يساهمون لاحقاً في زيادة الفساد، وعبر كل هذه الوسائل يخلقون جواً من الجبرية، وقبول أقل الشرين على سبيل المثال قبول تخفيض الأجور أو ساعات العمل من أجل تجنب خسارة العمل.

إن الأزمة المالية مع المشاكل المثارة ضد الجماهير العاملة، تشكل فرصة عظيمة للعمال لإدراك قوتهم، لتنظيم كفاحهم الخاص، وتوليد أولوياتهم الخاصة وحاجاتهم، ومن أجل طريقهم الخاص للتنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية... إنها فرصة بأن قوة كافية جدية للحد التاريخي للنظام الرأسمالي التي ستحمل فوضى الإنتاج، التناقض بين الإنتاجات الاجتماعية والاستهلاكية الذي يجري بهيجان مع ازدياد سوء مستوى معيشة الطبقة العاملة، والحد من قدرتها على الاستهلاك.

إنها فرصة لإدراك الحاجة الحيوية لتحقيق الجانب الاجتماعي، تخطيط الإنتاج المركزي والسيطرة العمالية والاجتماعية، إن الأزمة هي حقاً فرصة جيدة جداً لإعادة تنظيم حركة العمال.

إن حركة العمال يجب أن تكون المحرك الأساسي في عملية الانقلاب، وليست للعب دور رجال الإطفاء.. إن الشرط الرئيسي لذلك هو تغيير الوضع في الحركة العمالية، وهزيمة هذه القوى السياسية والنقابية من مدرسة النقابات الموالية لأرباب العمل المتمسكة، بالإصلاحية والانتهازية التي لحد الآن لم تتوقف عن القتال لكي تضمن ربحية رأس المال، وتعزيز قوة مؤسسة الشركات.

أهداف الرأسمال في ظل الأزمة الرأسمالية

في هذه الفترة من الأزمة، أصبح رأس المال أكثر عدوانية، ويكتسح إنجازات أساسية ويهدف إلى:

١) استغلال أشد للقوة العاملة.
٢) استهلاك القوة العاملة باحتياج تغييرات ضد العمال.
٣) زيادة معدل الإنتاج بتقنية جديدة أو معاصرة.
٤) إعادة شراء إندماجات في كل الفروع الأساسية، وعمالقة الاحتكارات.
٥) حدة التنافس للسيطرة على المواد الأولية ودوائر النفوذ.
٦) وضع عبء الأزمة على العمال، والبلدان الأكثر ضعفاً.
٧) تعميم تحديد المخصصات الاجتماعية.

خطة عمل الاتحاد العالمي للنقابات

وقد وضع المؤتمرون خطة عمل عريضة لمواجهة الخطة الرأسمالية، وتحديات المرحلة الراهنة وهي:

- نضال اتحاد العمال الثابت، والحاسم ضد الاحتكارات موحد في كل بلد وفرع وإقليم.
- توحيد الطبقة العاملة على قاعدة الطبقة.
- تسييس نضال اتحاد العمال بهدف تغيير ارتباط القوى، بمنظور هزيمة العبودية التي تسعى إليها الاحتكارات والامبريالية.
- نضال أكثر تنسيقاً مع حركات أخرى مثل حركة السلام، الحركة الشبابية، والحركة النسائية...إلخ.
- يجب على الاتحاد العالمي لنقابات العمال في الواقع، أن يتخذ دوراً في الحشد، والتعبئة لعمل ونضال الطبقة العاملة وحلفائها.
- تنظيم جبهة حاسمة ضد الإصلاحية في كل أركان الأرض.
- يجب أن نشن جبهة بطريقة واضحة، ومركزها ضد محاولات مساواة الفاشية والشيوعية، اضطهاد الأحزاب وجرائم قتل النقابيين.
- عمل دائم ومستقر للجميع . حماية الناس العاطلين عن العمل، واجب مشترك لكل بلد تطبيق هذا الحق يتطلب تنمية مبتكرة وتغيير السلطة.
- حماية اجتماعية عامة وعالمية في الدفاع عن حياة وصحة الناس العاملين.
- إبطال عمالة الأطفال.
- حقوق ديمقراطية وحريات اتحاد العمال.
- النضال ضد الأسلحة، التحرر من منظمة حلف شمال الأطلسي وإلغاؤها.
- تحالفات مع الجماهير الريفية، أرباب العمل الصغار و أصحاب المهن الحرة والمعدومين.

■■

إجحاف بحق العمال في شركة الدبس.. واللجنة النقابية تلعب الدور المنوط بها

تعتبر الشركة العربية المتحدة للصناعة «الدبس» من الشركات العاملة في الغزل والنسيج، وصباغة وطباعة الأقمشة القطنية، ويعمل فيها العشرات من العاملين الذين ما زالوا يناضلون من أجل تحقيق القليل من حقوقهم التي كفلها القانون لهم، حيث يواجه العاملون فيها بعض القوانين المجحفة والظالمة للعمال العاملين على خطوط الإنتاج المباشر، وذلك بحرمانهم من عطلة يوم السبت، بينما تعطل الإدارة والورشات وقسم البيع في هذا اليوم متى شاءت.

علماً أنه قد طبق قرار العمل في يوم السبت في ٢٠٠٩/٢/١٤، بحيث يعمل عمال الإنتاج لشهرين أو لثلاثة أشهر كحد أقصى إلى أن ينتهي عقد الإنتاج المخصص لدولة السودان، والمستغرب أن هذا القرار مازال مطبقاً على عمال الإنتاج إلى هذه الساعة.

لقد بات هذا اليوم كابوساً على العمال لما فيه من ظلم لهم، حيث لا يعوض عنه راتب أو أية مكافآت تشجيعية أو تعويضات، وإذا تعطل العامل لأية أسباب كانت ولو مرضية، يكون ذلك من حساب إجازاته السنوية، والأنكى من هذا أن عمال الإدارة العاملين تحت سقف الشركة العربية المتحدة للصناعة، والذي من المفترض أن تكون معاملتهم بنفس القانون وتطبق كل القرارات الإدارية والعمالية عليهم وعلى عمال الإنتاج على حد سواء، هؤلاء لا يعملون بيوم عطلة السبت، ومع ذلك يحسب لهم هذا راتب يوماً كاملاً، بالإضافة إلى مكافآته، خاصة وأن مكافأة الإدارة هي متوسط إنتاج الشركة بشكل عام، فأي شركة عامة هذه التي تطبق فيها القوانين نفسها عمالها بقانونين اثنين متناقضين من حيث المعنى والتطبيق؟

وعلى ضوء هذا الوضع فقد تقدم بعض العمال المظلومين يقدر عددهم بنحو /٢٣٧/ عاملاً من أصل كل عمال الإنتاج الذين يقارب عددهم/٦٢٠/ عاملاً، بعرض هذه القضية على أحد المحامين في دمشق، من أجل أن يتم تعويض العمال عن مستحقاتهم ليوم السبت مادياً، بعد حساب جميع الأيام التي هي من حق العامل، حيث كلف العمال بتكاليف المحامي، ودفع كل عامل على القضية نحو/١٢٠٠/ ل.س، وتم الاتفاق على أحقية المحامي بنيل نسبة معينة من التعويض لكل عامل في حال كسب المحامي القضية.

لكن ومع الأسف الشديد تأجلت القضية لعدة جلسات، بسبب تغيب محامي الشركة أو محامي المؤسسة العامة النسيجية أو محامي وزارة الصناعة «بالتناوب» عن حضور الجلسات، وأخيراً وصلت القضية إلى محكمة القضايا التنفيذية، ومازالت حبيسة في أدراج المحكمة، ومازال العمال ينتظرون أن تحل هذه المعضلة، وإنهاء استمرار الظلم على هؤلاء العمال، وأن لا يضيع حق وراءه مطالب وأن لا يذهب تعبهم هباءً منثوراً.

في الختام لابد لنا من التأكيد على الدور الهام والكبير الذي لعبته اللجنة النقابية في الشركة من أجل إيصال مطالب العمال إلى الإدارة ومكتب النقابة والوقوف إلى جانبهم نقابياً وقضائياً حتى تتحقق مطالبهم المشروعة.

■■

من الذي يتستر على موجة البناء المخالف؟

الانتهازيون وتجار الأزمات يحققون أرباحاً على حساب أمن الوطن وكرامة المواطن

◄ يوسف البني

لم يكتف الفاسدون في بلادنا بالتسبب بأزمات للفقراء، بل إنهم مصرون على ما يبدو على إعادة تدويرها، نحو مزيد من التربح غير المشروع. وفي الأزمة التي تمر بها البلاد حالياً، تبرز إحدى مظاهر هذا السلوك الانتهازي، والمتمثلة بتهافت مستغلي الأزمات من تجار البناء على انتهاز الفرصة لإشادة أبنية كثيرة، بل وأحياء كاملة من المخالفات، في مختلف المحافظات السورية، وذلك في وقت ينشغل فيه المجتمع السوري بالهمّ الوطني والمطلبي، وفي ظل غياب تام لدور البلديات والوحدات الإدارية والمحافظين ووزارة الإدارة المحلية، وانشغال هذه الهيئات أو تراخيها.

وهؤلاء لا همّ لهم سوى استغلال الظروف لتمرير مصالحهم، وتحقيق أطماعهم وجشعهم وربحهم الفاحش، مختبئين خلف المقصرين والمهملين من مجالس البلديات والمحافظات، أو من يتغاضى عنهم عن قصد، ففي ظل الفساد المستشري في مفاصل جميع المؤسسات والهيئات، والذي يحميه المنصب وتُقوّيه السلطة المطلقة والمسؤولية المتولاة، يطل الفاسدون برؤوسهم ليمرروا كل ما يسيء للوطن، مقابل مبالغ ليست من حقهم، وأموال غير نظيفة، في وقت نحن فيه أحوج ما نكون إلىً الالتزام بالأنظمة والقوانين وعدم تجاوزها أو مخالفتها.

أبنية طابقية بأكملها وبنايات جديدة بدأت بالظهور بسرعة خيالية، في مختلف المحافظات والمناطق في سورية عموماً، وقد شُيدت هذه الأبنية بطريقة مخالفة وعشوائية في الأحياء الشعبية والتوسعات التنظيمية، وعلى أطراف المخططات التنظيمية، وحتى ضمن المخططات التنظيمية ومتجاوزة عليها. وتدور عملية البناء المخالف في وضح النهار ومنتصف الليل وعلى مدار الساعة، في غياب القطاعات المسؤولة عن مراقبة الأبنية المخالفة والقيام بهدمها، أو إيقافها وعدم السماح ببنائها. إضافة إلى أن القائمين على البناء المخالف يقومون بالاعتداء على شبكات الكهرباء والماء، واستخدام ما يلزمهم بعيداً عن الرقابة والمحاسبة.

من المستفيد من الأزمات؟

إن الغالبية العظمى من المخالفات المرتكبة ليست ذات بعد إنساني لإيواء الفقراء والمحتاجين للسكن، وإنما هي مشاريع كبيرة لتجار البناء وشركائهم في البلديات والمحافظات. وقد أدت الهجمة الكبيرة على البناء المخالف في المدن والأرياف إلى ارتفاع كبير في أسعار مواد البناء، إضافة إلى حدوث أزمة كبيرة، تتمثل في صعوبة في الحصول على هذه المواد لأصحاب الرخص النظامية. إن الاستجرار الكبير لمواد البناء بشكل عام جعل المبيعات تقفز إلى مستويات خيالية، ونتيجة الطلب المتزايد عليها تم فقدان الكثير منها في السوق الداخلية السورية، وارتفعت أسعارها بشكل خيالي أيضاً، فارتفع سعر طن الحديد من ٣٠ ألف ليرة سورية، إلى نحو ٤٢ ـ ٤٥ ألف ليرة سورية. ويباع طن الاسمنت في السوق السوداء بـ٩٠٠٠ ليرة سورية، علماً أنّ سعره الرسمي لا يتجاوز ٦٥٠٠ ل.س، أما البلوك فقد ارتفع سعر البلوكة سماكة ١٠ سم من ١٠ ليرات سورية إلى ٢٤ ل.س، وارتفع سعر البلوكة سماكة ٥ سم من ١٤ ل.س إلى ٣٥ ل.س، بسبب ارتفاع سعر سيارة الرمل الأبيض سعة ٥م٣ من ٤٠٠٠ ل.س إلى ٦٠٠٠ ل.س، وسعر سيارة البحص للسعة نفسها من ٤٠٠٠ ل.س إلى ٧٠٠٠ ل.س.

من هنا نرى أنّ الأرباح الكبرى قد تركزت بين تجار مواد البناء وأصحاب الكسارات، وقد ينال أصحاب معامل البلوك أيضاً جزءاً من تلك الأرباح، لكن الأرباح الكبرى التي تم الحصول عليها دون تجارة، ودون تقديم كاسبيها لأيّ رأسمال، فقد دخلت جيوب الفاسدين والعاملين المقصرين بأداء واجبهم في البلديات والجهات الإدارية، والذين غضوا النظر وسمحوا بتمرير هذه المخالفات بعد قبضهم مبالغ الرشوة. ولا ننسى أنه تمت في محافظة مدينة دمشق وحدها إشادة أكثر من ٣٠٠ ألف ملحق فوق الأبنية الطابقية، وفي الوجائب والفسحات التي أقرتها المخططات الهندسية ورخص البناء، فمَن سمح بإشادة هذه الملاحق؟ وما هو ثمن التغاضي عنها أو السماح بإشادتها؟! وفي جيوب مَن استقرت الأرباح غير المشروعة؟!

من الذي يدفع الثمن؟

ارتفعت أجرة اليد العاملة في قطاع البناء نتيجة الطلب المتزايد عليها، وقد وجد الكثير من المتعيشين فرصة لن تتجدد في الحصول على أجور وأرباح استثنائية، ولكن على حساب صحتهم وحياتهم، فالكثير من ورشات البناء كان يتم إنجاز الأعمال الأساسية فيها من أعمدة وأسقف خلال الليل، وحتى ما بعد الفجر، وهذا ما سبب حوادث سقوط أدت في جرمانا وحدها إلى وفاة أربعة عمال في ورشات مختلفة، ومن المؤكد أن هذه الوفيات قد مرت دون تحقيق، ودون البحث عن السبب والمسبب، ومن الممكن أن تكون قد ضاعت حقوق كثيرة لأُسر ثكلى أو أيتام حرموا عطف ورعاية آبائهم في سُنين مبكرة.

يضاف إلى ذلك أنّ الكثير من هذه الأبنية المخالفة تفتقد لأي نوع من الأمان وضمان السلامة العامة، نظراً لعدم مراعاة شروط البناء من حيث حسابات الكميات والحمولات، والسرعة في التنفيذ، وافتقاد الجودة والصلاحية الإنشائية، بسبب عدم وجود مخططات ودراسات هندسية، وعدم وجود إشراف على التنفيذ، وهذه من أهم المخاطر والأضرار التي تهدد حياة من سيسكنون هذه الأبنية المخالفة، والعشوائيات الجديدة، إضافة إلى أن أوضاعها القانونية غير سليمة، ولا يمكن تسوية أوضاعها مادياً وقانونياً، وستسبب إشكالات كثيرة للمحتاجين إلى سكن عند حركة البيع والإيجار.

الشركاء بالمخالفة قانوناً

إن إشادة الأبنية المخالفة وغير المرخصة يعتبر خرقاً تصريحاً لأحكام القانون المتعلق بمخالفات البناء، والذي يحدد المشتركين والمسؤولين عن المخالفة، ويحدد نوع العقوبات المترتبة عليهم. فقد أصدر رئيس الجمهورية في عام ٢٠٠٨ المرسوم التشريعي رقم ٥٩ القاضي بإزالة الأبنية المخالفة ومخالفات البناء كافة، ومهما كان نوعها، بوساطة هدمها، مع مراعاة المخالفات القابلة للتسوية، ثم أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المتضمن تعديل بعض مواد القانون رقم١ لعام ٢٠٠٣ الخاص بمخالفات البناء، بحيث تُشدّد العقوبات على مخالفات البناء، حتى المرخص منها، بهدف التشدد في قمع المخالفات ووضع حد لارتكابها وإزالة أية مخالفة مهما كان نوعها، مع فرض عقوبة الغرامة على مرتكبها والمشاركين فيها (المالك والمتعهد والمهندس الدارس أو المشرَف)، كما حدد المرسوم ٥٩ نوع العقوبات المترتبة على من تثبت مسؤوليته وصلته بالبناء المخالف.

كما وفرض المرسوم عقوبات على المالك أو واضع اليد بصفة قانونية أو غير قانونية، وعلى كل من يتصرف بالمقاسم المخالفة كلياً أو جزئياً، ويعاقب المرسوم ٥٩ العاملين في الجهة الإدارية، من الذين قصروا في أداء واجبهم من جهة الرقابة أو قمع المخالفة.

ومن المفترض أن تكون محافظة دمشق قد بدأت بمشروع مراقبة المدينة ومحيطها عن طريق الأقمار الصناعية، في سبيل الحد من انتشار المخالفات وأماكن السكن العشوائي، وكشف التغييرات البيئية الناتجة عنها. وفيما يلي بعض مواد المرسوم ٥٩ لعام ٢٠٠٨:

ـ المادة ٢: مع مراعاة أحكام المواد ٦ ـ ٧ ـ ١١ تزال الأبنية المخالفة ومخالفات البناء كافة ومهما كان نوعها بالهدم وترحل الأنقاض على نفقة من كانت المخالفة لمصلحته.

ـ المادة ٣: أولاً: يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من ٢٠٠ ألف ل.س إلى مليون ل.س، كل من تثبت مسؤوليته سواء كان مالكاً أو حائزاً أو شاغلاً أو متعهداً أو مشرفاً أو دراساً للبناء، عندما يكون البناء المخالف متجاوزاً على التخطيط المصدق، أو واقعاً ضمن الأملاك العامة، أو أملاك الدولة الخاصة ضمن الحدود الإدارية أو متجاوزاً عليها، أو واقعاً ضمن المناطق الصادر بها صك استملاك، أو ضمن مناطق التنظيم الممنوع البناء عليها.

ثانياً: يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ ألف ل.س إلى مليوني ل.س كل من تثبت مسؤوليته سواء كان مالكاً أو حائزاً أو شاغلاً أو متعهداً أو مشرفاً أو دراساً عندما يكون البناء المخالف غير حائز على المتانة الكافية بحالة قد يتعرض معها البناء للانهيار بالاستناد إلى تقرير لجنة السلامة العامة في المحافظة. أو حين يكون البناء المخالف متعارضاً من نظام ضابطة البناء بإضافة طابق أو أكثر أو جزء من طابق غير مسموح، أو أي تعديل في الجملة الإنشائية، ويعاد الوضع إلى ما كان عليه حسب الترخيص المسموح.

ثالثاً: ويعاقب بالغرامة المالية من مائة ألف إلى مائتي ألف ل.س كلٌ من مالك العقار أو حائزه أو شاغله الذي يقوم بإنشاءات أو إجراء تعديلات مخالفة للرخصة الممنوحة ودون الحصول على رخصة نظامية، والمتعهد أو المهندس أو الدارس أو المشرف عند القيام بإنشاءات مخالفة للترخيص الممنوح ودون الحصول على رخصة بناء نظامية.

رابعاً: يعاقب بذات العقوبة والغرامة المنصوص عليها في البندين أولاً وثانياً من هذا المرسوم التشريعي العاملون في الجهة الإدارية المقصرون في أداء واجبهم في الرقابة أو قمع المخالفة.

من هنا نرى خطورة تورط الموظفين والمراقبين والمهندسين، الذين أمعنوا في مخالفة القانون ضاربين بعرض الحائط تعاميم وقرارات الحكومة.

على لسان من يعانيها

جالت «قاسيون» على كثير من ورشات البناء التي يتم العمل فيها على قدم وساق ليل نهار، وعلى مدار الساعة، منها المخالف ومنها المرخَص، ورفض المتعهدون والعمال في الأبنية الكبيرة غير المرخصة التحدث إلينا، بينما كان لنا اللقاء التالي مع أحد المواطنين الذي يبني بيتاً متواضعاً من غرفتين وخدمات فقط، فقال: «إن الذي اضطرني إلى تهريب المخالفة هو أنني لا أستطيع تحمُّل ارتفاع أتعاب نقابة المهندسين، والتي تتقاضاها دون وجه حق من المواطنين الراغبين في ترخيص مخططات أبنيتهم الهندسية. فهل من المعقول أن تأخذ نقابة المهندسين مبلغ ١٣٢ ألف ليرة سورية كأجرة مهندس مقيم بالمشروع تختاره النقابة، وقد لا أعرفه ولا أراه في المشروع طوال فترة التنفيذ؟! فإذا كانت الجهات المعنية تنوي القضاء على مخالفات البناء يجب إعادة النظر بهذه الأتعاب، ويجب إعادة النظر بالرسوم والإجراءات، وتخفيضها وتخفيفها عن كاهل المواطن الذي يريد الحصول على رخصة للبناء. يجب أن تخفض تكاليف الرخصة التي تكسر الظهر، وقبل كل شيء يجب محاسبة الفاسدين وإبعاد المرتشين من موظفي البلديات، الذين يجعلون من الورشة بقرة حلابة، حتى لو كانت ورشة نظامية ومرخصة، هل من المعقول أن تأخذ النقابة مبلغاً، كان يمكنني بواسطته أن أبني طابقاً مؤلفاً من أربع شقق سكنية؟».

وفي ورشة مرخصة أخرى ومتوقفة منذ أكثر من شهر، أطل علينا صاحبها بحزن كبير قائلاً: «ألا يكفي سوق العقارات في سورية ما تعانيه من مشاكل وأزمات وفساد وارتفاع أسعار، حتى تغرق بآلاف العقارات غير النظامية التي تعتبر بحد ذاتها مشكلة يحاول كل العالم التخلص منها؟! ولماذا لا تتدخل الدولة لضبط أسعار البناء الخيالية التي يفرضها علينا تجار البناء، ليصبح امتلاك شقة حلماً بعيد المنال؟ ولماذا لا يتم النظر في مشكلة الشباب والمواطنين بشكل عام، ممن يحتاجون إلى سكن آدمي؟! أم أن هذا الأمر لا يكترث له من يسكنون قصوراً وبروجاً مشيدة؟»

■ إن الاستجرار الكبير لمواد البناء بشكل عام جعل المبيعات تقفز إلى مستويات خيالية، ونتيجة الطلب المتزايد عليها تم فقدان الكثير منها في السوق الداخلية السورية، وارتفعت أسعارها بشكل خيالي أيضاً، مع أن الغالبية العظمى من المخالفات المرتكبة ليست ذات بعد إنساني لإيواء الفقراء والمحتاجين للسكن، وإنما هي مشاريع كبيرة لتجار البناء وشركائهم في البلديات والمحافظات

■ إن الأرباح الكبرى تركزت لدى تجار مواد البناء وأصحاب الكسارات، وقد ينال أصحاب معامل البلوك جزءاً منها. ولكن الأرباح الكبرى التي تم الحصول عليها دون تجارة ودون رأسمال دخلت جيوب الفاسدين والعاملين المقصرين بأداء واجبهم في البلديات والجهات الإدارية، الذين غضوا النظر وسمحوا بتمرير هذه المخالفات

■ إن هذه الأبنية المخالفة تفتقد لأي نوع من الأمان وضمان السلامة العامة، نظراً لعدم مراعاة شروط البناء من حيث حسابات الكميات والحمولات والسرعة في التنفيذ وافتقاد الجودة والصلاحية الإنشائية، بسبب عدم وجود مخططات ودراسات هندسية، وعدم وجود إشراف على التنفيذ

■ الكثير من ورشات البناء كان يتم إنجاز الأعمال الأساسية فيها من أعمدة وأسقف خلال الليل، وهذا ما سبب حوادث سقوط أدت في جرمانا وحدها إلى وفاة أربعة عمال في ورشات مختلفة، ومن المؤكد أن هذه الوفيات قد مرت دون تحقيق أو دون البحث عن السبب والمسبب

باختصار شديد

نتيجةً لثقافة الفساد التي ولدت ونمت وترسخت خلال العقود الأخيرة، أصبحنا نرى الكثير من الانتهازيين وراكبي الأمواج والمنتفعين من الأزمات، الذين يتاجرون بالحاجات الملحة للمواطن السوري، أو الساعين لتحقيق أسرع وأكبر الأرباح إرضاء لطمعهم وجشعهم تحت الظروف الاستثنائية، وكثيرون هم الفاسدون الذين يساعدونهم ويغطون عليهم ويشاركونهم أرباحهم في أغلب الأحيان، فقد استغل تجار البناء ومواد البناء انشغال الناس بالهم الوطني، وعملوا مثل خفافيش الليل لتحقيق مصالحهم، وهناك من غطى على تجاوزاتهم ومخالفاتهم، وقبض ثمن سكوته وغض الطرف، فهل من متابعة وفتح ملفات للتفتيش والتحقيق بهذه الظاهرة ومحاسبة الجشعين والفاسدين؟!

■■

انتهازيو الأزمات

◄ عبد الرزّاق دياب

كما للموت تجّاره، وللجثث بائعوها، وللحرب سماسرة يبيعون السلاح والمتاريس، ونحن في أزمتنا، وفي انتقالنا التاريخي نحو حلمنا في وطن نظيف، وفي ألمنا المختار بأبجدية جديدة.. ينتهزنا الكثيرون بلا هوادة، ويسرعون في ملء جيوبهم، وكأنهم معنا في قلقنا المشروع من تغيرات تجتاحنا.. هم أيضاً لا ينامون لكن من أجل ألا يفوت عليهم مثقال ليرة من فساد.

اليوم، ونحن نلم أجساد صغارنا المرتعشين من أحلامهم، من خوفهم المنسوخ عن وجوهنا الغامضة، وعيوننا التي تفضح القلق من القادم المبهم، ونحن نمسك دفة آرائنا خشية ألا نصيب في زحمة الشتات، وفي خطوة واقفة، وفي ريح حمراء.

الليلة ونحن نعود أدراجنا ملتفتين خشية موت صامت، وشوارع تنام قبل (الصيصان)، وخطوات مسرعة للعودة إلى التلفزيون الذي يتنازعنا، تكورنا على الأرائك القاسية، وعاداتنا الجديدة.. وجبات سريعة في البيت، فراغ أسري، أسرة زوجية باردة، انتظار صباح جديد على خبر لا ننام عليه، أحلام يقظة، مشاوير مختصرة، قطيعة مع الزيارات والنكات والضحكات العالية.

نيسان على غير عادته، سوى (العوجة) دليل على بدايته ونهايته، وأيامه مسروقة من كل الفصول، نهار سديمي، مساء ماطر، غبار سموم، ليل عاصف، وأحياناً فصول السنة في يوم واحد..أو أنها روحنا المضطربة على خلاص.

مع كل حالتنا، وفي غمرة انتقالنا إلى أيامنا الجديدة، وفي تسارع الأحداث التي تعصف بكياننا، والتغيرات التي نحلُمها.. مع كل حالتنا يحاول الانتهازيون إعادتنا إلى صدمة الأمس الفاسد، وعلى شاكلة الفجور الوقح، كأننا ما زلنا في الأمس الذي طالما انتقدناه، وزكمت أنوفنا رائحة الفساد الذي كان أهم صفاته.

اليوم، وفي هذا الوقت الفاصل بين الأمس والغد يقترف الانتهازيون جريمة اختطاف من الدرجة الأولى، اختطاف ذاكرتنا الجديدة، الانتهازيون يطلون وعلى الملأ برؤوسهم السوداء، وشرههم لتعبئة كروش تضخمت من أمسنا الذي نكره.

على مساحة الوطن يعود تجار البناء إلى أحلى عصورهم، يهرعون إلى أيامهم الخوالي لكن دون وسطاء ومرتشين، لا يحتاجون الآن إلى إكرامية رئيس البلدية وشرطيها، رئيس المكتب الفني أو لجان تفتيش المحافظات، ولا إلى شراء الذمم المتعفنة التي ساهمت في زيادة قبح بلادنا العمراني، ورسمت خارطة بؤس تحيط بأبنيتهم الفخمة.

أزمة جديدة يخلقها الانتهازيون في غمرة أزمة الوطن، الأسمنت ومشتقاته، والحديد بأنواعه دخل إلى السوق السوداء، و(البلوك) خرج من ورطته، وصار ذهب الفترة الآسنة، وعلى طول المتحلق الجنوبي سيارات الشحن الكبيرة أرتال من البلوك القادم من المحافظات في غمرة انتهاز المرحلة؟

بين هؤلاء الفاسدين مواطن يبني ما تبقى من مخالفته الأولى، مطبخ واسع، حمّام عربي، توالييت إفرنجي لأمه العجوز التي أنهكها (الديسك) والزمن، غرفة لطالب البكالوريا الضائع، غرفتين لولد أرهقته المراهقة ويجب تأهيله على الأقل جنسياً.

أما كبار المتعهدين الذين بنوا ثرواتهم من تجارة البناء فيبنون مشاريع الحالمين بشقة على العظم، وكسوة من قرض طويل الأمد، ويبتسمون من زمنهم الجميل وأقدارهم السعيدة.. ويتحدثون بأفواه بأسنان لامعة عن حظهم الكبير، وأيام عزهم التي تباركها السماء.

يعود الانتهازيون اليوم دون خوف وحياء، ويغيب من كان يترصدهم ويحميهم، ومن يخترق القانون من أجل (كمشة) ليرات.. من أجل الوطن الذي تعّرش الدوالي لأجله قبل وقتها أشير إلى هؤلاء، وإلى من كان وراءهم من صغار الفاسدين ومن كبار المفسدين.. هؤلاء يجب أن يحاسبوا اليوم لا أن تسطر لهم الضبوط التي ستنتهي إلى الأرشيف، وأن يحاكموا اليوم ليس لأنهم يخالفون بل لأنهم ينتهزون الوطن في أزمته.

■■

اختبار عام!

◄ محمد علي طه

اشطب العبارات الغلط في المختصر المفيد الآتي:
كرامة المواطن مصانة ومحترمة ولا أحد يجرأ على العبث أو الاستهانة بها.
سيادة القانون واقع نعيشه ولا أحد فوق القانون. والمواطنون أمامه سواسيه حقاً وصدقاً.
اليد المنتجة هي اليد العليا في دولتنا.
إعلامنا المرئي والمسموع والمقروء هو المعبر بشفافية عن هموم المواطنين وقضاياهم، وهو صوتهم الصادق الشجاع.
الشرطة والأمن، وكذلك كل دوائر الدولة في خدمة الشعب.
بالعرق والجهد الشريف أصبح لكثير من العاملين لدى الدولة مزارع وأطيان وأرصدة، والشواهد لا حصر لها.
كل المسابقات التي تجريها الجهات الرسمية شأنها شأن الانتخابات، تتسم بالنزاهة ولا تشوبها شائبة.
التعليم مجاني في كل مراحله، وكذا الأمر في مجال الصحة والعلاج.
أبواب المسؤولين مفتوحة دائماً لكل المراجعين.
لا تمييز بين الشبيبة وباقي الطلبة في كل مراحل التعليم.
النقابات والمنظمات الشعبية هي الحاضن والمدافع عن حقوق جميع أعضائها.
الرجل المناسب في المكان المناسب في معظم دوائر الدولة.
هاجس أرباب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هو مصلحة العمال وتأمين المعيشة اللائقة لهم.
أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية من العمال والفلاحين.
مدراء المدارس والمعاهد ورؤساء الكليات والجامعات هم خيرة المدرسين وأكثرهم جدارة.
جميع أحزاب الجبهة هم الممثلون الحقيقيون لجماهير شعبنا.
لا طفيليين ولا حيتان ولا غيلان في المجتمع السوري.
المخدرات والدعارة ظاهرات محدودة بل نادرة في بلادنا.
القطاع العام هو القطاع الرائد والقائد للاقتصاد الوطني.
اسواقنا عال العال تحت الإشراف والمراقبة، ولا صحة أبداً لادعاء ارتفاع أو فلتان الأسعار.
فواتير الكهرباء والماء والهاتف لا تسبب أي هم للغالبية الساحقة من المواطنين الأعزاء.
الواقع الاجتماعي الاقتصادي الديمقراطي الذي نعيش في ظلاله هو واقع طارئ عرضي، وليس نتاج نهج مبرمج وسياسة مرسومة اعتمدت منذ عقود العصا والجزرة لتهميش وتهميش دور وفاعلية المؤسسات وتدجين الرعايا الطيبين.
لم يتحول «ممثلو الجماهير» في المجالس إلى موظفين لدى الحكومة، ولم تفرغ أدوارهم من محتواها ومضمونها.
لا مكان للمزاودين ولا للفاسدين المفسدين في الوزارات والمديريات والدوائر والجهات العامة أبداً.
لا وجود بتاتاً لسجناء الرأي في وطننا - عفواً.. في سجوننا.
مكتسبات العمال والفلاحين التي حصلوا عليها بنضالهم وتضحياتهم محفوظة ومكفولة ولا يسمح لكائن من كان أن ينتقص ذرة منها.
رواتب الموظفين والعمال كافية، وتوفر لهم الحياة الكريمة.
معظم الأسر، أي العائلات في وطننا سورية، يتمتعون بفرص وإمكانية القيام بنزهات أسبوعية أو شهرية وارتياد المطاعم ومدينة الألعاب متى شاؤوا، «عايشين» بأمان واطمئنان وبألف خير ولا ينقصهم سوى رؤية وجوهكم الحلوة.

■■

مشفى خيري عام.. برسم الاستثمار؟!

وردت إلى «قاسيون» صورة عن شكوى من أهالي بلدة كفربطنا موجهة إلى رئيس الجمهورية يشكون فيها من عملية فساد ونصب واحتيال على الدولة والمواطنين معاً، تمّت بمساعدة بعض المسؤولين، وقد تكون الشكوى لم تصل إلى المكان الذي أُرسلت إليه، أو أنها وصلت ولم تتم معالجتها كما ينبغي، لذلك ننشرها حرفياً لعلها تلقى آذاناً صاغية، ويتم فتح التحقيق فيها لوقف الفساد والاعتداءات..

وهذا نص الشكوى:
«السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد:
الجهة الشاكية: أهالي وسكان كفربطنا ومالكي العقارين رقم /١٤٠٢ و١٤٠٣/ من منطقة كفربطنا العقارية.
الجهة المشكو منها: رئيس الجمعية السورية لمكافحة السل إضافة لوظيفته. دمشق: عرنوس شارع المهدي بن بركة.
الموضوع: سبق لجمعية مكافحة السل أن أشادت بناءً لمشفى عام في بلدة كفربطنا على العقارين رقم /١٤٠٢ و١٤٠٣/ من منطقة كفربطنا العقارية، وتم ذلك بدون موافقة أغلبية المالكين، وقد حصلت الجمعية على بعض التنازلات الخطية التي تبين أن هذه التنازلات لبناء مشفى عام حصراً. أما الذي حصل أن هذه الجمعية وعدت أهالي بلدة كفربطنا بإشادة المشفى وتسليمه إلى وزارة الصحة لكي يكون مرفقاً خدمياً عاماً، وتم جمع التبرعات الخيرية النقدية والعينية، وتم إعفاء الجمعية من كافة الرسوم والضرائب المالية والنقابية المترتبة على الترخيص كونه مشفى عاماً «نبرز صورة عن التنازلات التي تشير إلى أن المشفى خيري عام، وإلى الكتب الرسمية المحفوظة في ملف الرخصة رقم /٥/ لعام ١٩٩٦ والمصدقة حديثاً من البلدية» والجديد بالأمر أن هذه الجمعية ضربت بعرض الحائط وعودها لأهالي البلدة وانقلبت إلى مؤسسة تجارية وقامت بتضمين هذه المشفى إلى مستثمر خاص ببدل استثمار سنوي مقداره أربعة وعشرون مليون ومائتا ألف ليرة سورية، علماً أنه لا يوجد في منطقتنا أي مشفى عام، ويبلغ عدد سكان المنطقة حوالي ستمائة ألف نسمة.
وقد تم توثيق عقد الاستثمار بين الجمعية والمستثمر لدى الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة بشكل غير أصولي ومخالف للقانون، كون الجمعية لا تملك أرض هذه المشفى على الإطلاق. وحرمت بلدة كفربطنا بفقرائها ومرضاها ومالكي هذين العقارين من أي حق من الحقوق بهذه المشفى، وتم تقديم بعض العروض الطفيفة التي لا يمكن أن يقبل بها أي عاقل مع الإشارة إلى أن قيمة هذه الأرض حالياً تفوق مائتي مليون ليرة سورية.
الذي يحدث حالياً أن إدارة جمعية مكافحة السل ومستثمر هذه المشفى يتقدمون بالعديد من الطلبات إلى وزارة الصحة ومديرية المشافي ومحافظة ريف دمشق ومجلس بلدة كفربطنا للحصول على التراخيص الإدارية اللازمة لتشغيل المشفى وتصديق مخططات البناء وتسوية وضع مخالفات البناء الموجودة حالياً والتي تتجاوز نسبة ثلاثين بالمائة على ترخيص البناء الممنوح بشكل غير قانوني، كون هذا الترخيص لم يُمنح لمالك قانوني، ويوجد مخالفات لأحكام القانون رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٨، وحيث أن القوانين النافذة في سورية تحظر قبول أية معاملة أو أي إجراء قانوني إلا من صاحب العلاقة الرسمي أو المالك الأساسي أو وكيله القانوني، علماً أن بلدية كفربطنا قامت مشكورة بختم هذه المشفى كاملةً بسبب المخالفات المذكورة أعلاه وبطلان ترخيص البناء، وقد تم فض الختم دون تسوية المخالفات الموجودة، وحيث أنه تم ختم المشفى بسبب وجود المخالفات الكبيرة لنظام ضابطة البناء حسب تقرير المكتب الفني المرفق وتم توجيه توصية من المحافظ بعدم فض الختم لحين ورود جواب وزارة الصحة، وبعد هذا الكتاب ورد كتاب معاكس من المحافظ مفاده فض الختم بدون أي تعليل أو معالجة قانونية للمخالفات وللأسباب الموجبة للختم، وبدون أي جواب من وزارة الصحة. لذلك جئنا نلتمس ما يلي:
١. إنصاف أهالي بلدة كفربطنا بفقرائها ومرضاها ومالكي العقارين المذكورين أعلاه والتوجيه لمن يلزم لمعالجة هذا الأمر وجعله (مشفى خيري عام) أو إعطاء أهالي بلدة كفربطنا والجهات الخيرية بهذه البلدة حصة سهمية من المشفى تعادل وتكافئ قيمة الأرض والتبرعات الكبيرة جداً التي دفعها أهالي البلدة.
٢. عدم منح أي ترخيص إداري لهذه المشفى أو إجراء أية تسوية لمخالفات البناء القائمة، إلا وفق القوانين والأنظمة المعمول بها وفق نظام ضابطة البناء، وحصر ذلك بالمالك القانوني حصراً.
٣. التحقيق بكيفية فض ختم المشفى من قبل البلدية بشكل غير قانوني وغير أصولي، وبدون تسوية للمخالفات الكبيرة الموجودة في بناء المشفى».
هذه كانت شكوى أهالي كفربطنا الذين لم يستمع إليهم أحد، أضافوا إليها تراكمات من الحرمان والأزمات والضغوطات اليومية وصعوبة لقمة العيش، فخرجوا غاضبين رافضين لمظاهر الفساد ومطالبين بمحاسبة الفاسدين في أول فرصة سانحة للتعبير عن مطالبهم بحرية وجرأة، ولعل هذه الأسباب عينها هي التي دعت المواطنين للنزول إلى الشارع وسببت الحراك الشعبي المُحق في مختلف المناطق من وطننا الحبيب.

■■

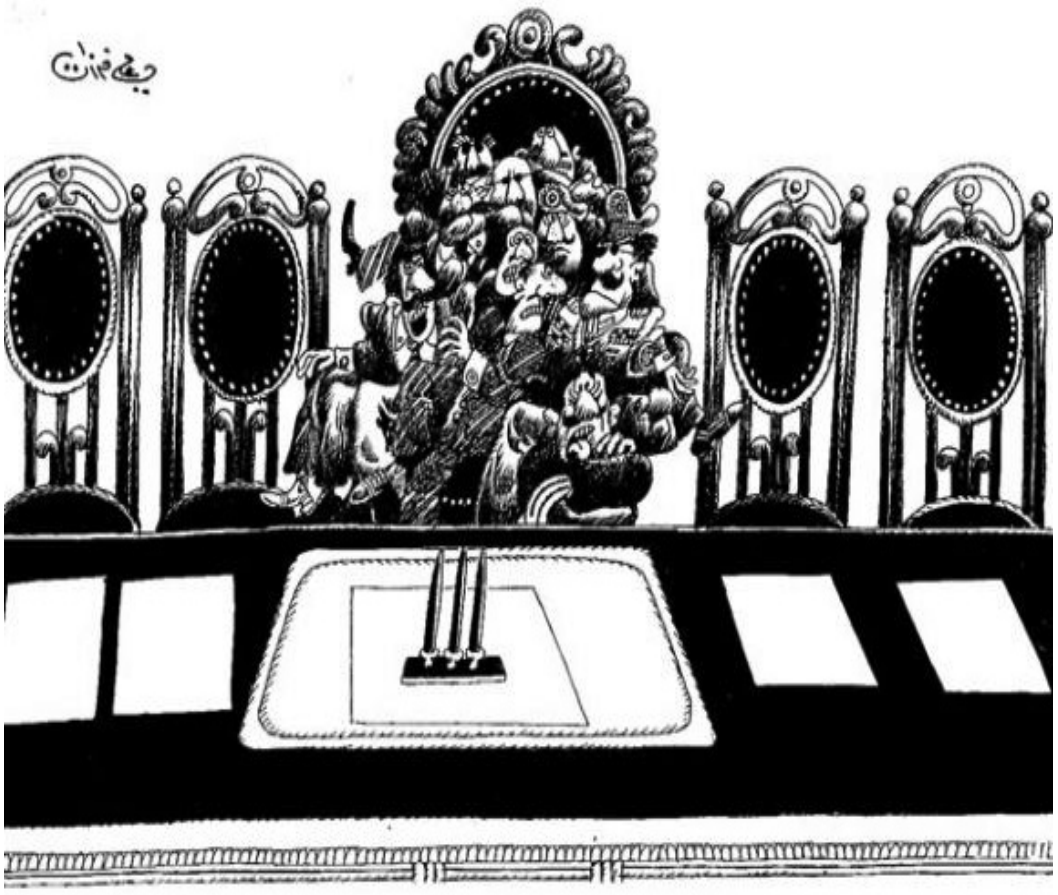

يبرود أيضاً مرة أخرى.. فساد معنِّد

بعد فتح ملفات عديدة لممارسات فاسدة من مجلس مدينة يبرود على صفحات «قاسيون» وعدم تجاوب المسؤولين، وعدم ملاقاة مطالب المواطنين لفتح ملفات التفتيش والتحقيق لوضع حد للفساد ومحاسبة الفاسدين، حضر إلى مكتب «قاسيون» مواطنون من يبرود يشكون من هذه الظاهرة المعنِّدة والمحمية من مكان ما فوق القانون وفوق كل السُلطات، وقدموا شكاوى متعددة معظمها تم تكرارها في ملفات سابقة، وأضافوا أن رئيس مجلس مدينة يبرود ورئيس المكتب الفني مازالا يعيثان فساداً، ويتجاوزان على المخطط التنظيمي، ويمرران المخالفات التي يريدونها، ويوقفون ويهدمون للذي لا يدفع لهما، وقد انفضحت هذه الظاهرة للعيان، فهناك مخالفات كثيرة وكبيرة تم تثبيتها على أرض الواقع، بينما تمت إزالة مخالفات صغيرة، وكأنها محاباة للمتنفذين وأذى للفقراء والمحتاجين لسكن حقيقي. وأكدوا على الشقتين المختومتين بالشمع الأحمر بعد أن كانتا مسكونتين لأكثر من ثلاث سنوات، وطُردت منهما أسرتان بحجة أنهما مخالفتان، علماً أنه يوجد رخصة نظامية، وهناك صورة عنها لدى «قاسيون»، وتبين أن السبب الحقيقي وراء هذا الظلم هو عدم دفع والد صاحبي الشقتين مبلغ ٥٠ ألف ل.س طلبها رئيس المجلس منه عن طريق شرطي البلدية، وعدم تنازله أيضاً عن جزء من عقاره لفتح دخلة غير ملحوظة بالمخطط التنظيمي، مع أنه عاد وتنازل عنها بعد الضغط عليه من رئيس المجلس.
قال المواطنون: لقد اشتكينا وراجعنا كل الجهات المسؤولة، وهناك تقارير حول ممارساته من شعبة الأمن السياسي في يبرود، ولكن لا أحد يستطيع محاسبته، ويقول لنا: «اذهبوا واشتكوا واعملوا ما بدا لكم، فلن أفعل سوى ما يعجبني» فمن الذي يقف وراء هذه الممارسات ويدعمها؟ يجب محاسبته ومحاسبة داعمه!
وقد حاولنا رفع دعوى ضده، ولكن لصيقة رفع الدعوى ضد موظف حكومي هي ٥٠٠٠ ل.س، وهذا ظلم ويجب إلغاؤها، فالكثير منا لا يملك هذا المبلغ لمقاضاة موظف فاسد. والدليل على أن هذه الممارسات مازالت مستمرة هي أن شرطي البلدية قد أشاد بناءً بمساحة ١٥٠ م٢ ضمن هذه الفورة من المخالفات، وهناك مواطنون حاصلون على رخصة للبناء، وتم منعهم من البدء بتنفيذه لأنهم لم يدفعوا له.
إن «قاسيون» تستغرب استمرار هذه الممارسات بعد فتح ملفات عديدة مطالبة بالتحقيق وفتح ملفات التفتيش، فهل مَن يقف وراء هذه الظاهرة حقاً هو فوق القانون وفوق كل السُلطات؟! سؤال ينتظر الجواب والتحرك بكل جدية وحزم.

■■

في موحسن.. فساد الوقاية نتيجة فساد المعالجة

اعتاد المواطن السوري ولشديد الأسف أنّ أغلب المعالجات للأمور التي تتعلق بمصلحة الشعب والوطن تتم وفق حلول ترقيعية، حيث يلعب الفساد بحرية بينما من يريد الحرية من المواطنين يُقمَع ويُعتقَل ويُعذَّب.

من وزارة الزراعة، إلى مديرية الزراعة، إلى الشعبة، إلى.... أو العكس، فسادٌ في فساد في فساد، فقد قامت مديرية الزراعة بديرالزور، ومؤكد أنّ ذلك بعلم الوزارة، بتوزيع أدوية مكافحة على الشُعَب الزراعية ومنها إلى الوحدات الإرشادية، فاسدة ومنتهية الصلاحية منذ عام ٢٠٠٩، وهي للمكافحة والوقاية من حشرة السونة التي تصيب محصول القمح كل عام، وتؤثر على إنتاج الوطن واقتصاده وأمنه الغذائي، ناهيك عن الفلاح المسكين الذي يكدّ ويكدح ويبذل الجهود في برد الشتاء وحرّ الصيف، ليخرج في النهاية خاسراً وفي أحسن الأحوال صفر اليدين.
إنّ البودرة التعفيرية بلانتوسيد ١,٠٪ منتجة في الشهر الثالث ٢٠٠٦ وتنتهي صلاحيتها بحسب الملصق الموجود على العبوة في الشهر الثاني ٢٠٠٩، وهي مصنعة لصالح وزارة الزراعة ومن إنتاج منشأة الطحان لصناعة المبيدات والأسمدة. فأين كانت هذه المادة؟ هل كانت مخزنة في الوزارة أم المديرية؟ ولماذا لم توزع في السنوات السابقة؟ ولماذا توزع الآن وبكميات كبيرة وهي فاقدة المفعول؟ ألا يضر هذا بموسم القمح كاملاً؟ وبالتالي ليس الفلاح فقط سيخسر وإنما سيؤثر ذلك على أمن الوطن الغذائي وصحة المواطنين!
إنّ ما يجري جناية مع سبق الإصرار والترصد بحق الشعب والوطن، وليست خطأً عابراً، ونطالب بمحاسبة المسؤولين الكبار عنها أولاً، لا أن يكون الصغار ضحيةً لهم.
وفي جانب ثان تتم سرقة أدوية مكافحة الباذنجان البري ذات السعر العالي، ولا توزع الكميات اللازمة، بل ويجري وضع كميات قليلة جداً في المرشات، وأحياناً ماء فقط لخداع الفلاحين، ويوجد عند أحدهم من هذه الأدوية ما قيمته ٩٠ ألف ليرة سورية، حسب ما أفاد بعض الفلاحين. وقد غزا الباذنجان البري المحاصيل والأراضي الزراعية وأخرج قسماً مهماً من الإنتاج، كما أنه يؤثر على نمو المحاصيل وإنتاجها، وهذا أيضاً ينعكس على اقتصاد الوطن وعلى الفلاح مباشرةً، والذي سيذهب كلّ جهده هباءً، نتيجة الفساد والفاسدين الذين ينهبون الأموال الطائلة من الدولة والشعب.
وسبق أن نوهت «قاسيون» في السنة الماضية إلى سرقة السماد العضوي الذي يوزع مجاناً، ولم تتم محاسبة أحد، وجرى لفلفة الموضوع ونسيانه. إضافة إلى أن قوائم دعم محصول الذرة السابق مازالت لم تنته، ولم تُصرَف بسبب الإشكالات الناجمة عن تأخر إقراره من الوَزارة، بعد انتهاء المحصول بثلاثة أشهر، وعدم وجود إحصائيات وجداول للأراضي المزروعة والمزارعين، وضياع حقوق الفلاحين بين الشعبة الزراعية والجمعية الفلاحية.
هكذا دائماً تتم معالجة القضايا الكبيرة والصغيرة عن طريق الفساد والمفسدين، وتُهدَر كرامة الوطن والمواطن بأيدي الفاسدين والمنافقين، بينما من المفترض أن تكون فوق كل اعتبار، وخاصةً في هذه الأيام. وهذا لا يليق بموحسن وأهلها بتاريخهم الوطني والطبقي العريق، لذا من حقهم أن يتظاهروا ويعبروا عن رأيهم ومواقفهم، وليس كما يفعل المنافقون والفاسدون لحماية مصالحهم.

■ موحسن - مراسل قاسيون

رغم كل ما يجري من حرب على الفاسدين الفساد في مشفى ابن سينا مازال على قدم وساق

◄ علي نمر

يعد مشفى ابن سينا الحكومي من أقدم المشافي النفسية في المنطقة، ويستقبل المرضى المصابين بالأمراض النفسية، لكن درجة التخلف لدى بعض من توافد على إدارة هذا المشفى جعله مرتعاً للفساد، وعقوبة لكل من يخالف أوامر تلك الإدارات من العاملين والأطباء، إلى أن ظهر بعض العاملين وجدوا في هؤلاء المرضى بشراً مثلهم فعملوا من أجل أن يكون المشفى أفضل مأوى لهم، لكن هيهات أن يصلح العطار ما أفسده الدهر بوجود مافيات الفساد المنظم بهمة رؤسائهم المتنفذين.

وفي التفاصيل، تؤكد الوثائق أن وزارة الصحة خصصت ميزانية لعمل إصلاحات وأعمال ترميم ضمن مبنى المشفى، فتم التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لدراسة وتطوير وتحديث الهيئة العامة لمشفى ابن سينا بموجب العقد رقم /٣٨/ تاريخ ٢٠٠١/٦/٩ ومدة تنفيذ العقد /١٧ شهراً/ ولم يتم تسليم الدراسة بشكل نهائي حتى تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١ .

المناقصة التي بلعت الملايين

أحد مهندسي القسم الهندسي في مشفى ابن سينا «المغضوب عليه» يؤكد في كتاب موجه لعدد من الجهات الرسمية أن مشروع «تطوير وتحديث مهاجع رجال أربعة» هو من أهم المشاريع التي كان سيساعد في تخفيف ضغط تواجد المرضى بكثرة ضمن المهجع الواحد، إلا انه وضمن هذا المشروع وبعد إقراره حصلت أخطاء أثناء فض العروض المالية، مما يوحي بوجود اتفاق مسبق بين لجنة المناقصات والمتعهد، حيث نص المشروع على ترميم وإضافة غرف جديدة إلى المهاجع الأربعة وبتكلفة مالية قيمتها ٤٠ مليون، والمفاجأة حسب رأي المهندس أن لجنة المناقصات لم تحل العرض المالي للجنة الفنية لتدقيقه، والتأكد من الأرقام المخصصة لها، ما أدى إلى فوز العرض «الناقص والخفي والساحر» علماً إنه لم يتضمن كميات معمارية لمهجعين آخرين، مسبباً بذلك هدراً للمال العام. والغريب أن الهيئة اضطرت لإبرام ملحق عقد مع المتعهد نفسه الذي خالف عرضه الشروط المطلوبة بقيمة ١٠ ملايين ليرة سورية إضافية، كان المشفى بغنى عن هذه الخسارة لو تم التدقيق في وقته، وبرأيه فإن لجنة المناقصات المشرفة على العقد قامت عن سابق إصرار بالاستعجال في تحديد السعر الاقتصادي المطلوب، والبت في المشروع فوراً خلال ساعة واحدة فقط، علماً أن تدقيق العروض المالية يتطلب يومين كأقصى حد .

نقل تعسفي لمهندسين شرفاء

أصدر وزير الصحة الأمر الإداري رقم ١/١١٩٥ تاريخ ٢٠١٠/١/١٧ والقاضي بتكليف كل من المهندس نضال سلوم وبيداء سليمان بالعمل في مديرية صحة ريف دمشق، وذلك بناء على كتاب الهيئة العامة لمستشفى ابن سينا رقم ٨٩/ص تاريخ ٢٠١٠/١/١٢، وباشرا عملهما في مشفى داريا ومشفى دوما بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١.

علماً أن كتاب الهيئة رقم ٨٩/ص تاريخ ٢٠١٠/١/١٢ قد تم تسجيله في ديوان الهيئة، وأرسل إلى وزارة الصحة بشكل سري، ومضمون هذا الكتاب هو الطلب إلى وزارة الصحة نقل المهندسين لعدم الحاجة إليهما، رغم عدم وجود مهندس ميكانيك أو مهندس عمارة غيرهما في الهيئة، ورغم أن ملاك الهيئة المحدد بالمرسوم التشريعي رقم ٢٠٠٥/٨/٣١، والذي لم يتم ملء كل شواغره حتى الآن يضم مهندسي ميكانيك ومهندس عمارة.

أما خلفية طلب نقلهما فيأتي من أنهما في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٨، والذي ترأسه مدير صحة ريف دمشق، أبديا رأيهما بخصوص الإعلان عن المشاريع، وضرورة تأجيل هذا الإعلان أي المناقصة حتى تدقق الدراسة عملاً ببلاغ مجلس الوزراء رقم ١٥/٧٠١٢ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٦، والقاضي بضرورة تدقيق اية دراسة مضى على إنجازها سنتان، وقد قرر مجلس الإدارة وبجلسة ٢٠٠٩/١٢/٨ نتيجة إصرارهما وعملاً بهذا البلاغ تشكيل لجنة من أطباء ومهندسين لبيان التعديلات الضرورية على هذه المشاريع، ومن ثم أخذ موافقة وزير الصحة على هذه التعديلات تمهيداً لتكليف الجهة المناسبة للقيام بالدراسة.

صفقة المهاجع الاحترازية

وبقدرة قادر وخلافاً لقرار مجلس الإدارة ولبلاغ مجلس الوزراء، ورغم عدم وجود ميزانية، تم الإعلان عن مشروعي مهاجع الرجال الحديث، والمبنى الاحترازي بكلفة تقديرية حوالي /٢٩٠٠٠٠٠٠٠/ ل.س مئتين وتسعين مليون ليرة سورية، وقد تم هذا الإعلان بمعرفة ودعم مدير صحة ريف دمشق. علماً ان مدير الصحة كان على علم أن مشروع مهاجع الرجال الحديث قد تم التعاقد عليه في العام ٢٠٠٧، ورفضه وزير الصحة السابق ولم يصدق العقد لأسباب ارتفاع الأسعار، حيث ادعى رئيس لجنة المناقصات في حينه د.ر.م بأنه تم التغرير به من اللجنة الفنية من خلال إقناعه بأنه يجب عليه الموافقة على العقد لأن الأسعار سترتفع فيما بعد، وقد حاول جاهداً بعد ذلك وبمعونة المتنفذة د.د وصديق والدها وقتئذٍ ح.ع الذي كان في حينه مدير مكتب وزير الصحة بعرقلة تصديق المشروع والذي نجح بإقناع وزير الصحة السابق رغم موافقة مجلس الوزراء برفض المشروع، رغم مقدرته كرئيس للجنة المناقصات رفض المشروع لسبب هام، وهو زيادة أسعار العروض، خاصة بعد أن تأكد أن قيمة الكشف التقديري الذي تم الإعلان على أساسه اليوم قد ازدادت بمقدار /٥٣٠٠٠٠٠٠٠/ ل.س ثلاثة وخمسين مليون ليرة سورية، بما يشكل نسبة تفوق ٤٧٪، وهذا يؤكد صوابية رأي اللجنة الفنية في حينه، كما إنه يعني خسارة، وهدراً للمال العام بمقدار المبلغ المذكور أعلاه إضافة إلى خسارة عامل الزمن لأكثر من ثلاث سنوات.

عقد مشاريع سرية مخالفة

لكن اللافت للنظر، وكتكريم على اكتشاف المهندسين نضال وبيداء الملقبين بـ«شرفاء الوطن في الوزارة» لصفقة الفساد هذه، يجري استبعادهما كلما كان هناك إعلان عن مشاريع أخرى، فعندما تم استبعادهما وتكليفهما بالعمل في مديرية الأبنية في أواخر العام ٢٠٠٨، وكان وقتها د.ر.م معاوناً للمدير العام للشؤون الطبية، ورئيساً للجنة المناقصات، والحقوقية د.د عضواً في لجنة المناقصات، ومعاونة للمدير العام للشؤون الإدارية، تم الإعلان وبكل وقاحة عن ثلاثة مشاريع احتاجت كلها إلى ملاحق عقود لاحقاً!.

وفي كل مرة كان يتم استبعادهما بمعونة مدير صحة ريف دمشق ومدير مكتب الوزير حينها ح.ع للتغطية على الأخطاء الكبيرة التي يقوم بها كل من (د.ر.م) و(د.د) ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

مخالفتهما لقانون العقود عندما كانا في لجنة المناقصات، حيث لم يحيلا العروض المالية لمشروع تطوير وتحديث مهاجع الرجال الأربعة إلى اللجنة الفنية لتدقيقها واستخراج السعر الاقتصادي.

تعطيل د.د لعمل لجنة تبرير المدة لأكثر من سنة ونصف، واعتذارها عن عضوية اللجنة (لقلة الخبرة) بعد كل هذه المدة، مما اضطر المشفى لطلب خبرة قاض من مجلس الدولة والذي جاء قراره مطابقاً لرأي باقي أعضاء اللجنة وهما المهندسان أنفسهما.

ضغط وتهديد لتمرير المخالفات

مخالفات د.ر.م، ورئيس القسم الهندسي م.م.ج بعد أن قامت اللجنة الفنية المشكلة بالأمر الإداري ٩٦/آ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٧، والمكلفة بالدراسة الفنية لمشروع إكساء مبنى الخدمات العامة والطبية، حاولوا الضغط على المهندس نضال سلوم، والتدخل المباشر لتغيير العلامة الفنية للأعمال الميكانيكية (وكأنهم كانوا يرغبون بفوز أحد العارضين؟)، وقد أعلم المدير العام بتلك الضغوط، وتحفظ المهندس على الطريقة التي تم فيها فض عروض الأعمال الكهربائية بالكتاب رقم ٣٣٩/و/د تاريخ ٢٠١٠/٢/٢١، ولكن الإدارة والوزارة لم تحرك ساكناً، بل على العكس، وبعد أن رفضت ضغوطهم قاموا بالطلب من أحد مهندسي الميكانيك بوزارة الصحة إعادة دراسة علامة الأعمال الميكانيكية لتحقيق غايتهم. فما كان من المهندس إلا التقيد بسلم التقويم الموقع من كامل أعضاء اللجنة الفنية، ومصادقة ذلك من المدير العام وأكد المهندس لـ«قاسيون» انه على استعداد لإيضاح سبب وضعه لكل علامة ولكل عارض على حدة، ولكل بند من بنود الأعمال الميكانيكية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: إلى متى سيبقى هؤلاء يتحكمون بجميع المناقصات الخاصة بالوزارة دون أية محاسبة؟ ولماذا السماح لهم بالتلاعب بمصير وعمل موظفي الفئة الأولى (المهندسين) ونقلهم تحت شعارات براقة كمقتضيات المصلحة العامة وعدم الحاجة؟ وإلى متى ستبقى مؤسساتنا تدار بعقلية الأفراد وليس بعقلية المؤسسات؟ وهل التكليف غير المحدد المدة ولا المهمة هو شأن إداري قانوني؟.

يسمم المرضى فيستلم منصباً أعلى

ومن الجدير بالذكر أن د.ر.م شغل منصب معاون المدير العام للشؤون الطبية، ورئيس لجنة المناقصات من العام ٢٠٠٥، وحتى منتصف العام ٢٠٠٩، رغم كل المخالفات التي أرتكبها، إلى أن تم تكليف بديلاً عنه وعن المدير العام بإحصاء حالات التسمم التي أصابت المرضى، والتي أدت إلى وفاة بعضهم وهذه وحدها قضية»، والغريب أنه أعيد تكليفه كمدير عام في ٢٠٠٩/١٢/٢٠ رغم أنه طبيب متعاقد وغير مثبت، فكيف أعيد إلى مركزه؟ العلم بالتأكيد عند من وضع يده في جيبه؟!.

وبعكس طلبه نقل المهندسين لعدم الحاجة، قام بالتمديد لعامل من الفئة الثانية، وهو م.د الذي بلغ سن التقاعد في ٢٠١٠/١/١٠، وعلى الرغم أن الأخير لا يقوم باي عمل منذ أكثر من سنتين، بالإضافة لوجود العديد من القرارات والعقوبات بحقه، وأهمها قرار الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بكتابها رقم ٤/٩/٦٦٤/١١ ب تاريخ ١٩٩٣/٤/١٢ بصرفه من الخدمة، والأنكى من هذا ورغم مطالبة الوزارة بالكتاب رقم ٢٤/٧/١/٢/١٧٣٩ تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦، بضرورة معرفة ما آل إليه موضوع صرفه من الخدمة، إلا أنه تم إخفاء الكتاب ولم يتم الرد وضاعت الطاسة، علماً أن التمديد لم يكن ليصار له لولا أنه والد د.د معاونة المدير العام للشؤون الإدارية، وعضو لجنة المناقصات التي كان يرأسها د.ر.م م. ألا يستحق من كشفوا كل حالات الفساد هذه التي خسرت الدولة العشرات من الملايين معالجة أمورهم وتكريمهم، وطي الأمر الإداري السابق الذكر المتعلق بوضعهم الوظيفي، خاصة أنهما على ملاك الهيئة، ونظراً لحاجتهما الماسة لتعويض طبيعة العمل الذي يتقاضاها في الهيئة، ورد الاعتبار لهم ولأسرهم، ولسمعتهم التي أساءت إليها قرارات النقل المتكررة.

مواجهة كل الجهات المسؤولة بالوثائق

أخيراً لا بد من القول إن المهندسين اللذين يمتلكان كل تلك الوثائق على استعداد تام لإبرازها والتي تثبت أقوالهما وتثبت بعض المخالفات القانونية التي ارتكبها كل من ذكر أسمه في هذه المقالة، بالإضافة إلى إنهما أكدا لـ«قاسيون» على استعدادهما التام للإجابة، وتحمل مسؤولية أي سؤال يوجه إليهما من أي مرجع أو جهة تنفيذية سواء من الوزارة أو من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو أية جهة قضائية ترى في نفسها معالجة ومحاسبة كل هؤلاء المسيئين الذين أوصلوا البلاد بفسادهم إلى نقطة اللاعودة.

ali@kassioun.org

لقطة من سورية

أبو ياسر الباطنجي ومجموعة من أصدقائه و«شغيلته»، وربما معظم زملائه من أصحاب المهنة على امتداد البلاد.. هم الوحيدون الذين يتعشقون المرحلة الحالية لدرجة الهيام.

الجيوب مليئة بأكثر مما يسد الرمق بقليل، والمكانة الاجتماعية «عال العال»، وطلب الناس وإقبالهم وربما توسلاتهم على أشدها.. فالبلدية صامتة مقيدة مرتجفة، وهناك بعض عناصر «اللجان الشعبية يقفون على أبوابها «مفنجرين» أعينهم خوفاً من «اندساس» أحد أو بعض أو كل، و«السقالات» قائمة وتنتقل من حي إلى حي، ومن زاروبة إلى زاروبة، والجبالات «ما عم تلحق جبل»، و«على رش طينة يا معلم»، وعلى «عمار بلوك» و«صب بلايط وعضادات»!.

ورغم كل ذلك، أبو ياسر الباطنجي تداهمه حالة كآبة بين الحين والآخر، ولسان حاله يقول: «الله ينجينا من الآتي»!.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل: الأكثر أرباحاً.. وسرقةً لحقوق عماله!!

حاز المصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي باشر عمله في سورية في ٢٠٠٣/١٢/١٤، على أعلى أرباح لعام ٢٠١٠ حيث بلغت أرباحه ٩١٤.٥ مليون ليرة سورية! ووصل دخل مديره العام سلطان الزعبي إلى ١٨ مليون ليرة لعام ٢٠١٠ محققاً بذلك ثالث أعلى دخل في سورية إضافةً إلى نسبة أرباح بلغت ٢٧ مليون ليرة. كل هذه الأرقام في جانب ووضع عمال المصرف في جانب آخر، فالأرقام الواردة أعلاه تنفع عناوين لأخبار المواقع والمجلات «الوردية»، مجلات المجتمع «الراقي» أما بقية الحكاية فمكانها فيما سيأتي..

كيف تنعكس أرباح المصرف على عماله؟

من المتعارف عليه في جميع البنوك والمصارف أن كل عامل يحوز حصته من الأرباح السنوية تحت اسم الـ«بونس» الذي يتراوح بين راتب شهر إلى ثلاثة أشهر تبعاً للتقييم السنوي لعمل الموظف، وبعيداً عن كون راتب ثلاثة أشهر- وهو التقييم الأعلى- لا يكافئ حقيقةً حصة الموظف من الأرباح، فإن تقييمات المصرف الدولي تخضع لمزاجية خاصة وصلت في العام الماضي إلى حد حرمان العاملات اللاتي انقطعن عن العمل لإجازة الأمومة من الـ«بونس» السنوي، ولم يرافق ذلك أي تصريح رسمي لإدارة المصرف التي حرمت العاملات من حصتهن دون أن تكلف خاطرها بتعميم تبين فيه الأسباب.

مؤهلات..

تجاوزات إدارة المصرف لا تتوقف عند هذا الحد، فمن حيث اختصاصات العاملين لديها والشهادات العلمية التي يحملونها فإن لهذا المصرف نظرية فريدة خاصة به، حيث يوظف في قسم تخصصي مثل الدراسات حملة شهادات أدب انكليزي وجغرافيا وتاريخ، وأحياناً ثانوية عامة وغيرها، كما يتكرر في أكثر من قسم أن يكون المدير يحمل شهادة معهد تجاري ويوجد بين موظفيه أكثر من عامل يحمل شهادة ماجستير في الاقتصاد! ويصبح عندها من غير المعروف ما هي المؤهلات التي تستند إليها الإدارة في تعييناتها، ولكن الواضح أن المحسوبيات والقرابة تلعب دوراً أساسياً في التعيينات، تاركةً الموظفين الأكفاء وذوي الخبرة ليحملوا عناء العمل على متونهم ولا ينوبهم سوى النذر القليل من الأرباح المتدفقة.

ترفيعات وتعهدات..

يتجاوز المصرف توصيات وقوانين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فالترفيعات التي يفترض أن تكون سنوية ليست كذلك بالنسبة للدولي، كما أن بعض الموظفين كشفوا لـ«قاسيون» أن الإدارة أجبرت جزءاً من الموظفين على توقيع تعهد يلزم الموقع عليه بإعادة كل المستحقات التي حصل عليها في حال استقالته، كما تلزمه بعدم العمل في أي مصرف آخر إلا بعد مضي عام كامل على الاستقالة، وقد أجبر هؤلاء على التوقيع تحت سيف الطرد! ولم يمنع ذلك كون الدولي يحوز واحدة من أعلى نسب الاستقالات بين المصارف العاملة في سورية..

رؤية عامة..

لا تخرج تجاوزات الدولي عن الخارطة العامة للتجاوزات التي تقوم بها جميع المصارف الخاصة في سورية، وإن كانت تجاوزاته أكثر فظاعةً وظهوراً للعيان. والمسؤول الأساسي عن كل هذه التجاوزات هو قبل مديري المصارف السياسات التي اتبعتها الحكومة الراحلة، السياسات المحابية والمتواطئة مع رؤوس الأموال والمتنكرة لحقوق العمال، والتي راكمت الاحتقان الشعبي ولم تجلب للسوريين سوى المزيد من الفقر والمهانة.. لذلك على النظام السياسي في سورية أن يضطلع بمهمة التراجع المباشر والكامل عن كل السياسات المجحفة بحق العمال وأن يتيح المجال واسعاً أمام الرقابة الشعبية الحقيقية لتنتزع حقوقها كاملة من براثن المتاجرين بتعبها وبقوت عيالها.

■■

«مجتمع المخاطر» في الثلاثاء الاقتصادي

د. الحمش: الفساد يزداد في «الدولة الرخوة» ويزيد من «رخاوتها»

◄ وسيم الدهان

«الشعب قد يمهل أو يتمهل، لكنه في النهاية سوف يطالب بحقوقه التي منحتها له الشرائع السماوية والدولية والوضعية، متجاوزاً الحركات والأحزاب والزعامات التقليدية، وتلك التي تمليها المصالح الوطنية».. بهذه الكلمات حدد د. منير الحمش الدرس الأول الذي يجب استسقاؤه من الحراك الشعبي في البلدان العربية، وجاء كلامه هذا ضمن محاضرة ألقاها الثلاثاء الماضي ١٩ نيسان بعنوان «مجتمع المخاطر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية» في إطار ندوات جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

وتحدث د. الحمش عن «مجتمع المخاطر» موضحاً أن ما قاد إليه هو جملة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والتحولات الناجمة عن ضغوط النظام الرأسمالي العالمي وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وسعيه إلى فرض جدول أعمال على دول وشعوب العالم تحت شعار العولمة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، وما رافق ذلك من فرض لسلوك وقيم إنسانية نمطية جديدة وتحولات اقتصادية وثقافية وسياسية واسعة المدى من شأنها أن تغير المشهد الاقتصادي العالمي جوهرياً وأن تترك آثاراً عميقةً على المستويات الإقليمية والمحلية.

ومع إشارته إلى أن هناك أسباباً كثيرة لبروز ظاهرة «مجتمع المخاطر» ركز د. الحمش على السياسات الاقتصادية ونتائجها في هذا الصدد، وذلك لدورها في تهديد السلم الاجتماعي وأمن المجتمع. وأضاف أن البلدان العربية التي اعتمدت- لسبب أو لآخر- السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة تشترك بمظاهر متقاربة فيما بينها، موضحاً وجود سمات تتميز بها مجتمعات المخاطر في البلاد العربية يمكن لحظها في الفقر وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي، وعادات الاستهلاك التفاخري التي بدأت تجتاح المجتمعات العربية، وتزايد البطالة وانتشارها خاصةً بين الشباب والنساء، واتساع دائرة الفساد والإفساد في المجتمع.

ووفقاً لقوله فقد جاءت هذه المظاهر نتيجةً للسياسات الاقتصادية- الاجتماعية المتمثلة في التحول نحو اقتصاد السوق والإمعان في «لبرلة» الاقتصاد والانقياد لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تندرج تحت جدول أعمال «وفاق واشنطن» وجوهرها السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وسيطرة التحالف «غير المقدس» بين المال والسلطة، وتهميش الفئات الواسعة من الشعب وإبعادها عن ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية.

وفي المحور الثاني تناول د. الحمش موضوع أمن الإنسان العربي ودور «الدولة الرخوة» في مجتمع المخاطر، مبيناً- بالاستناد إلى قول باحث مصري- أن «الدولة الرخوة تصدر القوانين ولا تطبقها ليس فقط لما فيها من ثغرات وإنما لأنها تفتقد من يحترم القانون.. الكبار لا يبالون فيه لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشى لغض البصر عنه، ويعم الفساد. فرخاوة الدولة تشجع على الفساد وانتشار الفساد يزيدها رخاوة».

وأكد د. الحمش أن الفساد يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى إضعاف دولة القانون، فضلاً عن نتائجه الاجتماعية الخطيرة ودوره في إفساد الحياة السياسية والدفع باتجاه انفلات السوق، لافتاً إلى أن الفساد يحتاج إلى دولة رخوة ليزيد من رخاوتها، ما يفاقم احتمال بروز مجتمع مخاطر يغذيه الفساد وتغذيه في الوقت نفسه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الجديدة.

وتحدث د. الحمش كذلك عن حركات الاحتجاجات الاجتماعية في البلدان العربية، موضحاً أنها تصاعدت مع تصاعد ممارسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموالية للفئات الغنية، وغيرها من السياسات غير المتوافقة مع تطلعات المجتمع.

وبالوصول إلى الدروس المستفادة من هذه التغيرات المرتبطة بمجتمع المخاطر والدولة الرخوة، أشار د. الحمش إلى خطأ السياسات الاقتصادية المنبثقة من التحول نحو اقتصاد السوق الذي صممته المؤسسات الدولية بالاشتراك مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خصيصاً للدول الاشتراكية السابقة والدول ذات التوجه التدخلي من قبل الدولة، فهذه السياسات تقود إلى الفقر والبطالة وسوء التوزيع، وبالتالي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني، ويمتد تأثير سياسات الانفتاح الاقتصادي كذلك إلى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع بكل أطيافه.

والدرس الأول الذي ذكره د. الحمش كان التأكيد على أن الشعب يهمل أو يتمهل ولكنه لا يتخلى عن حقوقه نهائياً، بينما الدرس الثاني كان أن الغرب سعى وسوف يسعى دائماً للحيلولة دون تحقيق المصالح الشعبية الحقيقية، والالتفاف على الحركات التحررية العربية لإسقاطها وإبقائها رهينة سياساته واستراتيجياته.

والدرس الثالث هو أن وقائع الثورة في تونس ومصر أثبتت أن التأخير في الاستجابة لمقتضيات الإصلاح الحقيقي وللمطالبات الشعبية يزيد من كلفة الإصلاح على كل من المطالبين به والسلطة في آن معاً، كما أن التأخير يرفع من سقف المطالبات في الشارع يوماً بعد آخر، في حين أن غياب القيادات الواعية في الشارع وغياب برنامجها يساعد الثورة المضادة على الانقضاض على الثورة وتحويل مسارها.

وخصص د. الحمش الدرس الرابع لتناول الاقتصاد السوري، حيث بين أن القيادة السياسية أقرت في المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد فهمنا أن التوجه على أنه التركيز على التطوير والتحديث في ظل المتغيرات الدولية، لكن ما جرى فعلاً هو التحول نحو اقتصاد السوق والتسرع في عملية الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وإطلاق العنان لقوى السوق الغاشمة، والانحياز في التشريعات الاقتصادية والمالية والنقدية إلى جانب الأغنياء، والتخلي عن المهام الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة القطاع الخاص، وهذا ما قاد إلى إمكانية تحويل المجتمع السوري إلى «مجتمع مخاطر» مفتوحاً لجميع الاحتمالات ما لم يتم تدارك ذلك قبل فوات الأوان.

■■

ربح التجار ثلاثة أضعاف أرباح الفلاحين في السنوات العشر الماضية

السماح للتُّجّار بتصدير العدس دون مراعاة أولوية الأمن الغذائي!

◄ د. نزار عبد الله

العدس أحد المواد الغذائية الشعبية المهمة للمواطن إلى جانب القمح والحمص والفول، ولجميع هذه المواد قيمة غذائية جيدة، وكانت أسعارها تتأرجح بين الاعتدال والإجحاف بحق الفلاح من عام لآخر، فالأسعار تغطي الكلفة كما تقدرها لجان مختصة في وزارة الزراعة تزيد قليلا أو تنقص بعض الشيء عنها، وكانت الجهات المعنية تحدد أسعار بيعها للمواطن بهوامش ربح كبيرة للتاجر، ولكن منذ إعلان اقتصاد السوق كنهج اقتصادي استفحل ظلم الفلاحين و المواطنين في آن واحد، لترتفع بعدها أرباح التجار بشكل فاحش!

السماح بالتصدير أضر بالأمن الغذائي

الجدول رقم (١) المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ٢٠٠٩

العام	المساحة (١٠٠٠هكتار)	الإنتاج (١٠٠٠ طن)	الغلة (كغ/هكتار)
٢٠٠٠	١٢٣	٧٣	٥٩٥
٢٠٠١	١٣٩	١٧٧	١٢٧٦
٢٠٠٢	١٢١	١٣٣	١٠٩٦
٢٠٠٣	١٣٩	١٦٨	١٢١٣
٢٠٠٤	١٣٧	١٢٥	٩١٢
٢٠٠٥	١٤٣	١٥٤	١٠٧٦
٢٠٠٦	١٥٠	١٨١	١٢٠٤
٢٠٠٧	١٤٩	١٠٩	٧٣١
٢٠٠٨	١٣٦	٣٤	٢٥١
٢٠٠٩	١٠١	١٠٣	١٠١٧

تتراوح المساحة المزروعة بالعدس نحو ١٤٠ ألف هكتار، و تتراوح الغلة بين ٢٥١ كغ/هكتار، وبين ١٢٧٦ كغ /هكتار تبعا للهطول المطري، خاصة وأن الزراعة البعلية كانت سائدة وتشكل أكثر من ٩٥ ٪ من المساحات المزروعة خلال فترة المراقبة، وتبعا لذلك كان الإنتاج متغيرا جدا وتراوح بين ٣٤ ألف طن وبين ١٨١ ألف طن، وما حصل خلال السنوات السابقة تمثل بالسماح للتجار تصدير الكميات التي يرغبونها دون مراعاة أولوية إشباع الطلب الداخلي والحفاظ على الأمن الغذائي، على الرغم من أن الرشاد الاقتصادي كان يقضي أن تتولى وزارة الاقتصاد و التموين تقدير الاحتياج السنوي المتزايد مع الزيادة السكانية، وتغير الطلب عليه مع تطور نمط الاستهلاك، و فوقه كمية احتياطية لمواجهة تقلبات الإنتاج المرتبطة بالأحوال الجوية، وربحية زراعته الخ، و الفائض بعد ذلك يسمح بتصديره، وهذا ما لم يحصل..

خسارة مُخطط لها!

تؤكد الجداول السابقة أن الخسارة هي من نصيب الفلاح في العديد من الأعوام، وذلك من خلال تقليل هامش أرباحه، حيث بلغ مجموع أرباح الفلاحين خلال السنوات العشر الماضية ١٤٥٨ مليون ل.س، وهذا يعني أنه تم التخطيط لخسارة الفلاح.

فلو أخذنا عام ٢٠٠٩ مثالا لتسويق الإنتاج المحلي، نجد أن الفرق شاسع جداً بين ربح الفلاح وربح التاجر، حيث وصل سعر كيلو العدس إلى ٧٠ ل.س وحتى إلى ٩٥ ل.س! وانطلاقا من فلسفة التموين الجديدة التي أقرها الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة، من خلال السماح بوضع السعر الذي يرغب فيه التاجر شريطة الإعلان عنه، نصل إلى أن كمية إنتاج العدس بلغت ١٠٣ ألف طن، وعندما نضيف إلى سعر الشراء (٢٣ ل.س) مبلغ ٧ ل.س ككلفة نقل، وتخزين، وفائدة رأسمال وغيرها، أي ٣٠٪، وهي نسبة كبيرة جداً أعلى من الكلفة المتشكلة فعليا بكثير، ويكون ربح التاجر في حالة البيع ٧٠ ل.س يعادل ٤٠ ل.س × ١٠٣ ألف طن= ٤١٢٠ مليون ل.س، و إذا قيمنا سعر البيع بـ ٨٠ ل.س سيكون ربح التاجر ٥١٥٠ ل.س، أي أكثر من ربح الفلاحين بـ ٣,٥ ضعفا في ١٠ سنوات، وإذا قيمنا سعر البيع بـ ٩٥ ل.س سيكون ربح التجار ٦٦٩٥ مليون ل.س، أي ٥,٧٨ ضعفاً مقارنة بأرباح الفلاح في عشر سنوات! على الرغم من أن الفلاح بذل جهداً في عمله، وعانى من الجفاف، وحصل في المقابل على هذه الخسارة الفظيعة، في حين لم يتحمل التاجر أية مخاطر تذكر، بل إنه استغل وضعه الاحتكاري بعد تراجع وزارة التموين عن ضبط الأسعار، ليصل هامش أرباحه إلى ٢٣٣ ٪، هذا إذا ما انطلقنا من سعر ٧٠ ل.س لكيلو العدس، وإلى ٣١٦ ٪ إذا انطلقنا من سعر ٩٥ ل.س! فلماذا نجعل الفلاح و المواطن يعانون من الجوع والتاجر من التخمة؟! ومن تخدم هذه السياسة الاقتصادية؟

الجدول رقم (٢) تطور الميزان السلعي للعدس

الأعوام	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإنتاج	٤٣	٧٣	١٧٧	١٣٣	١٦٨	١٢٥	١٥٤	١٨١	١٩٠	٣٤
استيراد	–	–	٠,٣	٢	٠,٩	٠,٣	٠,٣	٣	٠	٤
تصدير	٣٩	١٦,٥	٣١	٣٨	٧٠	٧١,٤	٧٤,٨	٨٠	٢٤٣	٤٤
	٧٩,٢	١٠٤	١٠٤	٧٩,٢			١٠٤	١٣٤	١٣٤	١٣

الجدول رقم (٣) وسطي كلفة إنتاج العدس الأحمر البعل (ق س /كغ)

الأعوام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الكلفة	٢٦٧٥	١٦٤٠	١٥٦٧	١٦٠٢	١٥٤٩	١٤٤٦	١٤٥٤	١٥٥٢	٢٠١١	٣٧٧٥
السعر الرسمي	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠
المردود (كغ/هكتار	٦٢١	٧٥٠	٨٠٠	٨٦٨	٧٥٩	٨٦٤	١١١٤	١١٠٠	١٠٢٦	٨٣١

جدول رقم (٤) الأرباح و الخسائر في محصول العدس (ق س /كغ)

الأعوام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الربح و الخسارة	– ١٠٧٥	– ٤٠	+ ٣٣	– ٢	+ ٥١	+ ٨٥٤	+ ٨٤٦	+ ٧٤٨	+ ٢٨٩	– ١٤٧٥
هامش الربح و الخسارة	– ٤٠ ٪	– ٢,٤ ٪	+ ٠,١٢ ٪	+ ٣,٣ ٪	٥٩ ٪	٥٨ ٪	٤٨ ٪	١٤ ٪	– ٣٩ ٪	
الأرباح و الخسارة (مليون ل.س)	– ٧٨٥	– ٧١	+ ٤٤	– ٣٤	+ ٦٤	+ ١٣١٥	+١٥٣١٠	+ ٨١٥	+ ٩٨	– ١٥١٩

وبالنتيجة.. خلل بنيوي

هذا التباين في الأرباح بين الفلاح و التاجر لمصلحة الأخير أدى إلى تراجع الفلاح عن العمل في الزراعة تدريجياً، وهذا أدى إلى حدوث خلل بنيوي في السياسة الاقتصادية، فعندما يخسر الفلاح جزءا من رأسماله عاما بعد عام يضطر لترك الأرض والنزوح إلى المدينة بحثا عن عمل، فأية أعمال تنتظره، حيث إن هنالك ٥٠٪ من القادرين على العمل لا يجدون عملا؟! فلماذا نقطع جذور الفلاح من الأرض؟! ليخسر بنتيجتها الفلاح والشعب كله، بالإضافة إلى تراجع الأمن الغذائي، واختلال الأداء الاقتصادي.

الرشاد الاقتصادي يقتضي حصول الفلاح المنتج على ربح مقبول يحفزه ويمكنه من تطوير وسائل إنتاجه، ولذلك يجب أن تتولى الدولة عملية شراء محصول العدس من الفلاحين، وليكن هامش ربحهم وفيرا، بنحو ٥٠ ل.س لعام ٢٠٠٩ مثلاً عوضا عن الخسارة، ولتبيعه الدولة بهامش ربح ١٠٪ بدلاً من تركهم لاستغلال التجار، فالتجار فجار كما يقول المثل الشعبي، كما يجب أن يستشار الفلاحون في تحديد أسعار منتجاتهم بشكل عام، وخاصة السلع الإستراتيجية، لأن قوة العمل الأساسية في سورية تعمل بالزراعة، فجميع الدول الرأسمالية تدعم القطاع الزراعي بسخاء لتضمن أمنها الغذائي، ولكن ما حصل عندها هو معاداة السياسة الاقتصادية للفلاح على جبهات عديدة، من خلال رفع أسعار المازوت بمعدل ٣,٥ ضعفاً، مما رفع تكلفة مياه الري، كما تم رفع أسعار الأسمدة، و تضاف من حين لآخر ضميمة على استيراد العلف لترفع كلفة تربية المواشي، في الوقت الذي تخفض فيه الجمارك بشكل عام على كل السلع! وعلى الرغم من هذا فإن التصدير استمر على وتيرته، لذلك لا بد من التساؤل، لماذا لم يقتصر التصدير على الفائض عن الاستهلاك وليس المحصول كله دون أن تأبه وزارة الاقتصاد لإمكانية توفير مخزون إستراتيجي يكفي لمدة عامين مثلا؟! ولماذا لم يتوقف الاحتكار بشكل قطعي؟! أليست هذه السياسة الليبرالية المنفلتة من القيود هي التي أوصلت الفلاح إلى الخسارة وهجر أرضه وأوصلت إلى هذه النتائج الكارثية؟!

■■

سورية على مفترق طرق..

من أطلق النار في البوكمال؟

تظاهر عدد من أهالي البوكمال يوم الجمعة ٢٠١١/٤/٨ واستمرت مظاهراتهم طيلة ساعتين تقريباً مرددين خلالها شعارات تنادي بالحرية، ثم انفض المتظاهرون ولم تسجل أية حادثة تذكر، وفي يوم الجمعة ٢٠١١/٤/١٥ تكرر التظاهر لكن هذه المرة بمشاركة عدد من سكان إحدى القرى القريبة من البوكمال.. حدث هذا بعد خروج المصلين من صلاة الجمعة من الجامع الكبير الذي يتوسط المدينة، لكن في هذه الجمعة بالذات حدث خلاف لم تشهده الجمعة التي سبقتها، حيث قام أحد المدنيين المحسوبين على الجهات الأمنية وبتصرف شخصي بإطلاق نار من مسدسه، فقام مدير المنطقة بإلقاء القبض عليه وايداعه السجن لغاية المساء فقط، هذا التصرف أثار حفيظة المتظاهرين، وما زاد الطين بلة المسيرة التي نظمها بعض الحزبيين لمواجهة المتظاهرين ليصل الأمر إلى حد المواجهة بين الطرفين، لكن تدخل عدد من رفاقنا من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وبقية الشيوعيين من الفصائل الأخرى، وبعض المواطنين، حال دون وقوع الكارثة. حيث شكل رفاقنا صمام أمان لتلك اللحظة التي كادت أن تفجّر ما لا تحمد عقباه.

نحن في «قاسيون» نطالب فوراً بمحاسبة من أطلق النار وتقديمه للقضاء ومصادرة مسدسه، فالتظاهر السلمي حق مشروع أقره الدستور السوري، وبالتالي لابد من وضع حد لمثل تلك التصرفات غير المسؤولة، فبمثل هذا التصرف قد تسيل أنهار من الدماء، وهي دماء أبناء وطن واحد، وهذا لا يرضي إلا العدو الذي يتربص بالوطن والمواطنين.

■ البوكمال - مكتب قاسيون

لمصلحة من محاولة إفساد احتفالات الجلاء بالسويداء؟

نظم مجموعة من الشباب الوطني من أبناء محافظة السويداء احتفالاً بعيد الجلاء المجيد عند ضريح قائد الثورة السورية الكبرى المجاهد سلطان باشا الأطرش.

وفي التفاصيل؛ فقد توجهت مجموعة من الشباب الوطني من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين واتحاد الشباب الديمقراطي (الحزب الشيوعي السوري الموحد) وأصدقاؤهم وعدد من أبناء المجاهدين وأحفادهم إلى ضريح قائد الثورة السورية في «القريا» لإحياء ذكرى الجلاء، حاملين العلم الوطني السوري بطول خمسين متراً، وصور بعض صانعي الاستقلال ومن بينهم يوسف العظمة وصالح العلي وابراهيم هنانو.

وحين وصل الشباب إلى حرم الضريح ولجوا إلى داخله، حيث وضعوا أكاليل الورد عليه ورددوا النشيد الوطني، ثم وقفوا دقيقة صمت إجلالاً وإكباراً لكل شهداء الوطن، وخصوصاً أبطال الثورة السورية، أبطال الجلاء العظيم.

لكن المؤلم وغير المفهوم، أن المحتفلين ما إن غادروا الضريح حتى فوجئوا بأعداد كبيرة من الموتورين الذين كانوا يترصدونهم عند الباب عند دخولهم، وتجنبوا حينها الاحتكاك بهم، قد راحوا يستفزونهم.. ثم قام مئات من هؤلاء «الموتورين» باعتداء سافر عليهم، وانهالوا عليهم بالضرب بالعصي والجنازير، وأخذوا يشتمونهم بألفاظ نابية وتخوينية، مسببين لعدد منهم جراحاً مختلفة، كما مزقوا صور يوسف العظمة وصالح العلي وداسوها بأرجلهم، وحاولوا تمزيق العلم الوطني.

كما اعتدى هؤلاء على مصور قاسيون الرفيق فيصل يعسوب وكسروا الكاميرا التي يحملها وصادروا له أوراقه وثبوتياته، كما طال الضرب المدرّس هاني الأطرش أحد أحفاد قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش، محاولين بذلك إفساد الاحتفال بكل معانيه ورمزيته وخصوصيته.

كل ذلك جرى بينما بقيت قوات الأمن المتواجدة بكثرة في المكان تتفرج على ما يجري وكأنها تشجع الموتورين على كل ما ارتكبوه بحق الشباب الوطنيين.

إن قاسيون تدين هذا السلوك اللامسؤول الذي تؤكد كل المعطيات أنه كان مخططاً له بالتواطؤ بين هؤلاء وبعض الجهات التنفيذية التي ترى كل من لا يردد شعاراتها وهتافاتها عدواً لها، كما تطالب قاسيون بفتح تحقيق فوري مع مشجعي ومرتكبي هذا الاعتداء المنظم ومحاسبة المعتدين ومن يدعمهم، ولجمهم، لأن هذا العمل يتنافى مع ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية المطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى.

■■

ثورات الفرات الوطنية وقوماتهم الطبقية.. قومة موحسن ٢/٢

◄ زهير مشعان

شارك أهالي الفرات أبناء وطنهم السوري مشاركة فاعلة في محاربة الاستعمار الفرنسي، ومنهم على الأخص البوخابور، وهم أهالي قرى المريعية والبوعمر وموحسن، الذين تميزوا بتجاوز العصبية العشائرية نتيجة التعليم وانتشار الوعي والفكر العلمي والسياسي بشكل مبكر، وخاصةً الفكر اليساري التقدمي (الشيوعي)، وذلك بجهود المعلمين الأوائل ومنهم المعلم ممدوح عباس والمعلم عبد الوهاب حقي، اللذين لا يزال ذكرهما عطراً وحميداً بين أهالي المنطقة، وتابع من بعدهم جيل الشباب الذين حملوا الفكر، وحملوا الراية، واستمروا متمسكين بمبادئهم ومواقفهم كالأستاذ أحمد الدخيل، والرفيق حسين الشيخ عضو الهيئة الاستشارية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين..

وكما أن النضال الوطني ضد المستعمر الخارجي هو عماد أساسي من أعمدة الوطنية، فإن النضال ضد النهابين الداخليين، النضال الطبقي ضد الإقطاع وضد الرأسمالية، هو أيضاً، وعلى التوازي، عماد أساسي من أعمدة الوطنية، فلقد كان لأهالي الفرات تاريخ مجيد في مقارعة الإقطاع، وإن غلب على تلك النضالات في معظم مراحلها طابع الفردية وعدم التنظيم، لكن أفواها وأبرزها كان قومة أبناء موحسن رجالاً وشباباً وشيوخاً ونساءً وأطفالاً.. تلك الانتفاضة الفلاحية التي غيبت قسراً من تاريخ سورية ولم يلق عليها الضوء مثلها مثل تاريخ المنطقة الشرقية كاملاً والذي ولاعتبارات مختلفة ووري الظل وبقي ذاكرةً شفوية يتناقلها أبناء المنطقة، ولعل الوحيدين الذين أنصفوها هم الشيوعيون، وكذلك الباحث والمؤرخ عبد الله حنا في كتاباته عن الحركات الفلاحية في سورية، كما كتب عنها القاص التقدمي الراحل سعيد حورانية مسرحيةً قصيرة بعنوان «صياح الديكة».. بل إنّ من كتب عن موحسن من أبنائها تجاهل عمداً، ولاعتبارات سياسية، دور الشيوعيين.. ولعل المخطوط قيّد الطباعة للرفيق حسين الشيخ قد دون بموضوعية تاريخ موحسن وقومتها..

شكلت قومة أبناء موحسن ضدّ الإقطاع نقطةً هامة ليس في المنطقة الشرقية فحسب.. بل أيضاً على مستوى الوطن، إذ كانت فاتحةً لنهوض نضال الفلاحين على مستوى الوطن، النضال الذي حقق فيما بعد العديد من المكاسب كالإصلاح الزراعي، وتخفيض سقف الملكية، واعتبار الأرض لمن يعمل بها، وإنشاء مزارع الدولة.. وكل تلك المكاسب جرى التراجع عنها في السنوات الأخيرة بسبب السياسات الليبرالية التي جرى التخطيط لها وتنفيذها بالتعاون بين البرجوازية البيروقراطية والطفيلية، فتم حل مزارع الدولة الرابحة -رغم الفساد والنهب- بقرار سياسي أقلّ ما نقول عنه إنه خطأ كبير، إذا لم نقلْ إنه جريمة تجب محاسبة المسؤولين عنها، كما تمّ رفع أسعار المحروقات ومستلزمات الإنتاج الزراعي ورفع سقف الملكية، وأعطيت أراضي الدولة وحتى أراضي المنتفعين من الإصلاح الزراعي إلى شركات وهمية بأسعار بخسة بالتآمر مع بعض الجهاتً التنفيذية والإدارية، كشركة نماء في قرية المريعية، بل هُدد الفلاحون المعترضون على ذلك بقطع اليد منها، واعتقلوا وعذبوا واتهموا بتهم هم منها براء، ولم يحاسب أحد على جريمته.ً وبالتالي عاد الإقطاع من جديد بشكل وأسلوب جديدين، وبرعاية حكومية، ناهيكً عن القراراتً والقوانين التي دمّرت الزراعة في سورية، محولةً إياها من دولة مصدرة ولديها دائماً فائض من القمح إلى دولةً مستوردًة، والأسوأ من ذلك أنّ الفاسدين باعواً حتى الاحتياطي الاستراتيجي، وكادوا أنً يسببوا مجاعةً للشعب.. وأيضاً لم يحاسب أحدٌ على ذلك!!

وكانت الجمعية التعاونية الأهلية التي أنشأها أبناء موحسن بجهودهم وجهود الشيوعيين، من أوائل الجمعيات التعاونية، وقد حققت في عام واحد مكاسب كبيرة للفلاحين.. وكانت بداية للتنظيم الفلاحي التعاوني، الذي حقق مكاسباً وحقوق للفلاحين، وجرى إفراغه من محتواه بسبب الهيمنة والفساد، ورغم ذلك ما زالت له مواقف ضدّ البرلة بسبب إرثه التاريخي.. ولابد من إلقاء الضوء على قومة أهالي موحسن الفلاحية برؤية تاريخية ليس لتوثيقها فحسب.. وإنما لاستلهامً هذا التاريخ، والوقوف في وجه السياسات الليبرالية وقوى الفساد والنهب، والتمسك بالأرض التي هي بالنسبة للفلاحين كما العرض.

بدأ تغلغل الإقطاع ممثلاً بالتاجر المرابي محمد سعيد هنيدي عام ١٩٣٩، حين عقد صفقة مع وجهاء العشيرة باستثمار منطقة الحاوي مناصفةً مع الفلاحين، ولا تزال أسرار الصفقة ودور الحاكم العسكري الفرنسي فيها خافياً حتى الآن، ثم قام المرابي بتطويب نصف الأرض ٨٥٠٠ دونم بغفلة من الفلاحين، وبقي النصف الآخر معلقاً، وفي عًام ١٩٤٤ نصب مضخة ديزل ومد ساقية ري وتوسع باستثماراته لتشمل أرض الحاوي وما عليها، وفي عام ١٩٤٦ توترت العلاقة مع الفلاحين وهددوه بمنع مرور ساقيته من أراضيهم في النحامة والدكوكة، فشعر بخطورة الموقف واتفق معهم مجدداً على تسجيل نصف الحاوي لهم مقابل تسجيل نصف النحامة والدكوكة له، ونفذ الفلاحون ذلك ونكث هو بوعده.. أي أنه استولى على الحاوي كاملاً وإضافة إلى نصف أراضيهم، وتحول معارضوه للعمل سراً بسبب تحصنه القوي بالمال والدولة والوجهاء، عقد المرابي بعد ذلك اجتماعاً مع الفلاحين فطالبه فلاحان فقيران بالأرض، فقال: لا أحد له عندي شيء.. وفي أوائل الخمسينات حاول جميل هنيدي بالسر تطويب الحاوي كله ١٦٥٠٠ دونم، وكان إقطاعيا مستبداً وتعامل مع الفلاحين بخسة كرأسمالي وملاك عقاري، وأقام منشآت أخرى كالطاحونة وخاناتً للأغنام وجمع المحاصًيل، وازداد طغياناً واستغلالاً في الزراعة والتجارة والربا وشراكة الأغنام والسخرة والطماس، وتطاول على حقوق وكرامة الفلاحين شتماً وضرباً، مما ولد احتقاناً كبيراً، فبدأ التمرد على يد بعض الفلاحين عام ١٩٥٣، ثم امتد ليشترك فيه جميع الفلاحين، حيث بدؤوا بحفر سبعة آبار في وسط الحاوي ليلاً، كل فخذ له بئر، وانبثق الماء بعد حوالي أربعة إلى خمسة أيام مع الحداء والزغاريد، فاستنجد ابن هنيدي بمئات العمال من عشيرته لتوظيف العصبية العشائرية لردم الآبار ومنع الفلاحين من زراعة أرضهم، واستنجد أيضاً بالدرك والهجانة والمصفحات العسكرية والكلاب البوليسية لكون عبد الرحمن هنيدي وزيراً للداخلية في عهد أديب الشيشكلي، فهب الفلاحون جميعهم على خيولهم وحميرهم وراجلين يحملون ما لديهم من أسلحة بسيطة وعصي، وطردوا المهاجمين وقطعوا السواقيً وأوقفوا المحركات، فاتخذ الصراع شكله الطبقي الحاد والواضح، وتميز بوحدة الإرادة والعمل والشجاعة، إذ لم ترهبهم كل وسائل القمع الموجودة، واعتقل قسم منهم وقادوا مظاهرةً إلى المحافظ محمد نور الله الذي استمع لمطالبهم وطرد وكيله، وكانوا يهوسون بقصيدة شاعرهم حمود العبد الله (العواشي):

يا جميل أشوفك بدين
شبعان ومنتَ بحالنا
جنّب عن الحاوي يمين
انريد انعَيّش اعيالنا

كما قتلوا أحد عملائه الخونة وضاع دمه بينهم، ووضعوا قضيتهم العادلة أمام الرأي العام والصحافة فنشرتها جريدة الصرخة الشيوعية في عدد ٤ تموز، وفي جريدة بردى الدمشقية بعدد ١٨ تموز تحت عنوان الفلاح بين فكي الإقطاعية والقانون، ولما خرج الموقوفون خرجوا يهوسون في شوارع المدينة أي يهتفون:

ابن هنيدي صاير واوي
عالدكّة الصّارت بالحاوي

وتضامن معهم أهالي دير الزور وأولهم الشيوعيون ومحامون وأطباء وأساتذة وعمال وقدموا عريضةً موقعة من ٥٠٠ شخص في تلك الأيام ونشرت في الصحف جاء فيها:

(نحن الموقعين أدناه، أهالي دير الزور، نؤيد فلاحي قرية موحسن في نضالهم لاسترداد أراضيهم المغتصبة من قبل الإقطاعية المجرمة التي نشأت وترعرعت في الفرات بين أحضان الاستعمار الفرنسي، وإننا نهيب بالحكومة الوقوف بحزم في وجه الإقطاعية الغاشمة، كما نستصرخ الشعب السوري في الانتصار لحقوق فلاحي موحسن المهضومة).

واستعاد الفلاحون أرضهم وحقوقهم، وهذا يؤكد أنه لا يضيع حقّ وراءه مطالب.. وقد استفاد الفلاحون من الوضع العام المناسب بانتصار ثورة أكتوبر على النازية وإنجازاتها ومبادئها بالعدالة والمساواة ونصرة الشعوب المضطهدة، وشدّ أزر العمال والفلاحين وتحالفهم. وكذلك انتصار ثورة الصين الشعبية.. وفي أوائل الخمسينات رفع الحزب الشيوعي شعار الإصلاح الزراعي، وتمكين الفلاحين من الأرض والوقوف معهم ضدّ الإقطاع..

وكان للحزب الشيوعي دوره في قومة موحسن، في دعمها واستنهاضها في الإعلام والمحاكم وحشد الأنصار والمؤيدين ضدّ الإقطاعي.. ناهيك عن مشاركة الشيوعيين الشباب مع أهاليهم..

وما أشبه اليوم بالأمس.. حيث جرى التراجع عن الكثير مما حققه الفلاحون خلال نضالهم وتضحياتهم عبر السياسات الليبرالية من خصخصة واستثمار وهمي وتهميش وقمع حريات وما نشأ عنها من نكوص وارتداد بإعادة إنتاج أكثر العلاقات تخلفاً.. من عشائرية وغيرها.. وعاد الإقطاع من جديد لكن بشكل رأسمالي مستثمر، يفرض شروط العمل التي يريدها وهناك من يسانده..

إنّ استحضار هذا التاريخ الطبقي المشرف لأهالي موحسن وللشيوعيين والفخر به، والذي يحاول البعض تجاهله والبعض الآخر محوه، في هذا الوقت بالذات، ليس مقصوداً منه المطالبة بتدوينه وتوثيقه وتدريسه فقط.. وإنما لاستلهامه في مواجهة هذه السياسات والإقطاعيين الجدد وأساليب القمع، وكشف وتعرية المنافقين والدجالين، واجتثاث الفساد والفاسدين الكبار أولاً.. وقبل كل شيء.

■■

كنتُ هناك..
شهود عيان حقيقيون!!

◄ نور أبوفراج

ما شاهدوه اليوم لم يكن صورة ضبابية على صفحات الانترنت، ولم يكن خبراً عابراً على شاشة التلفاز، كان حقيقةً ماثلةً أمام أعينهم، كانوا هم الشهود العيان، هم المصادر المقربة، والحقيقة أن المشهد من قلب الحدث يختلف جذرياً، وبصورة مروعة، عن مشاهدته أمام التلفاز أثناء الاتكاء على الأرائك..

بدأ صباح يوم السابع عشر من نيسان لهذا العام بتجمع عدد من أبناء محافظة السويداء، تجمعوا ليقيموا طقس الاحتفال السنوي بعيد الجلاء وذلك بأن اتجهوا إلى ضريح قائد الثورة السورية الكبرى، حاملين العلم الوطني، وصور مناضلي الثورة السورية الكبرى، العيد الذي يحمل هذا العام طعماً جديداً، لأنهم الآن يعلمون، وأكثر من أي وقت مضى، ماذا يعني حقاً أن يتحد شعبٌ كامل، بكافة طوائفه ومدنه وقراه وبجميع أفراده رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً، لتحقيق هدف واحد، هدف أسمى..

لم يتوقعوا أن في بلادهم من سيعتبر رفع العلم السوري إهانة، وحمل صور أبطال الوطن خيانة تستوجب المحاولات التي مورست عليهم لتفريق جمعهم والتغطية على أصواتهم وأهازيجهم بالهتافات والصراخ حيناً، وبالشتائم المعيبة حيناً آخر!!

ليس بعيداً عنهم، اتخذت الأحداث منحىً أكثر خطورة مع اعتصام عدد من أبناء المحافظة في ساحة الشعلة داخل مدينة السويداء، رافعين أغصان الزيتون وصور الأبطال، معتقدين أن بإمكانهم اختيار الشكل الذي يرونه هم للاحتفال بعيد الاستقلال بعيداً عن الابتذال والجمود الذي وسم المناسبات الوطنية سابقاً، فهؤلاء أيضاً لم يتوقعوا أن يهاجموا من قبل أفراد «مدنيين» مثلهم، من حيهم أو مدينتهم، بينما يقف رجال الأمن والشرطة يشاهدون ما يحدث دون أن يتحركوا لإيقافه، متذرعين بأنهم ممنوعون من استخدام العنف!.

لم يتوقع المحتفلون يوماً أن يشاهدوا عصي إخوتهم ترتفع عالياً في السماء لتسقط على أجسادهم، ولم يستوعبوا حتى اللحظة كيف تتحول سارية العلم السوري وبعض أعمدة الصور إلى أدوات يُضربون بها. والأهم من ذلك كله أن «الضاربين» لم يكتفوا بذلك بل أتبعوه بتمزيق صور الرموز الوطنية، رموز الثورة السورية الكبرى التي اتحد الشعب السوري حولها، اتحد على تمجيدها واحترامها كونها أسمى من أن تمس، ولأنها هي بالذات من صاغت بنضالاتها هويته الوطنية المتجذرة عميقاً في التراب السوري.

لم يتوقعوا ذلك كله.. لكنه حدث.. حدث لهم وعلى مرأى منهم، بصورة لا تدع مجالاً للشك أو التأويل، الألم أحسوه فعلاً، والمشاهد التي رأتها عيونهم وتجمدت في ذاكرتهم لم تكن مركبة أو معدلة، الأصوات التي سمعوها كانت هي الحقيقية دون إضافة، أو نقصان..

وإن تجرأ أحد على إخفاء أو تشويه حقيقة ما حدث، سيجد الكثيرين يقولون له: مهلاً، لقد كنتُ هناك...

■■

سورية على مفترق طرق..

الفساد الكبير.. والمنظومة الأخلاقية ـ التشريعية

◄ أسامة دليقان

درجت العادة على تعريف الفساد بأنه الإثراء غير المشروع، الذي يجري عبر استغلال المنصب.

ولكن المنظومة الأخلاقية- التشريعية في أي مجتمع تأتي كانعكاس لتوازن القوى الطبقي فيه، ودستور الجمهورية العربية السورية جاء انعكاساً لرجحان كفة الطبقات المنتجة، من عمال وفلاحين، ليس محلياً فقط، بل وعالمياً بفضل وجود الاتحاد السوفييتي في حينه. ومع التغير التدريجي لهذا التوازن وميله نحو كفة البرجوازية، ومن ثم النقلة النوعية بانهيار الاتحاد السوفييتي، ازدادت قدرة فاسدي جهاز الدولة في سورية، على نهب الأموال العامة ومراكمة الثروات على مدى سنوات، كإثراء غير مشروع، أي كفساد! ولكي يصبح هذا الإثراء «مشروعاً»، كان لا بد للفاسدين من تغطية سرقاتهم بإجراءات وقوانين وتشريعات ملائمة، كانت بمثابة رصاصات ليبرالية خرقت صدر الدستور، مثل الخصخصة، وبيع البلاد والعباد لحيتان الأسواق الداخلية والخارجية، ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، وتخفيض الأجور وزيادة الضرائب والأسعار، وبهذا قاموا بتبييض أموالهم، وتحوّلوا من فاسدي سلطة إلى رجال أعمال «شرفاء ونزهاء»، أي أنهم وهذه الحال زالوا بوصفهم فاسدين.

إنّ أيّ مراقب موضوعي لا يريد أن يكسر عنق المنطق، لا يستطيع بغير هذه الطريقة أن يفهم المقصود مما يجري الحديث عنه رسمياً، أقله في الآونة الأخيرة، من أنّ فساداً ما كان موجوداً واختفى! وفي الوقت نفسه نتساءل: أي فساد إذاً هو المقصود عندما تعلن الجهات الرسمية ذاتها – وعلى نحو قد يبدو متناقضاً – عن نوايا لمكافحة الفساد؟

هنا أيضاً لا يوصلنا المنطق سوى إلى الاستنتاج بأنّه إنْ كان ثمّة مقصود بـ«مكافحة الفساد» فإنما هو الفساد الصغير، فساد الموظفين الصغار، والمواطنين من أصحاب الأجور والدخل المحدود، والذين دُفعوا دفعاً نحو الرشوة والارتشاء، بسبب الفساد الكبير أصلاً. وما استمرار الفساد الصغير وازدياده سوى دليل صارخ على ازدياد الفساد الكبير وتوغله وليس زواله بأية حال.

إنّ حلّ أية مشكلة لا يبدأ من الاعتراف بها فحسب، بل وبحجمها أيضاً. ولا يمكن أن يسير أيّ إصلاح حقيقي في سورية، دون الاعتراف بالفساد الكبير، ومهما كان شكل القطار الحكومي الجديد، فالمطلوب تغيير السكة الليبرالية، وفتح دفاتر جميع الفاسدين في المجتمع وفي سلطات الدولة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وداخل الحكومات السابقة وخارجها، من أجل محاسبتهم على فسادهم، سواء أكان غير مشروع، أم «مُشرعَن»، وسواء أكان سياسياً أم اقتصادياً، لأنهما في نهاية المطاف وجهان لعملة واحدة.

■■ الإصلاح وتحقيق حالة الدولة المؤسساتية.

الطوارئيات.. وحالة الطوارئ!

◄ محمد عصام زغلول

أقرت الحكومة السورية مشروع قانون يقضي برفع حالة الطوارئ المعلنة في البلاد منذ ما يقارب الخمسين عاماً..

وقد نصت المادة \١٠١ \ من الدستور السوري الصادر سنة ١٩٧٣ م على أن:

(يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين في القانون)

في حين ينص قانون حالة الطوارئ الصادر سنة ١٩٦٢م في المادة العاشرة منه على أن:

(يكون إنهاء حالة الطوارئ من قبل السلطة المختصة بإعلانها ووفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي)..

أما المادة الثانية المذكورة فتنص على أن:

(آ – تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبأكثرية ثلثي أعضائه على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له.)

الأمر الذي يظهر بجلاء هو تباين الحالتين المذكورتين، وهو إن كان – كما يقول البعض – تبايناً شكلياً، ولا يعنينا جوهرياً، إلا أن الظاهر أن الدولة قد جنحت للعمل وفق القانون السابق على الدستور الدائم، في حين أنه، وكما نبهنا غير مرة، متعارض، بل منسوخ بالدستور الدائم!

وذلك لا يمنع أن نذكر رأي بعض فطاحلة القانونيين، الذين يعتبرون أن حالة الطوارئ إنما فرضت في أصلها خلافاً للقانون المذكور، وخلافاً للدستور اللاحق، فهي لم تعلن في سالف الأزمان وفق أيٍّ من هذين التشريعين!

وبغض النظر عن الفلسفة القانونية، إلا أن ما أقرته الحكومة ما زال مشروعاً، لم يرتق إلى مرحلة صدوره وتنفيذه، بانتظار انتهاء أطواره الشكلية وإعلانه ونشره رسمياً مرسوماً تشريعياً.

ولكني أدعو الحكومة اليوم أن نرى إنهاءً عملياً للطوارئيات، ريثما يصدر المرسوم – وهو قريب فيما نظن – فيكون رفع تلك الطوارئيات مقدمة مطمئنة، وحالة راقية، وسبيل تهدئة، شكلاً ومضموناً!

ولتكن البداية في إخراج جميع المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المهجرين، وحماية التظاهرات السلمية! وغير ذلك كثير، فالبدء بها سيساعد في عملية تسريع

أما الطورائيات التي يجب أن يتزامن رفعها مع رفع حالة الطوارئ فهي لا تقتصر على محكمة أمن الدولة، التي أقرت الحكومة مشروعاً آخر لإلغائها، فمن صلاحيات الحاكم العرفي:

الاعتقالات العشوائية – دونما إذن من النيابة العامة – إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

والمداهمات والاقتحامات الأمنية للمنازل والمكاتب والمحال.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

ووضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أماكن أو أوقات معينة.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

ومراقبة الرسائل والمخابرات أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والملفات والرسوم والمطبوعات والإذاعات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها، وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبعها.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

وتحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

وإخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل، وحصر المواصلات، وتحديدها بين المناطق المختلفة.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

والاستيلاء على أي منقول أو عقار، وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات، وتأجيل الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يجري الاستيلاء عليه.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

ومعتقلو الرأي.. إنما أوقفوا باسم حالة الطوارئ!

والمبعدون عن الوطن، والمهجرون قسرياً، والممنوعون من السفر.. إنما منعوا باسم حالة الطوارئ!

والتعدي على اختصاصات السلطة القضائية.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

وتسلط الجهات التنفيذية على جميع مناحي الحياة.. إنما يتم باسم حالة الطوارئ!

كل ذلك يجب أن يرفع قبل أو متزامناً مع رفع حالة الطوارئ، أما رفع حالة الطوارئ، وإلغاء محكمة أمن الدولة، دون إيقاف كل ما ينبني على ذلك، فما هو إلا دوران حول الذات، وعودة إلى النقطة نفسها!

فأهلاً بإيقاف الطوارئيات.. وبرفع حالة الطوارئ ومتعلقاتها كافة!

وأهلاً بمستقبل زاهر للوطن، في ظل نصوص القوانين المدنية، وعدالة القوانين الحضارية، وسيادة القانون.. القانون فحسب!

essamaldean@yahoo.com

ملف الفساد في المصالح العقارية مرة أخرى..

يجب الالتزام بالقوانين للوصول إلى الحقيقة.. والعدالة!

سبق لـ«قاسيون» أن تابعت في أكثر من مناسبة (ملف الفساد في المصالح العقارية)، وآخر ما حررته في هذا الإطار التلكؤ والمماطلة الجاريين في إجراءات محاكمة الموقوفين.. وحرصاً منا على متابعة القضية، وصوناً لمصداقية كلمتنا، نبين ما يلي:

نصت المادة /٢٥/ من الدستور على ما يلي:

إن الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

ومن المبادئ البديهية للدستور والقانون السوري:

التقاضي وحق الدفاع يضمنه القانون ولا يجوز الانتقاص منه طالما أنه يتعلق بحرية المدعى عليه.

المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقاً للمادة /٢٨/ من الدستور.

واقع الملف

لم يأخذ هذا الملف حقه في إجراءات التقاضي وفقاً للأصول القانونية الواجب اتباعها، إذ أنّ جميع المتهمين تم توقيفهم والتحقيق معهم من جانب جهة أمنية، وظلّوا موقوفين لدى هذه الجهة ما يقارب الخمسة أشهر، وخلال هذه الفترة أخذت منهم اعترافات (ونعلم جميعنا الطريقة التي يتم بها ذلك)، وألزموا بالتوقيع على تلك الاعترافات وهم مغمضو العينين.

وكما ذكرنا سابقاً أحيلت هذه الاعترافات بتقرير إلى قاضي التحقيق، وقد اكتفى القاضي المذكور بهذا التقرير، علماً بأنّ تلك الاعترافات «مطبوعة وليست بخط يد المتهم»، وجرى استجواب كل موقوف مدة دقيقة أو دقيقتين، ولم يجلب أي دليل إدانة أو براءة، بل أبقى الإضبارة عنده لأكثر من ستة أشهر وفقاً لتوجيهات أمنية، ولم يحرك ساكناً فيها، وكذلك فعل قاضي الإحالة الذي أصدر قراره وقلبه يقطر دماً لأنه غير مقتنع بما يكتبه كون هذه الإضبارة تحت المجهر.. ولكنه كان أكثر جرأةً، إذ اعترف صراحة أن هذا الملف أمني وليس قضائياً، وقام كلا القاضيين بتوجيه اتهامات للموقوفين أكثر من تلك التي وردت بالتقرير الأمني، فمن أين أتيا بها؟؟.

ووصلنا أخيراً إلى قاضي محكمة الجنايات، ولا نقول هيئة محكمة الجنايات، حيث أن المستشارين في هذه المحكمة ليس لديهم أي دور، وخاصة في هذه الدعوى.. وكلما راجعهم الأهالي يقولون لا نعرف شيئاً فالموضوع عند رئيس المحكمة.

وبعد مراجعة ذوي الموقوفين لعدة جهات، من المحامي العام، إلى وزير العدل، إلى رئاسة مجلس الوزراء، وإلى القصر الجمهوري، ثم إرسال كتاب إلى السيد رئيس الجمهورية، تحرك الملف وبدأ القاضي بإجراءات الدعوى..

واقع جلسات المحاكمة

لم تشهد المحاكم السورية مثل هذه الإجراءات من قبل حتى عندما كانت محاكم الأمن الاقتصادي موجودة، فالمحكمة كافحت الفساد بالفساد.

إن الاتهام في ملف العقارية، أو ما أطلق عليه (ملف الفساد) ما هو إلا تجييرٌ للمسؤولية، حيث أن أملاك الدولة ليست من اختصاص المديرية العامة للمصالح العقارية، بل هي مسؤولية وزارة الزراعة ومديرية أملاك الدولة، وهي المديرية المختصة بتأجير الأملاك وتوزيعها وتخصيصها.

حركت النيابة العامة إدعاءها على الموقوفين من دون أي دليل اتهام بحقهم سوى الضبط الأمني، خلافاً للأصول القانونية. فهل هناك من يحاسب هذه النيابة على مسؤوليتها؟ أم أن حرية الأشخاص واتهامهم وزجّهم في السجون أقلّ شأناً من البحث عن دليل اتهام؟

تتم الجلسات في هذه المحاكمة بحضور الموقوفين (٥٤ موقوفاً)، وبحضور ما يقارب العدد نفسه من رجال الشرطة، داخل قاعة مغلقة يمنع أن يدخل إليها أحد، وحتى المحامين يتم إدخالهم واحداً تلو الأخر، أي يخرج الأول ليدخل الثاني وهكذا..

فأين المحاكمة العلنية؟ وما هي الغاية من هذا الإجراء، الذي وصل حداً منع فيه حتى المحامين من دخول القاعة في إحدى الجلسات..

إخلاءات السبيل

صرح رئيس محكمة الجنايات علانية أمام الموقوفين والمحامين: «أنا مقيد اليد بإخلاء السبيل لكني مطلق اليد بالحكم». وجاء تصريحه هذا رداً على مطالبة الموقوفين وأهاليهم بإخلاء سبيلهم.

والسؤال هنا هل الذي لا يملك القليل يملك الكثير؟؟؟

ولابد أن نذكّر هنا بنص المادة /١٣٣/ من الدستور والتي تنص على:

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم.

أين استقلالية القضاء المنصوص عنها في الدستور في ضوء تصريح القاضي «أنا مقيد اليد بإخلاءات السبيل»؟

وإلى الآن تم إخلاء سبيل ما يقارب /٢٠/ موقوفاً فقط ولكن السؤال الكبير هنا: إلى ماذا استند هذا القاضي في إخلاءات السبيل؟ فالاختيار إما عشوائي (حكرة بكرة) أو واسطات ومحسوبيات أو «وحي ينزل عليه من جهة ما».

فمثلاً إذا استند إلى مدة التوقيف فهناك أشخاص مازالوا موقوفين منذ عامين كاملين، بينما تم إخلاء سبيل من قضى مدة سنة أو سنة وثلاثة أشهر وهو موقوف!!!

وإذا استند إلى التهم المنسوبة عليهم فهناك من لم يخل سبيلهم وتهمته أقل ممن تم إخلاء سبيله!!!

وغذا استند إلى الاثنتين معاً أي المدة والجرم فهناك من الموقوفين من هم أصحاب المدة الأطول والتهمة الأخف!!!

هذا كله مع التحفظ ومع ملاحظة أن جميع هؤلاء المتهمين (المخلى سبيلهم والموقوفين) لم يتم التحقيق معهم وفقاً للأصول القانونية، لا أمام قاضي التحقيق، ولا أمام قاضي الإحالة، ولا أمام محكمة الجنايات، حيث أن رئيس محكمة الجنايات قد صرّح بأنه سيستعجل بالجلسات كي ينتهي من هذا الملف ويصل به إلى الحكم كونه (وجع راسو).

ولكن هذا الاستعجال على حساب المتهمين.

يطالب ذوو الموقوفين بإخلاء سبيلهم جميعاً والموافقة على طلبات جميع المتهمين عن شهود وخبرات وأدلة ووثائق تثبت براءتهم مما نسب إليهم إن وجدت، وفي حال عدم قيام الدليل على هذه البراءة، فلتصدر عندها أحكام عادلة بحقهم.

وبما أن القاضي يصرح دائماً بأن «إخلاء السبيل يتم حسب قناعتي»، (وقناعته ليست مرتكزة على أسس قانونية). فالتخوف الأعظم الآن أن يطلق أحكامه حسب تلك القناعة!

فهل من المعقول أن (تطبش الشربة براس كم واحد)، بينما المذنبون الحقيقيون في الخارج يسرحون ويمرحون.. ونقصد هنا الأشخاص الذين يتم توقيفهم أصلاً، فهذا الملف منذ البداية يتعلق بأملاك الدولة وموظفيها الذين أخلي سبيلهم من جانب الجهة الأمنية، ولم تتم إحالتهم للقضاء أسوة بالعاملين في المصالح العقارية؟

بل نُظّم ملف للمصالح العقارية بحجة مكافحة الفساد، وتم توقيف رؤساء مكاتب توثيق عقاري، وخبراء فنيين، وقضاة عقاريين وغيرهم ممن لا علاقة لهم بالمصالح العقارية لا من قريب ولا من بعيد، وشكل ملف باسم (ملف الفساد في المصالح العقارية) فيه /١٠٢/ متهم منهم /٥٤/ موقوفاً أخلي سبيل بعضهم عشوائياً والباقي ينتظر فرج رب العالمين.

«اعتبارات» إخلاءات السبيل

راجعت مؤخراً زوجة الموقوف (أ.أ) القاضي، وطالبت بإخلاء سبيل زوجها أسوة ببعض المخلى سبيلهم، فسوّد الدنيا بعينها، وقال لها (زوجك بكير عليه) وفتح الملف الذي بحوزته، وأشار إلى اسم زوجها وقال لها: (شوفي زوجك شو عامل فهو مرتشي من فلان وقدم رشوة لفلان وأعطى فلان كذا، وتطالبين بإخلاء سبيله، روحي وقبل شهر لا تراجعيني). وفجأة، وفي اليوم التالي وبعد أن أتاه الوحي من جهة ما!! تم إخلاء سبيل هذا الزوج الراشي والمرتشي (بحسب قول القاضي) مع ثلاثة غيره.

وكذلك راجعه شقيق الموقوف (م د) فقال له الكلام نفسه: (أخوك عمل كذا وكذا وهو من قام بكذا وكذا وإخلاء سبيله لسه بكير عليه). وبعد عودة هذا الشقيق مكسور الخاطر وفي الطريق إلى بيته أتاه هاتف من القصر العدلي بأنه تم إخلاء سبيل شقيقه مع أربعة آخرين، فكيف نفسر هذا التناقض؟

حتى أنه قبل يومين من الجلسة الأخيرة في ٢٠١١/٤/١٤ راجعته زوجة الموقوف (م م) مثل كثيرات غيرها، لكنها خرجت من عنده باكية كونه سدّ أبواب الفرج في وجهها وقال كلمته الشهيرة: (لسه بكير عليه) كون زوجك عمل كذا وكذا وهناك أولى منه.

وبعد أن تمت الجلسة وعاد الموقوفون إلى عدرا وهم يجرون أذيال الخيبة بإخلاءات السبيل، وقبل نهاية الدوام خرج الكاتب ومعه ورقة بأسماء الذين تم إخلاء سبيلهم، فكان من بينهم اسم الموقوف (م م)!.

وفي إحدى الجلسات رفع الموقوف (ن.و) يده ليدافع عن نفسه، فقال له القاضي (أنت ما في داعي تحكي شغلتك كلها سطر)، وإلى الآن لم يستطع على ما يبدو قراءة هذا السطر، فهو مازال موقوفاً منذ سنة وثمانية أشهر.

وقال أيضاً في مكتبه للموقوف (ح.ب) بحضور زوجته (الله يظلم يلي ظلمك أنا ما دخلني).

كلمة أخيرة

تفرض القوانين إطلاق سراح جميع الموقوفين كي يقدموا ما لديهم من وثائق وإثباتات تثبت براءتهم إن وجدت، والتروي بإصدار الأحكام بحقهم ويكفي ما انتهك حتى الآن من نصوص للدستور والقانون.. وقد آن الأوان كي يحصل الموقوفون على حقهم بالحرية والعدالة الذي ضمنه لهم الدستور.

■■

سورية على مفترق طرق..

التهرب الضريبي.. الفساد الأكبر في القطاع الخاص!

◄ ستيركوه ميقري

اعتُبر ابن خلدون أول من أسس علم الاجتماع، وذلك بعد أن ألّف مقدمته الشهيرة التي تصدى فيها لظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع، ودورها في انحلال الدول وانهيارها، و كم كان دقيقاً في بحثه واستنتاجه، وكم تمتلك أفكاره من قدرة على الحياة والاستمرار، إذ أنّه درس هذه الظاهرة في المجتمع، ورصد مظاهرها، وحلّل عواملها الاقتصادية بالدرجة الأولى، دون أن يغفل العوامل الأخرى، ووجد أنّ (الفساد مؤذن بخراب الدولة)، وأكّد أن الدول تتفسخ وتنهار بسبب استشراء الفساد المتنوع المجالات والأشكال، والعجز عن محاربته، ورأى أن القائمين على الدولة في مختلف الميادين هم منبع الفساد، وأن القوانين التي يسنّونها والقرارات التي يتخذونها انطلاقاً من مصالحهم، تؤدي إلى انتشار الفساد واستشرائه، كما أشار ابن خلدون إشارةً واضحة إلى أنّ انتشار الفساد يدفع بعامة الشعب إلى مهاوي الفقر والعجز عن تأمين مقتضيات العيش، كما ويدفع بالمنتجين إلى التذمر والضيق، لأنهم يرون أن قسماً كبيراً من جهدهم ينهب منهم دون وجه حق. وقام ابن خلدون برصد أثر ذلك كله على موقف الناس من السلطة، ملاحظاً أنّه بداية لشرخ يؤدي إلى انهيار الدولة.

إنّ الانهيار، حسب ما أكّده ابن خلدون، لا يصيب الحاكمين فقط، ولا يؤدي إلى استبدال سلطة بأخرى، بل إنه يدمر الدولة كلها، أي يدمر المجتمع اقتصادياً، وسياسياً وثقافياً.

ليست المسألة إذاً مسألة حكومة فاسدة تنهار أو تزول، لتحل محلها حكومة ربما تكون أكثر فساداً، بل هي مسألة مصير مجتمع بأسره، ومصير وطن كامل يدفع نحو شفير الهاوية، إن لم تتم المبادرة لاستئصال الفساد، باعتباره خطراً محدقاً، إن لم تتمّ مواجهته بموقف حازم وحاسم، دخل المجتمع في حالة من الضياع وفقدان التوازن، ثمّ الانهيار في نهاية المطاف.

والمشكلة أن ما يعانيه مجتمعنا السوري من فساد غير مسبوق قد بات مسألة غير قابلة للتجاهل على الإطلاق، خصوصا إذا علمنا أن هذا الفساد ينهب ما يقارب ٣٠٪ من الناتج المحلي السوري، الذي يتراوح بين ٢،٥ إلى ٢،٨ ترليون ليرة سورية، أي أن هناك ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ مليار ليرة تذهب إلى جيوب الفاسدين، الذين يخرجون هذه المبالغ ويهربونها إلى خارج البلاد، ولكن هذا النهب هو أحد مجالات الفساد وليس المجال الوحيد، وهو مجالٌ تركز على نهب مفاصل الدولة في قطاعها العام والإداري، فماذا عن الفساد المستشري في القطاع الخاص أيضا؟ وقد يتساءل البعض: وهل يوجد فساد في القطاع الخاص؟ وما هي أشكاله؟ لنجيب مباشرة ونقول: نعم الفساد منتشر في هذا القطاع، ويتبدى من خلال التهرب الضريبي المستشري فيه، وهذا الفساد لا يقل خطورة في حجمه واتساعه عن الفساد الذي أشرنا إليه آنفا وأحد أسبابه هو ضعف التشريعات والقوانين في مكافحة التهرب الضريبي وفساد الجهات الوصائية، التي يقع عليها جباية الأموال الناجمة عن تأدية الضرائب المفروضة على الدخول والأرباح بموجب القانون.

التزام القطاع العام وأصحاب الدخل المحدود بدفع ما يتوجب عليهم من ضرائب

لابد بداية من أن نشير إلى قضية هامة في هذا المجال، وهي أن القطاع العام يؤدي ما يتوجب عليه من الضرائب لخزينة الدولة دون تأخر أو نقصان، بالرغم مما أصابه من خلل وتخسير، وضعف أو انعدام الاستثمارات التي كان يتوجب ضخها في هياكله، وخصوصا المنتجة منها. وحتى نبين حجم التهرب الضريبي الذي يرتكبه القطاع الخاص، لا بد من الإشارة إلى التزام ذوي الدخل المحدود أيضا بدفع ما يتوجب عليهم من ضرائب دون نقصان.

وإليكم القاعدة التي إن حفظها أي موظف أو عامل لدى جهاز الدولة، أصبح قادراً على حساب راتبه إن كان عارفا براتبه المقطوع:

بعد الزيادة الأخيرة للرواتب والأجور الحاصلة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٠ للعام ٢٠١١، أصبحت الرواتب المقطوعة للعاملين حسب الشكل التالي:

الشهادة	الرواتب والأجور المقطوعة قبل الزيادة		الرواتب والأجور المقطوعة بعد الزيادة	
	أجر بدء التعيين	سقف الفئة	أجر بدء التعيين	سقف الفئة
الفئة الأولى دكتوراه	١٢٥٩٠	٣٠٠٠٠	١٧٩١٠	٣٨٨٠٠
الفئة الأولى ماجستير	١١٠١٥	٣٠٠٠٠	١٦٠٢٠	٣٨٨٠٠
الفئة الأولى دبلوم	٩٩٦٥	٣٠٠٠٠	١٤٧٦٠	٣٨٨٠٠
الفئة الأولى جامعة	٩٦٤٥	٣٠٠٠٠	١٤٣٧٥	٣٨٨٠٠
الفئة الثانية معهد	٨٤٦٥	٢٢٥٠٠	١٢٩٥٥	٢٩٨٠٠
الفئة الثانية ثانوية عامة	٧٧٥٠	٢٢٥٠٠	١٢٠٢٥	٢٩٨٠٠
الفئة الثانية تجارية وصناعية	٨٠٧٥	٢٢٥٠٠	١٢٤٥٠	٢٩٨٠٠
الفئة الثالثة	٦٧٦٥	٢٠٠٠٠	١٠٧٤٥	٢٦٨٠٠
الفئة الرابعة	٦٢٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠١٠	٢٦٨٠٠
الفئة الخامسة	٦٠١٠	١٩٢٥٠	٩٧٦٥	٢٢٣٠٠

من هذا الجدول يتبيّن أنّ أجر بدء التعيين في الفئة الخامسة أصبح ٩٧٦٥ ل.س، وسقفه للفئة الأولى أضحى ٣٨٨٠٠ ل.س، أما الضرائب التي يدفعها العاملون فهي التالية:

١ – حسم ٧٪ من الراتب المقطوع لصالح مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التأمين والمعاشات.

٢ – حسم ضريبة الدخل وتحتسب بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٢ لعام ٢٠١١ كما يلي: مبلغ ١٠٠٠٠ ليرة الأولى معفاة من الضريبة، وضريبة ٥٪ عن الخمسة آلاف الأولى التي بعدها، و٧٪ عن الخمسة آلاف الثانية، و٩٪ عن الثالثة، و١١٪ عن الرابعة، و١٣٪ عن الخامسة، و١٦٪ عن السادسة. وبالتالي فإن أقل راتب وهو ٩٧٦٥ حسب الجدول الجديد، يكون معفىً كله من الضريبة ويدفع أعلى راتب وهو ٣٨٨٠٠ مبلغا وقدره ٢٦٠٨ ل.س شهريا وحوالي ٣٢٠٠٠ ل.س سنوياً كضريبة على الدخل، يضاف إليها نسبة تبلغ نحو ٢٪ أو أكثر أو أقل، كاشتراكات في النقابات التي ينتمي إليها العامل، وهكذا يتبدى أن العاملين في الدولة يدفعون ما يتوجب عليهم من ضرائب كاملة دون نقصان، فماذا عن المكلفين الآخرين وخاصة من ذوي الدخل غير المحدود.

أشكال التهرب الضريبي وأحجامه الهائلة في القطاع الخاص

للتهرب الضريبي الذي يمارسه القطاع الخاص أشكال كثيرة، منها مثلا التهرب عن دفع فواتير المياه والكهرباء عن طريق السرقة، والتمنع عن دفع ما يتوجب على هذا القطاع من أقساط للتأمينات الاجتماعية، ولكن هناك ثلاثة أشكال أساسية يمارسها القطاع الخاص في هذا المجال، توفر عليه ملايين الليرات، علاوة على مئات الملايين التي يربحها، وهذا وضع شامل، بحيث نستطيع الجزم بأنه لا تستثنى منه أية منشأة للقطاع الخاص لا تقوم بتأدية ما يتوجب عليها من ضرائب وفق القوانين السارية حاليا، اللهم إلا ما حالات شاذة نادرة، ويجب الانتباه إلى أن الحديث هنا يجري عن الشركات والمعامل التي يتجاوز عدد عمالها ١٥ عاملا فأكثر، وليس عن المنشآت الصغرى، أو الورش، والتي يمكن إدراجها في خانة أصحاب الدخل المحدود، وهذه الأشكال هي:

١ – التهرب من تسديد الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج، أو على أجزاء منه:

وهذا التهرب يتنوع ويختلف من منشأة إلى أخرى، حسب اختلاف منتجاتها. فعلى سبيل المثال، تقوم شركات الألبسة بتهريب بعض أنواع القماش التي تدخل في عملية الإنتاج، فتتخلص من المبالغ التي ستضطر لدفعها كضريبة جمركية على هذه الأقمشة فيما لو تم استيرادها بشكل نظامي، والتي قد تصل أحيانا إلى ٧٥٪ من قيمتها الحقيقية، لتدفع بدلاً عنها مبالغ أقل للمهرِّب الذي يؤمن هذا القماش للمعمل. أو أن تقوم بتصنيع جزء من إنتاجها وأحيانا كل إنتاجها في بلد آخر مجاور أو بعيد، لتدخل هذا الإنتاج تهريبا إلى الأراضي السورية، ثمّ تقوم فيما بعد بعرضه للبيع في الأسواق الداخلية كمنتج سوري. وهذا ينطبق على الشركات الأخرى حسب المجال الذي تمارسه، وهذا التهرب فساد يصيب الخزينة العامة بأضرار وخسارات فادحة مقابل بعض المبالغ التي يستفيد منها المهربون والفاسدون في جهاز الجمارك، والذين يسهّلون عملية التهريب.

٢ – التهرب من تسديد ما يتوجب من أقساط لمؤسسة التأمينات الاجتماعية:

تمارس شركات القطاع الخاص هذا النوع من التهرب، مع استثناءات قليلة لا تذكر، وهي تقوم بذلك أحياناً بعلم مندوبي المؤسسة، الذين يتوجب عليهم عند حضورهم إلى أية منشأة خاصة، أن يحافظوا على حقوق العمال العاملين فيها، لا أن يقفوا في صفّ صاحب العمل، الذي يرى أن الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية هو ضريبة مجبر على دفعها، دون الاستفادة منها بحسب اعتقاده. وهذا التهرب له عدة أشكال أيضا، الأول يتمحور حول عدم قيام رب عمل بتنسيب كامل عماله للمؤسسة، بل جزء يسير منهم فقط، فيلجأ إلى تهريب الباقي منهم وإبعادهم عن أنظار مفتشي التأمين أثناء زياراتهم الدورية إلى المنشآت والمعامل بحجة الخوف من قيام صاحب العمل بتسريحهم والاستغناء عنهم، والثاني يتمحور في أنه حتى هؤلاء المحظوظين بالاشتراك بالمؤسسة، لا يشتركون بكامل رواتبهم وأجورهم التي يتقاضونها، بل بجزء يسير منها فحسب، ولذلك لا يجد رب العمل حرجاً في إعفاء عماله من دفع ما يتوجب عليهم لقاء اشتراكهم وهو ٧٪ من أجرهم، مع ما يتوجب عليه لقاء ذلك وهو ١٤٪ من الأجر، فيتحمل وحده دفع نسبة ٢١٪ من الأجر المشترك به، ولكم أن تتخيلوا حجم المبالغ التي يوفرها جراء ذلك، وهذا فساد يضر العاملين غصباً عنهم، كما يصيب مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بحيث أن هذه الاشتراكات تعتبر زهيدة جداً قياساً للدور الذي تقوم به المؤسسة تجاه ذلك، والعبء المادي الذي تتحمله لقاء هذا الاشتراك التأميني.

٣ – التهرب من تسديد ما يتوجب عليه من الضرائب على الدخل التي يفرضها القانون رقم ٢٤ للعام ٢٠٠٣:

فهذا القانون فرض ضريبة على الربح الصافي الذي يتألف من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاضعة لهذه الضريبة على اختلاف أنواعها، بعد أن تحسم منها الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسة هذه الأعمال، أو التي تلازم نوع العمل.

وحسب نص المادة /١٦/ من القانون رقم ٢٤ للعام ٢٠٠٣، فإنه تطرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب النسب الآتية، بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية، والمساهمة في المجهود الحربي عدا الإدارة المحلية:

(أ) ١٠ ٪ عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى، وحتى ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية «والحد الأدنى المعفى هو ٢٥٠٠٠ ل.س»

١٥ ٪ عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ل.س، وحتى ٤٠٠٠٠٠ ل.س

٢٠ ٪ عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٤٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٧٠٠٠٠٠ ل.س

٢٣ ٪ عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز٧٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ١٠٠٠٠٠٠ ل.س

٢٦ ٪ عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س

٢٩ ٪ عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.

٣٥ ٪ عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ثلاثة ملايين ليرة سورية.

(ب) تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن«٥٠٪» في القطاعين الخاص والمشترك، والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل /٢٠/ بالمائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربي، وتستثنى من الإضافة لمصلحة الإدارة المحلية، كما تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية، حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشترك عن جميع نشاطاتها بمعدل /٢٥/ بالمائة، بما فيها المساهمة في المجهود الحربي عدا إضافة الإدارة المحلية ويجوز رفع المبلغ المذكور بقرار من مجلس الوزراء.

(ج) تطبق المعدلات الضريبية المقررة بالمادة /١٦/ من هذا القانون والحد الأدنى المعفى المقرر في المادة /٢٠/ منه على التكاليف العائدة لأعمال سنة نفاذ هذا القانون وما بعد، أما بالنسبة للمكلفين الذين عدلت سنوات تكليفهم على أساس موسمي فتطبق عليهم المعدلات المذكورة على أرباح أعمال السنة الموسمية التي تبدأ خلال سنة نفاذ هذا القانون وما بعد.

وقد نص القانون بمادته السادسة على ما يلي:

آ – على كل مكلف أن يمسك قيوداً محاسبية منتظمة وكاملة تظهر نتائجه الحقيقية. ب – يجوز لوزير المالية إصدار قرار يحدد به القواعد المحاسبية المعتمدة لتحديد النتائج الصافية.

إن التهرب الضريبي يبدأ هنا بمخالفة نص المادة ٦ السابقة الذكر، حيث يقوم المكلف بإخفاء القيود المحاسبية المنتظمة والكاملة، ويقدم بدلا منها قيودا وهمية مزورة لا تعبر عن نتائج عمله الحقيقية، وغالبا ما تخفض الأرباح المحققة إلى أكثر من ٥٠٪، أو يظهرها بأنها خاسرة وبهذا العمل فإنه يتهرب مبدئيا من أكثر من ٥٠٪ من حجم الضريبة الواجب عليه دفعها، أو يتخلص منها نهائيا، طبعا هذا العمل لا يمر بدون دفع رشاوى تذهب لجيوب الموظفين الماليين، الذين يجب عليهم أن يطلعوا على الميزانية المقدمة لتقدير حجم الضريبة الواجب فرضها، ولو بقي الأمر كذلك لهان الأمر، فلا يكتفي المكلف بالمبالغ التي تهرب من دفعها بل يتابع بتقديم الرشاوى حتى تقوم الجهات الوصائية المالية بتخفيض حجم الضريبة، الذي قد يصل إلى النصف أو حتى أقل في أحيان كثيرة، ولكم أن تتخيلوا حجم المبالغ الهائلة أيضا التي يقوم القطاع الخاص بالتهرب من دفعها لخزينة الدولة، في حين أن ذوي الدخل المحدود يدفعون كامل ما يترتب عليهم لخزينة الدولة دون نقصان وبرضا كامل، والمشكلة الكبرى هي عدم توفر إحصائيات وأرقام دقيقة عن حجم هذا التهرب الضريبي، وإذا علمنا أن الناتج المحلي يقسم إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما، الأول وهو الأرباح، ويحوز على ٨٠٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، والثاني وهو الأجور ويحوز على ٢٠٪ من الناتج المحلي، لعرفنا كم هو هائل وضخم حجم التهرب الضريبي الذي يقوم به القطاع الخاص، وكم هو حجم العناء والضنك والضيق الذي يعاني منه شعبنا المكافح، وكأن واقعه يقول «لا برحمك ولا بترك رحمة الله تنزل عليك»، أضف إلى كل ذلك استخدام أساليب التدليس والغش وسرقة جهود العمال واستحقاقاتهم، مثل الامتناع عن صرف جزء الشهر الذي يترك فيه العامل، وما أكثر التاركين، والامتناع عن دفع مكافآت نهاية الخدمة للعمال المفصولين عن العمل بدون أسباب جدية، وذلك بسبب عدم ثبات العمالة في هذا القطاع. أضف إلى ذلك شفط حق العامل ببدل الإجازات السنوية وإلزام العمال بالعمل الإضافي حتى في أيام الجمع بنفس أجر العمل العادي وحسم يوم الغياب الواحد بما يعادل أجر يومين أو ثلاثة مهما كان سبب هذا الغياب، مبرر أو غير مبرر.

الفساد ليس له إلا دور واحد هو تدمير الدولة والمجتمع

نستطيع القول، أن الفاسد لا يمكن أن يكون وطنياً مخلصاً صادقاً، لأنه ينطلق في سلوكه ومواقفه من مصالحه الخاصة، ويقدمها على مصالح الوطن والشعب، ويجري وراءها بمختلف الوسائل، فيلتف على القوانين، أو يسعى إلى إصدار قوانين تمكنه من الربح، حتى لو ألحقت الأذى بعامة الناس وأدت إلى إضعاف الوطن، وهذا ينطبق على من سنّوا قانون العمل الذي صدر مؤخرا تحت ستار تحفيز الاستثمارات، ولو كان على حساب الطبقة العاملة، وتنكروا لقاعدة أساسية عند سن القوانين والتي تقول أنّ (ما لا يحق أخذه لا يحق إعطاؤه)، بمعنى أن حق العامل في العمل حق صانه الدستور، فلا يجوز أخذه منه وإعطاؤه لرب العمل، بحيث يستطيع ركله خارج العمل، وتسريحه تسريحا تعسفيا متى شاء، ودون إبداء أية أسباب تبرره. إن الفساد حين يتراكم ويتفاقم، ليس له إلا دور واحد، هو تدمير الدولة والمجتمع، كما أكد ابن خلدون؟

أليس حريا بنا أن نقوم ونقف وقفة رجل واحد من أجل بتر هذا السرطان الذي عشش في مجتمعنا، حتى بات يهدده بقاءه واستمراره، ويضع العصي بين العجلات ليفرمل تقدمنا وخلاص شعبنا، أم أن الفساد أضحى قدرا لا خلاص منه، وأنه لابد من التأقلم معه؟ وأخيرا أفلا ندرك أن ابن خلدون ما يزال معاصراً إلى حد كبير، وأن استلهام (دروسه) عن الفساد وغيره مفيد لنا في نضالنا لإنقاذ مجتمعنا وحماية وطننا ومتابعة السير نحو المستقبل المعلوم وليس المجهول، إن الفساد والمفسدين يهينون الكرامات ويجعلون من المال ربا ووطنا ومآلا، لذلك أضحى بترهم واستئصالهم ضرورة موضوعية وذاتية للحفاظ على كرامة الوطن وكرامة المواطن؟

■■

سورية على مفترق طرق..

ما قبل الحراك السياسي في سورية

◄ معن خالد

يثور العالم العربي على ناهبيه وظلامه فتسقط بعض الأنظمة، ويهز عروش البعض، ويحبس معظم الباقي أنفاسه منتظراً ساعته الموعودة. وقد اكتشف السوريون بسرعة أنهم ليسوا «مستثنى بإلا»، خاصة وقد وجدوا أنفسهم فجأة في لجة الحدث، وأحسوا أن السيناريو الخاص بهم مختلف عما سواه..
ولاشك أن لهذا الاختلاف قصة مبهمة مكونة من تساؤلات كبرى لا تزال غائبة عن أذهان البعض، والذين استطاعوا التفكير بهذه الأسئلة لا تحضرهم الإجابة الآن.. ولعل أبرز هذه التساؤلات تتركز على ماهية الحدث السياسي الدائر حالياً ووصفه؟

تساؤلات مشروعة

يبدو السؤال محرجاً للبعض ومخيفاً للبعض الآخر وغير معروف الإجابة عند كثير من الناس، خاصة من يسمون اليوم بـ«الأكثرية الصامتة» إن صح التعبير، لكن الأكيد أن توصيف هذه المرحلة عملية دقيقة وصعبة وحساسة، فهي الأساس الذي سيحدد مسار الحراك اللاحق.

يظن البعض أن هذا الحراك سينتهي على وقع الإصلاحات الحالية بشكل مباشر، إلا أن هذا التصور وإن حصل فهو لا يعني نهاية الأزمة، كما أن استمرار الحراك بحجمه وشكله الحاليين سيظل دون النتائج المأمولة أيضاً. على كل حال يمكن وصف هذه المرحلة أنها مرحلة ما قبل الحراك السياسي وهو الغائب في العقود الماضية والمنشود اليوم والضروري والصحي لحياة البلاد وأهلها. و قد يستهجن البعض هذه الصفة عن هذه المرحلة، أي وصفها أنها ليست حراكاً سياسياً، بل هي ما قبله على الرغم من الفعل السياسي الممارس وهو استهجان مشروع، إلا أن هذا الاستهجان يغيب في طياته دوافع إحجام الكثير وتخوفاتهم من هذا الحراك، والذي من المفترض أن يكون حالة صحية لها صداها المنتظر.

لكن لا يمكن بالتأكيد إسقاط صفة الفعل السياسي عن المرحلة الحالية وتأثيرها بالمرحلة القادمة، وهنا يجب الانتباه إلى كل الإجراءات التي تمت و تتم خلال هذه المرحلة وماهية إفرازاتها اللاحقة، وما هي القضايا التي لم تثر خلال هذه المرحلة من كل الأطراف ولماذا؟! خاصة تلك الجهات ذات الصوت العالي سواء بالإعلام الرسمي أو الإعلام الخارجي، فعلى سبيل المثال «لم يتحدث أحد حتى الآن عن حلول جذرية وعملية للقضايا الكبرى المستعصية كالبطالة، توزيع الدخل، النهب»، لا بل يجري اعتبارها جزئيات تابعة لحزم الإصلاح المدعاة من كل الأطراف..

سمة المرحلة

تسير كل خطابات الإصلاح والتغيير بالتوازي مع وجود أغلبية لا صوت لها في غمرة الأحداث، يُظن أن خوفها من العلاج الأمني هو رادعها الأساسي، لكن على ما يبدو أن لها تخوفات أخرى مشروعة كالخوف على البلد من التدخل الخارجي، أو فقدان الأمان، أو دخول قوى غريبة عنها وعن مطالبها إلى الساحة مدعومة بنزعات طائفية قد تأخذ الحراك إلى المجهول، وخاصة بعدما جيشت بعض الأطراف المجهولة والمعلومة بهذا الاتجاه. الراجح حتى الآن أن صمت هذه الأغلبية ليس صمتا وحسب، لكنه موقف سياسي غير مؤطر، وهو ما يتوجب معالجته الآن وبالسرعة القصوى. إن فهم عمق هذا الموقف وأسبابه هو ضرورة بحد ذاتها، وهو تحدّ لكل القوى السياسية، فصوت الأغلبية الحاسم والحافظ من كل الانزلاقات الفوضوية لم يصدح بعد..

عمق المشكلة

تكمن المشكلة اليوم في الخيارات المطروحة من جانب كل الأطراف، والمبنية على رؤيتهم لهذه المرحلة أو على مصالحهم الضيقة، فهم يتصورونها أنها المرحلة الحاسمة التي تخلق إمكانية انتقال البلد إلى موقع متقدم في حل استعصاءاته الكبرى، وهنا علينا الانتباه إلى أن الحسم دون نطاق شعبي واسع حامل له ليس حسماً، وطالما أن التسارع الدراماتيكي للحراك على غرار ما حدث بالحالات المجاورة لم يتكرر في سورية بالشكل والكم نفسيهما، فهذا يوحي بوجود تفاصيل كثيرة غائبة عن موجبات هكذا حراك. ويعتقد أن هذا هو أحد نتائج غياب الحركة السياسية لفترة طويلة من جهة، ومن جهة أخرى وهي الأهم، فيعبر عن عدم نضج الصراع الأساسي إلى سوياته الضرورية، وهي العناصر الغائبة – أي عناصر الصراع الأساسي- في رؤية وحديث الناطقين الحاليين باسم هذا الحراك، والتي لم تعالجها الإصلاحات الموعودة أيضا. فقد اقتصر الحديث حتى اللحظة عن «قانوني الطوارئ والإعلام» دون الحديث عن البرلمان والرقابة الشعبية وآليات تفعيلها بشكل جدي، ولم يفكر أحد بقانون انتخابات نسبي يؤمن التمثيل الحقيقي لكل الناس، ولم يشر إلى النهب الكبير المعطل للحياة السياسية، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الغائب الأبرز!! رغم أنه المحرك الأساسي، والقضية الوطنية والتي لا نعرف لماذا لا نسمع حسماً في اتجاهاتها!!

قد يرد البعض: أن هذه القضايا مؤجلة إلى ما بعد الإصلاحات أو مشمولة ضمناً، ولكن لكل موقف أساس، فهل المشاريع المعلنة كافية لطمأنة الناس على مستقبلهم ومستقبل وطنهم، على سبيل المثال «لم يتم تعديل الخطة الخمسية ١١ والتي وضعتها الحكومة السابقة المذمومة بناء على توجهاتها الليبرالية التي انحازت إلى أصحاب رؤوس الأموال».

كما اتصف خطاب المتحدثين باسم الحراك الحالي بأنه أقل مستوى من طموحات غالبية الجماهير، وفئوي في بعض الحالات وشكلي في بعضها الآخر وعام في أغلبه فمثلاً تحدث البعض عن قانون الطوارئ والإعلام وحق الناس في التعبير والحريات، لكنهم لم يتحدثوا عن ارتباطها الوثيق والعضوي بالوضع المعاشي للناس وترديه، الناتج ليس فقط عن الفساد، بل عن تلاقي مصالح النهابين الكبار مع قوى الفساد في جهاز الدولة، لم يتحدثوا عن علاقة الشركات الكبرى بحياة الناس وعن كيفية نشوء الفساد وارتباطه الأساسي بحلقات النهب العالمية في الداخل والخارج، وتناسوا قاعدة من يملك البلد يحكمه، وأن الأدوات الأمنية تمثل حارساً لهذه المصالح في نهاية المطاف، وكف يدها الضروري لحياة الناس لا يعني مطلقاً تصفية هذه المصالح، فالحرية لا تجتزأ.

على الأرجح سيظل المشهد المشترك بين الخطابين هو عدم التفاف الناس حول أي منهما، وذلك لأن كلا الخطابين بنيا على قاسم مشترك وهو القصور المعرفي المقصود أو العفوي، والمتجلي في عدم الاستناد إلى الناس كلهم – الصامتين حتى اللحظة وإخوانهم الموجودين في الشارع- ومطالبهم التي تفرضها ضرورات الواقع الحالي، والتي لا تحتمل المساومة أو المراوغة أو التأخير...

■■

العنف والسلم بين التقدم والرجعية

◄ أسامة دليقان

إنّ تاريخ المجتمع البشري حتى اليوم هو تاريخ الصراع بين الطبقات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة، ويتجلى هذا الصراع بعدة أشكال، ومن هذه الأشكال العنف المباشر أو الصريح. وتكتسب مقولتا العنف والسلم أهمية كبرى عند المنعطفات التاريخية التي تميز الأزمات التي تمر بها المجتمعات، ولا شك في أنّ الرأسمالية هي أكثر مراحل تاريخ البشرية عنفاً ودموية، والذي ترافق مع توسعها وزيادة تراكم الرأسمال. فمع بداية القرن العشرين دخلت الرأسمالية في مرحلتها العليا، أي الإمبريالية، وبدأت القوى الإمبريالية تخوض حروباً عسكرية واسعة هدفها الأساسي سيطرة الرأسمال على المناطق الغنية بالثروات، وفتح أسواق جديدة، ولطالما كانت الطبقات الدنيا المستغلّة هي الوقود لهذه الحروب، وكانت الطبقات الحاكمة تخفي مصالحها الحقيقية في استخدام العنف، بأن تضفي على حروبها صفة الحرب المقدسة، ورفع شعار «الدفاع عن الوطن» مستغلةً المشاعر القومية عند الشعوب. هكذا كانت الحال مثلاً في روسيا القيصرية أثناء حربها مع اليابان في مطلع القرن العشرين، وفي الحروب التي شنتها القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى. وقد واجه البلاشفة هذا العنف الإمبريالي برفع شعار «السلم الفوري»، الذي كان هو السلوك الصحيح والتقدمي في تلك الظروف، وذلك لأنه يجنب العمال والفلاحين والجنود من أن يكونوا وقوداً للحروب الإمبريالية، التي لا تستفيد منها سوى الطبقة البرجوازية. هذا لا يعني بطبيعة الحال أنّ حالة اللاعنف والسلم هي دائماً حالة تقدمية، كما لا يمكن اعتبار كلّ حالات العنف رجعية. فعلى سبيل المثال كانت الحرب الأهلية التي اندلعت في روسيا .. والتي اتخذت اصطفافاً طبقياً أمراً تقدمياً، لأنّ الصراع الطبقي كان هو التناقض الرئيسي الذي يحركها، وكان لا بدّ بالتالي من أن يكون تناحرياً وعنيفاً حتى يصل إلى الحلّ، هذا النوع من العنف التقدمي هو ما يسمى بالعنف الثوري، ونجد أمثلة أخرى على العنف التقدمي في المقاومة المسلحة التي مارستها وتمارسها حركات التحرر الوطني ضدّ الاستعمار والصهيونية.

أما حالات العنف الرجعي فنجد أمثلة عليها في الحروب الأهلية التي تقوم على أسس غير طبقية، مثل الدين أو الطائفة أو القومية أو العرق. إلخ، لأنّ هذا العنف لا يخدم إلا مصالح الطبقة العليا المستغلة بكافة انتماءاتها الثانوية، ولا يضرّ إلا الطبقات الدنيا التي تكون وقوداً لهذا العنف، ولذلك فإنّ كلّ عنف من هذا القبيل هو عنف رجعي يجب على كلّ من يدّعي أنه حرّ وتقدّمي إدانته والوقوف ضدّه، أياً كان من يمارسه ومهما كانت الحجج أو الشعارات التي تتخذ كمسوّغات له.

وبالمقابل فإنّ السلم أيضاً له أنواع، فهناك السلم الرجعي، الذي يقوم على أساس الاستكانة أو التراجع أو الإحجام عن خوض الصراعات التي لا بدّ منها من أجل تحرير الأوطان من الاستعمار، وبهذا المعنى يكون هذا السلم شكلاً من أشكال الاستسلام. وهناك السلم التقدمي، الذي يحافظ على الوحدة الوطنية للشعوب، والتي شرطها الموضوعي الأساسي هي أن تكون قائمة على أساس العدالة الاجتماعية، لذلك فإنّ التظاهر السلمي الذي يطالب بالحقوق الوطنية التقدمية، يصنّف في خانة السلم التقدمي، الذي يجب دعمه وإعطاؤه الحرية الكاملة، ولاسيما أنّه من النوع الذي يجنّب الشعوب الصراعات الثانوية التي يحاول أعداء الشعب والوطن من الخارج والداخل تأجيجها، في محاولة للدفع نحو التفتيت والتفكيك، وحرف البوصلة عن التناقض الطبقي الأساسي، الذي هو المشكلة الكبرى التي تحتاج إلى حلّ، ومعيار الوطنية والتقدمية في هذه المرحلة من التاريخ، إنما هو العمل على حلّ هذا التناقض بطريقة محددة وجذرية وواضحة، أي على حساب الطبقة البرجوازية الكبرى الكسولة والفاسدة، ولمصلحة الطبقات الشعبية الأوسع، ألا وهي الطبقات المنتجة والكادحة سواءً بسواعدها أم بأدمغتها.

■■

الطائفية بوصفها ثنائية وهمية مدمّرة

◄ عشتار محمود

ما الذي يحرك الصراع في المجتمع؟ ما العوامل التي تدفع إلى تكوّن الجبهات المختلفة؟ ما الذي يحدد نصرة أحد أطراف الصراع على الأخرى... وأين حراكنا وصراعنا من هذا؟؟.

البنى الاجتماعية المختلفة من مؤسسات وأحزاب، قوانين وتشريعات، أديان وطوائف وفئات .. وكل ما ينتمي إلى أشكال التفاعل الاجتماعي وأطره، تبطّن في جوهرها ما يمثل المحرك الأساسي للصراع تاريخياً وهو الاقتصاد، أي النشاط البشري الإنتاجي بعلاقاته، وتحديداً الموقع من ملكية أدواته وتوزيع ثماره. حيث تحدد الضرورات المتعلقة بمستوى تطور الإنتاج البشري طبيعة هذه العلاقات، وتحدد بالمقابل مستوى تطور أشكال البناء الفوقي التي تعكسها، وتجعل هذه الضرورات من طبيعة الإنتاج وعلاقاته التي تبقى ثابتة لفترات طويلة تبدو كالبديهيات أو الثوابت، وتحجبها بشكل مباشر عن الصراع، إلا أن ذلك لا يستطيع أن يلغي سيادة تناقضاتها كمحرك للتطور.

وفي اللحظات التي يتأزم فيها مستوى الصراع الطبقي، تصل الفئات المهيمنة على الثروة وأدوات إنتاجها، إلى المرحلة التي تخسر فيها هيمنتها الاجتماعية نتيجة اتساع رقعة الظلم والاضطهاد، وتتسع رقعة الاصطفاف الجذري في المجتمع، وهو ما يجعل من الفئات المستغلة أقلية تفقد حلفاءها تدريجياً، وتفقد عناصر نفوذها وسطوتها الفعالة.. فلا يبقى لديها في هذه المرحلة إلا إبعاد الاصطفاف عن الجذرية، وإبعاد نفسها عن أن تكون طرفا علنياً فيه، وهو ما يمكن أن يتحقق لها عن طريق اللعب على تناقضات الأطر الاجتماعية المذكورة سابقاً، حيث تشكل التناقضات غير الطبقية بينها خزانات تعبئة بديلة تعمل على تحويل الصراع إلى مكان آخر يفتت الجبهة الطبقية الشعبية المتضررة من الفئات المالكة المتنفذة، ويجنب الأخيرة الهجوم المباشر على منظومات ثروتها، ويتيح لها بقاء عوامل قوتها الأساسية والهيمنة اللاحقة على أطراف الصراع المتحاربة.

بمقاربة ذلك مع الواقع الطبقي في سورية، يجب الانتباه إلى أن التناقضات الأساسية إنما تكمن ما بين طرفين، أولهما يتمثل بالطبقات المالكة للثروة، والتي هي المستفيد الأكبر من توزيعها، مستخدمة أدوات عسكرية وسياسية وتشريعية وإعلامية وحتى دينية. وثانيهما الفئات الشعبية الواسعة المتضررة في كرامتها من كل هذه المنظومة. ونتيجة لاستعار هذا التناقض واحتمالات اتساع جذريته، ولدت ضرورة لدى الفئات المهيمنة باستبدال الصراع الطبقي بصراعات فئوية لاطبقية، أي إلى الثنائيات الوهمية، وهي الثنائية الطائفية في الحالة السورية، ليتحدد الحراك الشعبي في نطاقها الضيق، ويتم نقلها إلى المربعات الأولى للصراع وإعطاؤها الموقع الرئيسي، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا بإشعال هذا التناقض الثانوي بالعنف والدم، وتحويل أطرافه إلى فئات إلغائية، وينتقل بذلك الصراع في الذهنية الشعبية إلى صراع وجود، مبعداً الفئات المهيمنة من فاسدين ومتنفذين وأصحاب ثروة عن الاستهداف، وموسعاً قدرتهم على التحريك والتحكم من خلف الكواليس محميين بالنزاع الشعبي- الشعبي، أو معتمدين على إلغاء الحراك شعبياً، حقناً للدماء.

فالتجييش المستهدف في سورية يلبي مصالح الفاسدين والناهبين على الرغم من تباين أهدافهم.

– فمن يتربع منهم داخل جهاز الدولة ومؤسساته، تحقق له الساحات الوهمية تحويل الشارع بعيداً عن الحراك ولجوء فئات واسعة إلى الاحتماء به، وبالتالي بقاء المنظومة بدون تغيير يذكر.

– أما الفاسدون وملاك الثروة خارج هذا الجهاز فسيخدمها التجييش بإبعاده عن استهدافها مباشرة، وستستخدمه في محاربة الفئات الأخرى كوسيلة ضغط لتوسيع حصتها من النهب.

– وبالنسبة للامبريالية كمنظومة للنهب العالمي، يحقق هذا التجييش والعنف مشروعها المطلوب بإقصاء المنطقة عن مشروع المقاومة الجذري، وتحويلها إلى دويلات وفئات متصارعة لا تستطيع البقاء إلا بربط مصالحها وتوجهاتها مباشرة مع قوى الرأسمال العالمي..

ومن هنا تتسع التقاطعات بين فساد فاسدي(نا) باختلاف مواقعهم وبين الفساد العالمي، ويصبح تحويل الثنائيات الوهمية (الطائفية في حالتنا)، إلى ثنائيات رئيسية عن طريق العنف، مشروعاً مشتركاً سيعمل الجميع على السير به، وكلما تشابكت مصالحهم اتضحت الصورة في الساحة الشعبية، وازداد وضوح دور الوعي الاجتماعي متمثلاً بازدياد الترابطات بين القوى الوطنية الحقيقية والشارع، معيدة الصراع إلى مربعاته الصحيحة بما يخدم رص الصفوف في المعركة الحقيقية، مدعومة بمصالح الأرضية الشعبية المحكومة بشدة الاحتقان الاقتصادي- الاجتماعي، ومستوى الظلم والاضطهاد، ليشكل الصراع الطبقي الجذري البوصلة التي تحدد الاصطفاف إن عاجلاً أم آجلاً.

■■

سورية على مفترق طرق..

متى يكون الإصلاح مخرجاً من الأزمة؟

◄ محمد الذياب

متى تثق الجماهير بوعود الإصلاح؟؟ لا شك أن الفارق بين احتجاج البوعزيزي «احتراقاً» على تحطيم عربته، وبين مطلب إسقاط نظام بن علي في تونس، هو فارق شاسع يعكس تصاعداً شديداً في مطالب الحركة الجماهيرية في تونس.

في بدايات التحركات الجماهيرية العفوية في أوائل البلدان العربية التي شهدت الانتفاضات الثورية، لم تكن مطالب الجماهير وحركتها بمستوى الشدة نفسه الذي بلغته عشية سقوط نظامي مبارك وبن علي، ووصول اليمن وليبيا والبحرين إلى ما وصلت إليه من حالة استعصاء، فذلك الوليد المسمى تحركاً شعبياً، والذي كان أوّل نور يراه في تونس هو ألسنة اللهب التي نالت من جسد البوعزيزي، كانت بنيته قد قويت، وعوده قد تصلّب، على وقع ضربات نظام بن علي، فما كان منه إلا أن عزمَ على اقتلاع الطاغية إلى غير رجعة، وعندها لم تنفع ابن علي وعوده ولا «إصلاحاته»، من إقالة للحكومة وتعهد بعدم الترشح للرئاسة بعد انتهاء ولايته..الخ. تلكَ الإصلاحات التّي كان تأخرها أياماً يدفع بن علي ونظامه ألوف الفراسخ في عمق مقابر التاريخ...

المطالب كانت دائماً تبدأ بسيطة، ودائماً كان قمعها يهدر كرامة الناس ويزيد استياءهم، وبدلاً من أن يؤتي القمع والقتل ثمارهما، كان الحراك يتصاعد وتزداد حدته، وتبدأ الجماهير بصياغة مطالبها الأكثر عمقاً شيئاً فشيئاً وتتبلور المطالب بأشكالها الاقتصادية والسياسية، ثم لا تلبث أن تظهر المسألة الوطنية على السطح، ويصبح تاريخ تلك الأنظمة في التفريط بالكرامة الوطنية بحد ذاته إدانة لها. كل هذا أدخل الأنظمة في أزمة حكم، وأظهر عجز الوسائل التقليدية عن السيطرة على الحراك أو حتى ملاقاته، ومما يثير دهشة الحكام هو أن تنازلاتهم التي لم يعتادوا عليها، والتي كانت قد تجاوزت بكثير المطالب الأولى للحراك، لم تعد قادرة على إخراجهم من أزمتهم، فقد أصبحت رقابهم هي المطلوبة الآن بدلاً من أي إصلاح كان مطلوباً في وقت سابق.

ومن الطبيعي أن تدهش تلك المعادلة حكاماً كانوا قد فقدوا خبرتهم في الحكم نتيجة العزلة الطويلة عن شعوبهم، والتفاتهم إلى مصالح الطبقات الغنية، ودعمهم لمافيات الفساد، وتسهيلهم للنهب الاستعماري لثروات أوطانهم على حساب شعوبهم، حتى أصابتهم لوثة الاستعلاء على المجتمع وقوانينه الموضوعية والتاريخية، فمن يجلس فوق ويمسك بزمام جهاز دولة كبير بعدّه وعديده، يصعب عليه تخيّل انتفاضات «الجرذان والحرامية» - كما يروق لبعض الحكام تسميتها- وقدرتهم على قلب الطاولة عليه.

وتتلخّص تلك المعادلة البسيطة والمعقدة في آن واحد بأنه: عندما لا تصل وعود الإصلاح إلى مستوى المطالب الجماهيرية، فإن المطالب لن تبقى ساكنة بانتظار التنازلات التدريجية للحكام كما يظن البعض، بل سيرتفع سقفها في خضم النضالات والتضحيات اليومية والمستمرة بشكل متزايد باطراد، مما يساهم في ازدياد تعقيد الأزمة، وبالتالي تتعقد الحلول بدورها، وصولاً إلى حد التناقض التناحري بين الشعب والحاكم، وعندها لن يكون هناك أي حديث عن الإصلاح قبل رحيل الحاكم وحاشيته ومافيات الفساد المحيطة به. وهذا ما جرى في مصر وتونس واليمن وليبيا وغيرها.. فلو أن تلك الأنظمة استبقت حراك الجماهير بحزمة كاملة متكاملة من الإصلاحات الجذرية، وفتحت المعركة على الفساد لكانت قد كسبت تأييد شعوبها، والتحاقهم بثورة تأتيهم من الأعلى، ولكن على ما يبدو أن المشكلة لم تتعلق فقط بإدارة سيئة للأزمة بقدر ما هي مرتبطة ببنية تلك الأنظمة القائمة عضوياً على الفساد والتبعية والقمع...

إن حدس الشعوب العربية لم يخطئ في الكشف عن نوايا الإصلاح لدى حكّامها، فحين يعلن هؤلاء عن إصلاحاتهم، تأتي بمثابة تنازلات تكتيكية أمام تصعيد الحركة الجماهيرية، وليس إدراكاً للإصلاح كضرورة موضوعية للخروج بالبلاد من أزمتها، وكمعركة وطنية مع الفساد الكبير وقوى الظل والظلام، وكمعركةٍ من شأنها أن تلمّ جميع أبناء الوطن حول الإصلاح الحقيقي لكي يتبنوه، بل وليدافعوا عنه.

فالإصلاح الحقيقي في المحصلة هو فضاء يتحدد بثلاث إحداثيات:

أولها الجذرية، وهي التي تحدد فيما إذا كان الإصلاح حقيقيا أم مجرّد إجراء ترقيعي وتجميلي يهدف إلى تنفيس الاحتقان الاجتماعي القائم، فالجذرية تفرض على الإصلاح أن ينعطف بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد إلى مستوى نوعي جديد وبشكل نهائي لا رجعة عنه، وليس تغييراً بيروقراطياً لهذه الدائرة أو لذلك الموظف بما يبقي جوهر الأزمة على ما هو عليه..

وثانيها الاتجاه أو منحى الإصلاح اجتماعياً، وهنا تبرز المسألة الأقتصادية –الاجتماعية، فالإصلاح الجذري يقتضي إعادة توزيع للثروة على أساس ردم الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاعتماد على الموارد الداخلية تعزيزاً للموقف الوطني ودعماً لاستقلاليته، والإجراء الأهم في هذا الخصوص هو ضرب الفساد الكبير وفتح المعركة عليه، وهذا يتطلب المزيد من الحريات السياسية كعنصر لا بد منه لتوفير مقومات أي إصلاح..

وثالث الإحداثيات هو التوقيت، فمن الواضح أن مطالب الجماهير متصاعدة بيانياً بشكل مستمر ومتواصل، فالاستجابة للمطالب، وإن طابقتها، لن تنفع بشيء عند تأخرها، لأن المطالب تكون قد تجاوزت الإصلاح المطروح.

إن غياب أيّ من عناصر الإصلاح لن يكون إلا مقتلاً ونهاية لأي نيّة بالإصلاح، وإن كانت حقيقية، فلم يعد بالإمكان العبث بوعي الجماهير وتضليلهم أو تخويفهم أو تخوينهم أو قمعهم...

فإذا كانت حزم الإصلاح وعوداً زائفة فالجماهير قادرة على إدراك ذلك..

وإذا كان الإصلاح حقيقياً بمكوناته الأساسية الثلاثة فإنه خيار الوطن والوطنيين والشرفاء..

■■

الداخلي والخارجي في التغيير

◄ حسين ابراهيم

إن منطق التفكير عند الناس يختلف حسب المواقع الاجتماعية والسياسية، ومستوى الشعور ودرجة الإحساس، وبالتالي لا يتطابق منطق كل من القوي والضعيف معا،ولا منطق الظالم والمظلوم، ولا الحاكم والمحكوم ولا الناهب والمنهوب وإذا كان الأول في هذه الثنائيات، يبيح لنفسه كل المحظورات ويحلل كل المحرمات، ويشرعن لذاته كل الممارسات، ويرى أن الآخر يجب إن يقبل منه موبقاته ويخنع لعنجهيته ويرضخ تحت وطأته، وانطلاقا من هذه الرؤية المنحرفة بزاوية منفرجة يحاول مقاربة الرفض لدى الآخر، فتتشوه صورة الأحداث والظواهر ويتغيب جوهرها، وبالتالي يستحيل إيجاد الحلول المنطقية والواقعية للقضايا المطروحة.

فحين تحتج الجماهير وتتمرد كرد فعل طبيعي على هذا الواقع، لتغييره نحو ما يؤمن حريتها وعيشها الكريم، وبالتالي يحقق شخصيتها وكرامتها الإنسانية، تنطلق الأبواق، ويتم اتهام المحتجين بأبشع التهم جزافاً، بالخونة والعملاء والمتآمرين والمخربين والانفصاليين والمهلوسين والطائفيين والمندسين والجرذان❖ والفئران والخفافيش... وكل ذلك دون برهان وبيّنات، مستغلين في اتهاماتهم محاولة بعض القوى الخارجية المتربصة، لملاقاة هذه التحركات الشعبية المشروعة وركوب موجتها لتوجيهها إلى مسارات تخدم مصالحها من خلال استغلالها لمآسي ومعاناة الشعوب التي طالما تحملت مصائبها وأخفت جروحها وانتظرت لحظتها التاريخية طويلاً. وأطلقت هذه الاتهامات في أكثر من بلد، وعلى أكثر من مستوى، وفي أزمنة مختلفة، فعندما انهار الاتحاد السوفيتي قالوا: الامبريالية والصهيونية..!! وعندما احتل العراق قالوا: خان الشعب قائده..!؟ وهكذا...الخ..

إن الخارجي موجود دوما ويفعل فعله ويؤثر قبل وأثناء وبعد كل العمليات في المجتمع، ومقدار تأثيره يتناسب عكساً مع تماسك البنية الداخلية للمجتمع ذاته. وللخارج أجنداته أيضاً وعناصره وبيادقه في الرقعة من ضعاف النفوس، إلا أن السؤال الهام هو: كيف ينفذ هذا الخارج إلى الداخل؟ ولماذا تستجيب عناصر الداخل للتفاعل مع العناصر الغريبة؟ أليس من خلال الثغرات والفجوات التي ظلت مفتوحة لفترة طويلة والتي أشارت إليها قوى شريفة من الداخل مرارا وتكراراً، وتعرضت نتيجة لمواقفها إلى المضايقات والتعسف؟. أليست لأن العناصر الداخلية تعيش حالة العطالة لغياب الوسط النشط لفاعليتها؟ لماذا يقبل الإنسان أن يكون عميلاً أو خائناً، وأخطر من ذلك، كيف تتحول قطاعات واسعة من الشعب إلى أداة بيد الخارج وتتحرك وفق مشيئته؟!. لقد قلنا مراراً إن الوطن هو جملة الحجر والشجر والبشر معا ويتعزز الانتماء الوطني بقدر إمكانية تمتع المواطن بخيرات هذا الوطن، بهوائه ومائه وثرواته في أجواء من الحرية والطمأنينة، وبالتالي فان كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار..!! مع إن الإنسان ككائن اجتماعي ليس بالخبز وحده يعيش، فهو شبكة معقدة من العلاقات، ويسعى إلى تعزيز أواصر هذه العلاقات من خلال الحرية القائمة على ضرورة التواصل والتفاعل المنتج مع محيطه الاجتماعي الذي يتسع أكثر فأكثر.. لكن التهويل للحرية دون تحقيق نمو اقتصادي وأعمق عدالة اجتماعية هو الآخر محاولة للالتفاف على المطالب الشرعية للمحتجين والمتظاهرين هنا وهناك، وهو تعبير عن مواقع ورؤى طبقية معينة. فكيف بالمواطن أن يمارس حريته وهو يلهث من الظلام إلى الظلام وهاجسه الوحيد تأمين الرغيف اليومي ناهيك عن كل الضرورات والمستلزمات الأخرى للحياة، أم أن «البطن الشبعان لا يدري بالبطن الجائع» كما يقول المثل الشعبي؟.

وهكذا فان المنطق السليم يقول:

بدلاً من اللجوء إلى الاتهامات المختلفة أو ردود أفعال تزيد حرارة الاحتجاج والتي تناقض الحلول المقترحة في كل انعطاف، هو النزول عند مطالب الجماهير المشروعة والاستماع إلى نبضهم، والاحتكام إلى العقل لوضع هذه التحركات في إطارها السياسي الصحيح كتحركات شعبية مناهضة للظلم والاستبداد ومناضلة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية .

– أحد الشبان الليبيين افتخر بجرذانيته وكتب على يافطة: (الجرذان يريدون الحرية). ■■

الجماهير إذ تصنع التاريخ.. وتقف في ظله!!

◄ مهند دليقان

(تمكن السلطان صلاح الدين الأيوبي من الانتصار على الصليبيين في معركة حطين عام ١١٨٧.. وتمكن سلطان المماليك المظفر سيف الدين قطز وقائده الظاهر بيبرس من الانتصار على المغول في معركة عين جالوت التي جرت عام ١٢٦٠)..
من كتاب التاريخ للصف التاسع.

اعتدنا قراءة التاريخ على نحو ما سبق.. حيث قام السلطان/ الملك/ الخليفة/ القائد/ القيصر..الخ بكذا وكذا. ربما هو ضعفٌ مزمنٌ في ذاكرة المؤرخ، إذ استعصى عليها أن تنسب الإنجازات إلى من قام بها فعلاً، حتى ولو في إشارة عابرة لأولئك الآخرين.. الآخرين الذين لهم أسماؤهم الثلاثية المميزة، ولوجوههم تفاصيلها غير المكررة!. لهم لكنتهم الخاصة التي لم تلتقطها الكتب، ولأصواتهم نغماتٌ عديدةٌ ومتنوعةٌ.. تعلو وتهبط وتحتد وتمتد وتنأى وتدنو وتختلط وتتراكب لتنسج لحن الحياة، ولتبث الروح في الحياة نفسها.. ربما اعتاد المؤرخ أن يرى التاريخ من زاوية البلاط وبعين واسعة ظهرها للناس ووجهها يؤدي فروض الطاعة والولاء لسيد البلاط. الأكيد أن التاريخ جميعه أصرّ على لسان مؤرخيه على تغييب وإبعاد صناعه الحقيقيين، على إبعاد الجماهير واعتبارهم نافلةً وتحصيلاً لحاصل بإرادة وحكمة القادة العظماء.. ولكن لماذا؟؟

الجميع متفق على تغييب الجماهير، القادة المنتصرون والقادة المهزومون متفقون على تغييب الجماهير، لأن المهزوم دائماً وحتى اللحظة هم الجماهير! ذلك هو كنه المجتمع الطبقي، حيث يحارب الفقراءُ الفقراءَ ببيادق رخيصة في يد أصحاب السطوة والمال.. المال، ذلك الصنم الذي يطوف حوله سبعة مليارات إنسان، يدورون حوله مكرهين مرغمين لا حول لهم ولا قوة. وليس هذا سوى الجزء القاتم من التاريخ، وإن كان التاريخ كله حتى اللحظة، هو ما قبل التاريخ!. تلك نبوءة إنجلز التي قال فيها أن البشرية في المجتمع الطبقي لا تزال في ما قبل تاريخها البشري، إذ ليس من الإنسانية في شيء أن تكون حياة السواد الأعظم من البشر مكرسة لتحصيل ما يستطيع الحيوان تحصيله دون جهد يذكر، والمقصود هنا الغذاء والسكن والزواج!!

يوصّف البعض ما يجتاح العالم اليوم بأنه عودة للجماهير إلى ساحة التاريخ، وليس التوصيف دقيقاً لأن الجماهير لم تغب يوماً عن ساحة التاريخ، ربما غاب اسمها من كتبه لكنها كانت دائماً بين السطور وخلف الحبر المراق دماً.. الجماهير إذ تعود اليوم، فهي إنما تعود إلى ساحة الفعل السياسي.. أي أنها تتنطح لدورها القيادي وتمسك دفة التاريخ بعد أن مالت عن شواطئها، والجماهير إذ تفرز قياداتها فهي تراقبها وتمهلها وتحاسبها، وتتغاضى عن استكبارها طالما كان ذلك الاستكبار استكباراً لها وبها، ولكنها إذا أحست أن الاستكبار بدأ ينالها فإنها ستسترجع الدفة وتوجهها إلى حيث مصلحتها الحقيقية..

الأهم اليوم أن الجماهير وبعودتها إلى ساحة الفعل السياسي، تمسح الغبار عن تعريفاتها المعجمية وتعيد التعريف بنفسها، وأول ما توضحه هو: ليس كل الناس جماهير! الجماهير هم البناؤون وهم المنتجون وهم صناع الحياة وضدهم وعدوهم هم التجار والنهابون والمستبدون..، وتوضح بلغتها الفصيحة: ليست الجماهير بيادق بيد أحد يحركها ضد بعضها كما يشاء، الجماهير ملوكٌ ملكهم دائمٌ وأبدي، وملوك التيجان ملوكٌ مؤقتون، تدوم تيجانهم ما دام رضا الجماهير عنهم..

■■

ليبيا من عربية بطاغية إلى مشيخة نفطية أخرى..

◄ عادل سمارة

ليس جديداً التأكيد مرة أخرى أن الثورات «قاطرات التاريخ»، وأن الثورة المضادة تقوم بهجومها المضاد. أمس أعلنت الذئبة المفجوعة هيلاري كلينتون من الدوحة، بأن البيت الأبيض يعلن قريباً سياسته في «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» والسؤال: بأي حق لأمريكا «سياسة ومصالح» هنا ولماذا تُعلن أمريكا سياستها في ما تسميه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي سياسة استعمارية عدوانية بالمطلق؟ كم منا ينتفض جسده حين يسمع هذه العبارة التي تعني بقصد أن المنطقة مزرعة لأمريكا! ليس شرطاً أن تكون قومياً أو شيوعياً، ولكن ليس من حقك أن لا تكون وطنياً!

الإجابة الأولية أن أمريكا تعلن ذلك من هنا لأسباب منها «الاختراق فالتطبيع» لأن لها فيالق ممن جرى اختراقهم وسقطوا في التطبيع، فصاروا جنوداً محليين لها، ولذا عليها تحريكهم لمواجهة الثورة/ات. ولنا في الاختراق حديث طويل قادم.

من لم يرَ ولم يقرأ أن السلاح استعمل في ليبيا منذ اليوم الأول للتحرك الشعبي، هو كمن «لا يدري ولا يدري أنه لا يدري" وأضيف من عندي، «بأنه لا يريد أن يدري»! ومن لا يفصل بين النظام والوطن وبين حق الشعب في مطلق قطر عربي في تغيير ثوري، لا تغيير سلفي غربي صهيوني، تغييراً لكل شيء حتى التاريخ المقبل، من لا يفصل بين هذا وبين ما يريده العدو الخارجي وعملائه عليه أن يحاول التفكير.

منذ الأيام الأولى لأحداث ليبيا، كتبنا في هذه النشرة أن لا أفق لدور إفريقي ولا عربي في ليبيا، وكان ذلك قبيل اتضاح حضور السلاح قبل حضور الشباب أو بالتوازي معه.

إن حصول ثورة شعبية وبالسلاح في ليبيا وفي كل قطر عربي، هو أمنية تاريخية قومية وطبقية كذلك. ولكن السؤال هو وجوب قراءة ما يتم، وما هو مصدر/ مصادر التسليح وإلى من؟ فالثورة الشعبية مسلحة أو سلمية تفترض الاستعداد الكفاحي سواء بحرب المدن، وحرب الشوارع، وتفكيك مفاصل الدولة القُطرية، والإضراب العام والعصيان المدني وحرب الغوار وإبداعات أخرى. بيت القصيد أن الثورة هي من أجل التغيير، تغيير الدولة، وليس من أجل الحلول محل السلطة. على الأقل، هذا هو الفهم الاشتراكي للثورة.

يرفض الكثيرون رؤية ما يُنشر عن ارتباطات المعارضة الليبية بالولايات المتحدة وفرنسا ومختلف بلدان الغرب حتى الدنمارك والنرويج وربما الفاتيكان، وكله رأسمالي. ويكفي من يرفض أن يرى، أنه يرفض! ولا شك انه يغرق في متعة ظلال الراية الأميركية ترفرف بين أيدي شباب يثيرون الحزن. ألا يوضح هذا الفارق بين ثورة شعبية من الداخل تغير النظام والدولة وبين استدعاء الاستعمار! من لم يفهم من المشهد العراقي... لن يفهم، الغرب والكيان يفهمان!

منذ أيامها الأولى لأحداث ليبيا كتبنا أن إفريقيا والعرب غير قادرين على لعب دور في ليبيا. والآن نؤكد أن إفريقيا والعرب يتم استخدامهم للعب دور لمصلحة السيد الإمبريالي في ليبيا.

لا يوجد جسم حتى دبلوماسي متماسك اسمه إفريقيا، ويكفي الاتحاد الإفريقي هَزَلاً وهزالاً أن مليكه هو القذافي الذي كان ينفق على الأنظمة هناك محولاً ليبيا إلى دولة/ منظمة أنجزة! فإفريقيا لم تخرج من الاستعمار، وهذا تحد مجدد لمنظّري ما بعد الاستعمار، هذه المابعدية الغيبية التي لمّ تحصل. باستثناء ساحل العاج وليبيا والسودان وزيمبابوي وأريتريا، فإن جميع دول إفريقيا، يُقال إنها تفوق الخمسين، إما فيها قواعد للمركز الإمبريالي، أو علاقات عسكرية أو تجري مناورات مشتركة... الخ مع الغرب. إن وحدة عسكرية غربية صغيرة، فرنسية تحديداً، كما في ساحل العاج كافية لاحتلال قصر الرئاسة في ابيدجان! هل هذه دول؟ وها قد سقطت ليبيا وساحل العاج واقتطع جنوب السودان! هل يفهم المطبعون ودُعاة عودة الاستعمار ما معنى هذا؟ لا ، لن يفهموا! نعم سيدي/ سيدتي: التطبيع يسري في دمكَ

إفريقيا منطقة نفوذ اقتصادي لغيلان الغرب من فرنسا إلى الولايات المتحدة فبلجيكا فإيطاليا حتى الصين وروسيا. فهل هذه قارة سوى بالمعنى الجغرافي؟

هناك وساطة إفريقية اليوم، ولكنها بعد أن أخذت إذن الدخول من حاكم ليبيا وهو سلاح الجو الأطلسي؟ إذن، قرر الغرب تحريك هؤلاء للوساطة ضمن إطار يحدده هو!

أما جامعة الدول العربية، فكانت الأسرع في تنفيذ إرادة الغرب الرأسمالي، فهي التي نفذت الطلب سريعاً، بأن تستدعي الغرب لاحتلال ليبيا. كم واحد/ة منا تنبه أن عمرو موسى باع ليبيا لتسمح له الولايات المتحدة بوصول كرسي الرئاسة في مصر نصف الثائرة! ألم يكن الصمت بالنسبة للجامعة العربية هو أروع ما يُقال! لا لشيء إلا على الأقل لأن ليس بمقدورها فعل أي شيء. فالوضع الطبيعي في حالة ليبيا أن تحل مصر الأمر لو كانت مصر هي مصر. ستصبح وهذا ما نتمناه.

ليبيا خاصرة مصر كمركز الوطن العربي ويجب أن تكون إما جزءاً من مصر أو ضمن مداها الحيوي النظيف والمضمون. كان نظام مبارك على علاقة «سلمية» مع خاصرتي مصر، أي مع الكيان ومع ليبيا، لذا لم تكن مصر مصراً. بينما كانت مصر منذ «تحتمس» حتى عبد الناصر ترى ليبيا وبلاد الشام والسودان مدياتها الحيوية. ومصر اليوم، ما تزال مباركية في الكثير. فالجيش بقيادة أمريكية، يعمل كشركة اقتصادية «شركة الجيش»، ورأس المال في مصر ما زال يحكم. كم منا يحاول قراءة معنى أن يحكم في مصر رأس المال الطفيلي والكمبرادوري، بل في كل الوطن العربي؟ وما معنى أية ثورة إن لم تُطل رأس رأس المال هذا، وليس رأس النظام وأولاده وكأن من هدم مصر هذا الرجل ونجلاه... فقط!

ولأن الجامعة العربية هذه حالها، قادتها قطر والسعودية وبرزت الإمارات كـ«سيف الغرب المسلول»! ولم يبق إلا أن ترسل سلطة أوسلو- ستان بعض الطيارين. ألم ترسل يوم حريق غابات الكرمل رجال إطفاء رفض الكيان تكريمهم؟ لا بأس سيقول المطبعون: ليتنا معهم فقد رأوا حيفا!!! نعم لكل خطيئة مبرروها.

إدارة سداسية لضياع ليبيا

الفريق الأول: خلال أربعة عقود جهز العقيد بلاده للتفكك، وقد تكون قمة المأساة أن التفاوض الآن ليس مع «شيء» اسمه النظام الليبي بل مع أسرة العقيد!

الفريق الثاني: وخلال أربعة عقود أنشأت الإمبريالية معارضة ليبية من طراز المعارضة العراقية: أعطونا السلطة وخذوا ليبيا. ظاهرة «التعاقد» هذه موجودة ولو دفينة في مختلف القطريات العربية التي بُنيت منذ ١٩١٦، أما في العقود الأخيرة فقد بدأت تُعلَن؟ أليس الاعتراف بالكيان اخطر التعاقدات!

الفريق الثالث: الغرب الرأسمالي وهو واسطة العقد.

الفريق الرابع: جامعة الدول العربية، الموافقون على استدعاء العدو والرافضون، لأنهم بقوا في هذه الجامعة!

الفريق الخامس: الكيان الصهيوني

الفريق السادس: مثقفو الاختراق والتطبيع.

ما نتيجة هذا كله ولمصلحة من؟ لمصلحة الغرب تماماً. فما يتم الآن من:

- تخفيف الضغط على قوات القذافي
- صراخ الـ«ثوار» بعد تعب أيديهم من حمل الرايات،
- إرسال الوسطاء،

هذا يشير إلى أن الغرب يدرس الأمور بكل الراحة، لا تعجُّل لديه، سوف يهندسها ويعيد هندستها من أجل أمر واحد: كل ليبيا لنا، كيف نتقاسم الكعكة!

قد يقول البعض بأن ليبيا سوف تقسَّم إلى محميتين أو ثلاث. ربما. ولكن حتى لو لم تُقسَّم، فإن ليبيا قد انتهت. لن يكون في ليبيا حاكم عربي، بل سيُنصَّب عليها من يحكم بإرادة الأنظمة الغربية، بل حتى الشركات النفطية. نموذج آخر لمحميات الخليج، وأبعد. ليبيا المغدورة ستقوم بدور لمشاغلة مصر الجديدة، إن تواصلت الثورة، لتخفيف ضغط مصر على الكيان!

١٢ نيسان ٢٠١١

■ **عن نشرة كنعان الالكترونية**

عباس يتبجح: لن أسمح بانتفاضة

أكد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أنه لن يسمح باندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة أو بأي «انفلات أمني أو عسكري» في الضفة أو غيرها، وقال إنه سيتوجه إلى الأمم المتحدة في أيلول المقبل لتكريس الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧.

وقال عباس خلال لقاء صحفي في أعقاب زيارة لتونس بدأها الاثنين «ما دمت رئيسا للسلطة الفلسطينية لن أسمح أبدا باندلاع انتفاضة جديدة مهما كان شكلها».

وأضاف «لن أقبل بأي فلتان أمني أو فلتان عسكري في الضفة أو غيرها من المناطق الفلسطينية، وأنا أريد الحفاظ على حياة الفلسطينيين، أما الذين يتحدثون عن المقاومة والانتفاضات المسلحة فليفعلوا ذلك بعيداً عن الشعب الفلسطيني»..!

واستبعد عباس أن تشهد الضفة الغربية حراكاً اجتماعياً وشعبياً كالذي تشهده بعض الدول العربية، وذلك رداً على الدعوات التي تواصلت عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى انتفاضة فلسطينية ثالثة.

وكشف عباس أنه بحث مع الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع موضوع أرشيف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وقال إنه سيتم تسليمه للسلطة الفلسطينية بعد أن كانت السلطات التونسية في عهد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي ترفض ذلك.

ويثير أرشيف عرفات، الموجود في مقر في شارع يوغرطة بمنطقة ميتويال فيل بتونس العاصمة، اهتماماً متزايداً وتساؤلات حساسة لدى الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية نظراً لاحتوائه الكثير من الوثائق ذات الأبعاد الأمنية والإستراتيجية.

من جهة أخرى، أكد عباس أن الجانب الفلسطيني يرغب في استئناف المفاوضات مع «الإسرائيليين» بشكل جدي بشأن أهم القضايا الأساسية.

وكانت محادثات السلام بين الفلسطينيين والكيان الإسرائيلي توقفت في الثاني من تشرين الأول الماضي بعد أربعة أسابيع من إطلاقها برعاية أمريكية بسبب رفض «إسرائيل» تجميد الاستيطان رغم المغريات الأمريكية.

وهدد الفلسطينيون باللجوء إلى خيارات بديلة بعد تعثر مفاوضات السلام المباشرة مع «إسرائيل»، بينها الطلب من الأمم المتحدة في أيلول المقبل الاعتراف بدولة فلسطينية على الحدود المحتلة عام ١٩٦٧.

وقبل مغادرته تونس متوجهاً إلى فرنسا في إطار جولة أوربية، أعرب عباس عن تفاؤله لاسيما أن الجانب الفلسطيني يضمن حاليا تأييد نحو ١٤٠ دولة لتوجهاته.

وقال «نحن نعتمد على ما قاله الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه يريد أن يرى دولة فلسطينية في أيلول القادم وهو الموعد الذي حددته اللجنة الرباعية».

واعتبر عباس أنه في حال قبول الأمم المتحدة في أيلول بدولة جنوب السودان وعدم قبول دولة فلسطين سيكون ذلك مخيبا للآمال...!

وكانت مصادر فلسطينية ذكرت في وقت سابق أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قررت خلال اجتماعها الأخير تشكيل لجنة مصغرة تتألف من ستة أعضاء لدراسة البدائل والخيارات قبل وبعد أيلول المقبل الذي حددته اللجنة الرباعية موعداً لانتهاء المفاوضات الفلسطينية- «الإسرائيلية».

■■

تشويشاً على الثورة وبعض ثمارها..اعتقالات وتوتر طائفي في مصر

اعتقلت قوات الأمن المصرية ٢٥ مواطناً من المسلمين والأقباط بمحافظة المنيا جنوب القاهرة بعد اشتباكات طائفية بالمحافظة، كما يخيم التوتر على محافظة قنا بالجنوب أيضاً بسبب احتجاجات مستمرة لمسلمين منذ ستة أيام على تعيين قبطي بمنصب المحافظ.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر أمنية أن الشرطة تشتبه في أن من ألقت القبض عليهم تورطوا في أحداث الأيام الثلاثة الماضية في مدينة الفكرية وقرية أبو قرقاص البلد بمحافظة المنيا شهدت اعتداءات وحرائق بين الطرفين.

وفي تطور آخر يشارك الآلاف منذ ستة أيام في احتجاجات بمحافظة قنا بصعيد مصر لحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إلغاء قرار تعيين اللواء عماد شحاتة ميخائيل، وهو من الأقباط، محافظاً لقنا خلفا للواء مجدي أيوب وهو قبطي أيضاً.

ومنع المحتجون الموظفين من دخول مبنى الديوان العام للمحافظة، كما أوقفوا حركة القطارات في جنوب البلاد وقطعوا طريق القاهرة أسوان، وهو أطول طريق سريع في مصر.

وإزاء هذه التطورات قرر مجلس الوزراء المصري تفويض وزير الداخلية مواجهة ما وصفها بأعمال الخروج عن القانون في محافظة قنا. وقال بيان للمجلس إن التفويض الممنوح لوزير الداخلية للتعامل مع الموقف سيضمن أمن المواطنين والتشغيل المنتظم للمرافق العامة.

ورأى المجلس أن عودة الحياة إلى طبيعتها كفيل ببدء الحوار الجاد الذي يؤدي إلى تحقيق آمال المواطنين واحترام سيادة القانون. وشدد المجلس على حق المواطنين في التعبير عن آرائهم واحترام حق التظاهر السلمي.

وذكرت تقارير إخبارية محلية أن وفدا مكونا من الشيخين محمد حسان وصفوت حجازي والبرلماني السابق مصطفى بكري، فشل مساء الثلاثاء في إقناع أهالي قنا المعتصمين ببدء مفاوضات حول مطالبهم مع الحكومة.

وفي ظل هذه التطورات «نصحت» بريطانيا رعاياها الأربعاء بتجنب السفر إلى مدينة قنا بصعيد مصر والمناطق المحيطة إلا في حالات الضرورة بسبب وقوع احتجاجات.

■■

لعنات الفساد والنهب تلحق بآل مبارك

اتّهمت اللجنة القومية لتقصي الحقائق الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالمسؤولية سواء «بالمشاركة أو بالصمت» عن قتل مئات المتظاهرين خلال الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظامه. وفي هذا السياق، اعتبر أمين عام اللجنة المستشار عمر مروان أنّ «وزير الداخلية السابق حبيب العادلي لا بد أن يحصل على موافقة مبارك على إطلاق الرصاص على المتظاهرين»، لافتاً إلى أن «إطلاق الرصاص استمر لأيام عدة ومع ذلك لم يقم الرئيس السابق بمحاسبة الفاعلين بما يؤكد اشتراكه معهم في المسؤولية».

واتهم تقرير اللجنة «بعض رموز الحزب الحاكم (في عهد مبارك) وأعضاء مجلسي الشعب الشورى (اللّذين تم حلّهما بعد إسقاط مبارك) وبعض رجال الشرطة لاسيما من المباحث الجنائية بتدبير المسيرات المؤيّدة للرئيس السابق حسني مبارك والتي انتهت بالاعتداء المكثف من قبل مجموعات ضمتها تلك المسيرات على المتظاهرين السلميين بميدان التحرير». وأورد تقرير اللجنة، الذي تم توزيع ملخصه، أن «الاعتداءات على المتظاهرين خلال الانتفاضة أدّت إلى مقتل ٨٤٦ شخصاً على الأقل فيما تخطّت الإصابات ٦٤٦٧ حالة حتى ١٦ شباط الماضي، فضلاً عن مقتل ٢٦ ضابطاً ومجنداً من الشرطة»، مؤكداً «وجود أدلة على أن المسؤولين عن إطلاق النار على المتظاهرين خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني هم ضباط من قسم مكافحة جرائم الإرهاب التابع لجهاز مباحث أمن الدولة». كما أشار التقرير إلى أن «الكثير من الإصابات القاتلة جاءت في الرأس والصدر بما يدل على أن بعضها تمّ بالتصويب وبالقنص، وإن لم تقتل فقد شوّهت الوجه وأتلفت العيون»، موضحاً أن «الطلقات النارية للشرطة أصابت أشخاصاً كانوا يتابعون الأحداث من شرفات ونوافذ منازلهم وأن الغرض من استهداف هؤلاء المواطنين كان منعهم من تصوير ما يحدث من اعتداءات فضلاً عن قيام سيارات شرطة مصفحة بدهس وسحق بعض المتظاهرين عن عمد».

بموازاة ذلك، ذكرت الوكالات أيضاً أن جمال مبارك نجل الرئيس المصري المخلوع اعترف خلال التحقيقات التي أجراها معه قضاة مصريون بامتلاكه أسهماً في شركة يقع مقرها في قبرص، كما حاول الأخير التنصل من جميع التهم المنسوبة إليه، زاعماً أنه حقق ثروته بمجهوده الشخصي دون استغلال نفوذ والده، ولكنه في الوقت نفسه حمّل مسؤولية تضخم ثروته لأصدقاء والده من الوزراء الذين كانوا يمنحونه مشاريع لفائدة شركات أجنبية مقابل الحصول على عمولات...!

أما علاء، نجل مبارك الآخر، فقد تبرأ من والده عندما لفت أمام المحققين الذين استجوبوه من داخل سجن مزرعة طرة إلى أنه لم يكن على علاقة بأبيه أو بسياسته، ناكراً في الوقت ذاته قيامه بالتدخل لصالح أي كان بهدف منحه مشاريع قائمة على استغلال منصب والده...!

أما والده فقد كشفت مصادر طبية أن التقارير الخاصة بصحة الرئيس السابق حسني مبارك التي أجريت بمستشفى شرم الشيخ الدولي، أثبتت إصابته بمرض النقرس المعروف علمياً باسم «داء الملوك»، الذي يصاب به الكثيرون من أثرياء العالم وينتج عن الإسراف في تناول اللحوم الحمراء في الطعام...

■■

المتطوّعون يسلّحون المتمرّدين ويكثّفون الغارات الجوّية

◄ مانيلو دينوتشي - ترجمة قاسيون

يقال إنّ المتمرّدين الليبيين «لا يتلقّون الأسلحة فحسب، بل كذلك أدوات تواصل وأجهزة للتنصّت على الاتصالات اللاسلكية الخاصة بالنظام»: وزير الخارجية الإيطالي فراتيني هو من أعلن ذلك لدى عودته من اجتماع «مجموعة الاتصال» (التي تتألّف من ٢٠ بلداً ومنظمة دولية) المنعقد في الدوحة، عاصمة قطر. إنّه مقرٌ مثاليٌ للدفاع عن «حقوق الإنسان» في ليبيا الذي يطالب به بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، الذي كان هو أيضاً في الدوحة: قطر، التي تشارك في الحرب في ليبيا بالمقاتلات القاذفة ميراج التي باعتها لها فرنسا، وتحكمها سلالةٌ وراثيةٌ لا تركّز جميع السلطات في يديها وتتكر على شعبها أبسط حقوق الإنسان فحسب، بل أرسلت أيضاً قوّات إلى البحرين لسحق المطلب الشعبي بالديمقراطية سَحقاً دموياً.

وفي حين أنّ جميع المشاركين اتفقوا على تمويل المتمرّدين كما قال فراتيني وعلى تزويدهم بالأسلحة، «ليس هنالك إجماعٌ على التقديرات ويمكن أن يقدّر كلّ بلد بمفرده طريقة المساعدة». من بين المتمرّدين، توجد في الحقيقة مجموعاتٌ إسلامية. مثل المجموعة المقاتلة الإسلامية التي أسّسها في أفغانستان مجاهدون ليبيون وهي مرتبطةٌ بالمخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية. المفيدة اليوم ضدّ القذّافي لكن ربما تصبح غداً خطيرةً على المصالح الأمريكية ومصالح الحلفاء في ليبيا. على كلّ حال، وافقت إيطاليا وفرنسا وقطر على تزويد المتمرّدين بالأسلحة، هذا ما قاله الناطق الرسمي باسم «المجلس الوطني الانتقالي» في بنغازي، وأوضح أنّه يتمّ حالياً «تحديد التفاصيل الأخيرة». بطبيعة الحال، سيرسل إلى ليبيا مع الأسلحة مدربون إيطاليون وفرنسيون لتدريب المتمردين على استخدامها.

لقد أجمعت «مجموعة الاتصال»، والتي ستجتمع ثانيةً في روما في مطلع شهر أيار، لمطالبة الحلف الأطلسي بـ«تكثيف الغارات الجوية ضدّ قوّات النظام». منذ أن تولّى الناتو قيادة الحرب في ليبيا، والتي أعيدت تسميتها بـ«عملية الحماية الموحّدة»، قامت قوتها المشتركة التي يقع مقرّها في نابولي خلال أسبوعين بأكثر من ألفي غارة في ليبيا بطائراتها المائتين، أي بمعدّل ١٦٠ غارة يومياً.

تشارك في هذه الهجمات التي تنفّذها بخاصة قاذفات بريطانية وفرنسية طائراتٌ أمريكية انتقلت من القوات الجوية الأمريكية إلى الناتو. من بين الطائرات الأمريكية الموضوعة بتصرّف الناتو توجد طائرات إيه ١٠ ثندربولت وإيه سي ١٣٠ سبكتر (طائرات خفية): تلك التي تقصف مدافعها ما يصل إلى ٦٠٠٠ قذيفة في الدقيقة، معظمها باليورانيوم المضعف.

وفق التقارير الرسمية الخاصة بالناتو، دمّرت الهجمات الجوية في يوم واحد (١٢ نيسان) ١٦ دبابة هجومية ومركبات أخرى. ويظهر تسجيل الفيديو الذي قامت به طائرةً بريطانية في مصراتة دبابةً تبدو في المنظار ثمّ تنفجر فجأةً، من الداخل: النموذج النمطي لصاروخ رأسه من اليورانيوم المضعف الذي يخترق التصفيح وينفجر في الداخل ويطلق حرارةً تبلغ آلاف الدرجات. عند انفجار الدبابة الهجومية، المصوّرة من الطائرة، ترتفع غيمةٌ كبيرةٌ وتنتشر في المنطقة المسكونة المحيطة: إنّها غيمة الغبار المشع الذي يسبب أوراماً لابل تشوهات في الأجيال اللاحقة. غير أنّ الهجمات الجوية غير كافية وتطالب «مجموعة الاتصال» بتكثيفها. في هذه الأثناء، يعلن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في اجتماع الدوحة أنّه «قلق حيال الوضع الإنساني في ليبيا».

■■

«الربيع العربي» على أبواب أذربيجان

◄ كيستر كين كلوميغاه

تقع حكومة أذربيجان تحت ضغوط متصاعدة للتعجيل بإدخال إصلاحات جذرية لتجنب حدوث انتفاضة شعبية على غرار المنطقة العربية. وقرر قادة المعارضة مواصلة موجة الاحتجاجات الشعبية الضخمة كتلك التي انطلقت في مارس وأوائل أبريل على الرغم من القيود الحكومية المفروضة على التجمعات العامة واعتقال العديد من المتظاهرين الذين شاركوا فيها.

وصرحت الدكتورة ليلي اليفا، رئيسة مركز الدراسات الدولية ومقره في باكو، أن «غالبية المواطنين الواعين ثائرين على عمليات الانتخاب المزورة، وغياب حرية الفكر والتجمع، وحبس نشطاء المعارضة، والاعتداء على الصحفيين، والمحاكم الخاضعة للمصالح السياسية والفساد، وانعدام سيادة القانون».

أذربيجان هي أكبر دولة في منطقة القوقاز، ويمثل المسلمون حوالي ٩٩ في المئة من سكانها البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة. ويحدها بحر قزوين وتقع على مفترق الطرق بين شرق أوروبا الشرقية وغرب آسيا، وتجاورها روسيا وجورجيا وأرمينيا وإيران.

وأذربيجان غنية بالنفط والغاز الطبيعي بما يدر عليها ٥٠ مليون دولار يوميا. لكن غالبية أهاليها يعيشون في حالة فقر مدقع.

وكان الرئيس الهام علييف قد خلف والده حيدر علييف في انتخابات مثيرة للجدل في عام ٢٠٠٣. وينظر إلى نظامه كنظام فاسد. ووصفته برقية دبلوماسية أمريكية نشرها «ويكيليكس» بأنه زعيم مافيا.

وأفادت رئيسة مركز الدراسات الدولية أن الرواتب منخفضة للغاية، وقطاع التعليم والنظام الصحي شبه منهار جراء ممارسات الرشوة. وتتيح موارد النفط والغاز للحكام شراء الدعم السياسي والاجتماعي، على غرار ليبيا.

كما أفادت أن ما يصل إلى ربع سكان أذربيجان يعمل في روسيا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

من جانبه، صرح جيورجي غوجا، الباحث المتخصص في أوروبا وآسيا الوسطى بمنظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية العالمية «أن الحكومة تفرض قيوداً صارمة على حرية التجمع».

وأضاف أن «الحكومة لم تأذن بمظاهرة واحدة وسط باكو لبضع سنوات، والشرطة تسارع بفض الاحتجاجات غير المصرح بها غالباً بالعنف. وشددت هذا العام إجراءاتها الصارمة ضد الاحتجاجات السلمية بعد أن أعلنت جماعات المعارضة والشباب عزمها على عقد لقاءات جماهيرية تدعو لتغيير الحكومة».

وتشمل انتهاكات الحكومة التعذيب وسوء المعاملة والموت في حجز الشرطة. وقال جيورجي غوجا إن «الاحتجاجات الأخيرة في أذربيجان كانت مستوحاة من الانتفاضات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ... الحكومة تأخذ تلك الاحتجاجات على محمل الجد وتبدو عازمة على سحق أية محاولة للاحتجاج سلمياً ضد النظام».

وقد عين مجلس أوروبا، الذي يضم ٤٧ دولة، مقرراً خاصاً لدراسة وضع السجناء السياسيين في أذربيجان، في حين صرح سام باتن، من منظمة «فريدوم هاوس» أن «الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أواخر العام الماضي لم تظهر أي علامة على التحسن، وهناك الآن احتمال لزيادة التدابير الهادفة لفرض المزيد من القيود على نشاط منظمات المجتمع المدني».

وأفاد أن سلسلة الاعتقالات التي تمت أثناء مظاهرات أوائل هذا الشهر لا تبشر بأن تكون الحكومة بصدد تخفيف قبضتها، بل على العكس.

● (آي بي إس)

كاسترو يترك قيادة «الشيوعي الكوبي»

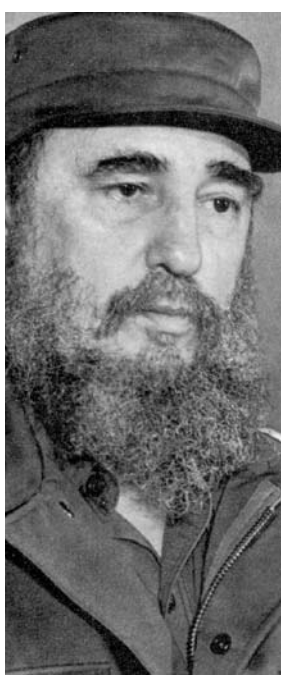

أكد الزعيم الكوبي فيدل كاسترو تخليه عن قيادة الحزب الشيوعي الكوبي موضحاً أنه طلب عدم البقاء في منصب السكرتير الأول للجنته المركزية، في مقال نشر الثلاثاء في الصحف الرسمية.

وكتب فيدل كاسترو في النص الذي نشر على موقع كوبادیبایت سي يو مبرراً غيابه عن اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوعي التي انتخبت الاثنين خلال المؤتمر السادس للحزب «كان راؤول يعلم أنني لن أقبل أي مسؤولية في الحزب»، علماً بأن فيدل البالغ من العمر الآن ٨٤ عاماً كان السكرتير الأول للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الكوبي منذ إنشائه في عام ١٩٦٥.

واقر المؤتمر السادس للحزب الشيوعي برنامج الإصلاحات والانفتاح الذي اقترحه الرئيس راوول كاسترو من اجل «تصحيح» النموذج الاشتراكي المطبق منذ نصف قرن، حسب وثائق رسمية نشرت الاثنين.

كما قام مؤتمر الحزب الشيوعي الذي افتتح السبت بانتخاب قيادة جديدة للحزب الواحد الحاكم.

وكان ممثلو الحزب الألف صوتوا بالمؤتمر على البرنامج الذي يتضمن حسب وكالات الأنباء حوالي ثلاثمائة إجراء تتعلق بالانفتاح على القطاع الخاص، وخفض عدد الوظائف بالقطاع العام وتخفيض إعانات الدولة وإصلاح إدارة الشركات والضرائب واعتماد اللامركزية في جهاز الدولة.

وجاء في القرار أنه «في سياق تحديث النموذج الاقتصادي، سوف يطغى التخطيط، غير أن البرنامج سيأخذ بتوجهات السوق» مع إشارته إلى أن «الاشتراكية وحدها قادرة على تخطي الصعوبات والحفاظ على إنجازات الثورة».

ويعتزم الرئيس من خلال هذا النموذج الاقتصادي وضع كوبا على طريق «اقتصاد مختلط» يدخل قواعد السوق من الانفتاح على المبادرة الخاصة والإدارة الذاتية لمؤسسات الدولة وخفض عدد موظفي القطاع العام ولا مركزية إنتاج الزراعة الغذائية، غير أنه يحافظ أيضاً على مكتسبات الاشتراكية...

وعسى أن لا يكون ذلك «اقتصاد السوق الاجتماعي»...!

■■

نحو استقرار نوعي جديد

◄ عبادة بوظو

عندما يكون هناك من يريد، تنفيذاً لمخطط خارجي أو دفاعاً عن مواقعه ومنافعه وموارد نهبه في وجه أي تحول جذري بات مستحقاً في البلاد، أن يقذف بسورية الدولة والمجتمع نحو المجهول تبرز المسؤوليات الوطنية ولاسيما لجهة الحفاظ على مصالح وإرادة غالبية السوريين أي الانتقال بسورية إلى استقرار نوعي جديد يقوم على احترام المواطنة والتوزيع العادل للثروة المنتجة وطنياً ويحافظ على ثوابت المواقف الوطنية والإقليمية وفي مقدمتها تحرير الجولان المحتل.

ضمن هذه اللوحة ومن أجل الانتقال الأقل كلفة باتجاه هذا التحول المنشود يبرز إلى جانب القرارات السياسية والحكومية دور الأداء الإعلامي وخاصة الرسمي منه. فإذا كانت هناك هجمة مركبة من الخارج وبعض الداخل ضد سورية تخلط الأوراق بهدف الوصول إلى «المجهول»، فإن الخطاب الإعلامي حول ما تشهده البلاد لا ينبغي أن يكون بشكل مباشر أو غير مباشر جزءاً من ذلك.

ففي الوقت الذي توجد في البلاد غالبية شعبية، صامتة أو متحركة، ترنو للتغيير والإصلاح الجذري والملموس، ويوجد أصحاب قرار يسعون للاستجابة لهذه المطالب «تدريجياً»، وتوجد أقلية خلايا لم تعد نائمة مرتبطة بالخارج تحاول ركوب موجة الاحتجاجات «لغاية في نفس يعقوب»، ويوجد أقلية من أصحاب مصالح متضررون من الإصلاح المطلوب مستعدون لتنفيذ كل الألعاب القذرة لإعاقة التغيير، وتوجد حلول أمنية بكل ما تختزنه العقليات الأمنية، فإن التعاطي الإعلامي ينبغي أن يكون مميزاً وكاشفاً إلى أبعد حد للتباينات بين كل هذه المكونات للمشهد السوري اليوم، لأن حصر وخلط كل حالات التململ والحراك الشعبي بصفات «المندسين» و«الجماعات والعصابات المسلحة» ومن ثم «السلفية والتكفيرية»، من دون تسليط الضوء على ما يدور بخلد عامة الناس ويجيب على تساؤلاتهم ويلجم تشتتهم، من شأنه من حيث لا يدري أن يضيع الحدود بين الأغلبية والأقلية، وربما يدفع هذه الأغلبية شيئاً فشيئاً نحو مواقع الأقلية.

إن تسمية الأشياء بأسمائها وفضح أن بعض الجرائم الفظيعة المرتكبة بحق ضباط وعناصر الجيش مثلاً هي جزء من مشروع أصولي يراد تطبيقه في سورية والمنطقة هي حالة مطلوبة ولكنها تصبح مناقضة لأهدافها إن كان يراد لها أن تسحب على أي حراك في الشارع، على الأقل حتى ما قبل بيان الداخلية ليوم الثلاثاء ٢٠١١/٤/١٩ المطالب بالامتناع عن التجمع والتظاهر، في الوقت الذي كان يجري الحديث فيه عن قرار حكومي يضمن حق التظاهر السلمي.

إن تسويق هذا الخلط إعلامياً يجعل حتى من احتفال عدد من السوريين في القريا بالسويداء مثلاً بعيد الجلاء هدفاً «مشروعاً» لتجمع مضاد محضر مسبقاً ونموذجه معمم في المدن السورية يقوم على «ضرورة» احتواء و«إدانة» أي تحرك في الشارع بوصفه «معارضاً»، من تحرك أكبر بوصفه «مؤيداً»..

يدافع أنصار هذا التوجه بأن المتظاهرين والمتحركين في الشوارع، سواء كانوا مجرمين أم سلفيين أم طلاب إصلاح أم محتجين على المعالجات الأمنية ونتائجها، «ما بينعطوا وش» وهم يرفعون رويداً رويداً من سقف مطالبهم، ووصلوا إلى حد المطالبة «بإسقاط النظام»..!

المغالطة الأولى التي يقع فيها هؤلاء أنهم يعتبرون الاستجابة الرسمية للمطالب الشعبية تنازلاً وليس تلبية متأخرة لحق مشروع، والمغالطة الثانية هي أنه بغض النظر عن دوافع الفوضويين أو طلاب الثأر أو المخترقين للمجتمع والدولة الرافعين لشعار إسقاط النظام- وهم قلة حتى الآن، فإن ثنائية «المطالبة والاستجابة» ضمن ظرف داخلي وإقليمي محدد باتت تفضي فعلياً إلى تغيير ما على النظام في سورية، على الأقل من خلال جملة القرارات والمراسيم الصادرة التي تعلن صراحة ضرورة تغيير بعض معالم منظومة سابقة لتحل محلها معالم لمنظومة أخرى، وسيتحدد حجم هذا التغيير والاستقرار المنشود المبني على أساسه بمقدار شمولية الإجراءات التي يتخذها النظام لكي يستبق على كل المطالب، لا أن يحاول اللحاق بها فحسب، ولاسيما في ظل شراسة الهجمة السياسية والإعلامية الخارجية.

إن نتائج التغيير الجاري في سورية تتعلق آنياً بتسليط الضوء على كل ما تشهده البلاد من مختلف الزوايا، بما فيها مثلاً إعلان نتائج عمل لجان التحقيق المشكلة بخصوص الأحداث في عدد من المدن السورية. كما ترتبط هذه النتائج في نهاية المطاف بتغير الفهم والسلوك الاجتماعي المتكون خلال العقود الماضية لدى مختلف أطراف هذه العملية ومن بينها: الناس، الحكومة، النظام، الأجهزة الأمنية.

فهناك مواطن مثلاً إذا «عصلجت» معه معاملة أو جاره «المدعوم» تسبب له بأي إزعاج فإنه «يسب على النظام» دون أن يهتم حينها بأي دور سياسي إقليمي يعبر عنه النظام في المنطقة، وهناك شاب عاطل عن العمل وغير قادر على الزواج ويقف بالطابور أمام السفارات الأجنبية و«يسب على البلد» دون أن يميز أن البلد هو أهله وشعبه ودولته وليس فقط حكومة معينة بسياسات معينة أوصلته وآلاف غيره لهذا المزاج. وبالمثل هناك مثلاً عنصر أمن أو موظف حكومي إذا انتقدت الحكومة أمامه أو ذكرت مشتبهاً كبيراً بالفساد أمامه، فإنه يفسرها «معارضة للنظام»...!

وعلى اعتبار أن تغير السلوك الاجتماعي يحتاج وقتاً قد لا يتاح لسورية «ترفه» الآن، ولأن هناك بالطبع نماذج لدى كل الأطراف مغايرة تماماً للأمثلة المذكورة أعلاه ولديها فهم وإدراك لأبعاد ضرورات الداخل ومآرب الخارج، وأبعاد المصلحة الوطنية السورية، فإن هؤلاء هم من ينبغي أن ترتفع وتسمع أصواتهم، كي يجري الحفاظ على كرامة وأمن الوطن والمواطن.

٢٠١١/٤/٢٠

o.bozo@kassioun.org

موسكو ستضاعف إنتاجها الصاروخي

أعلن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده ستضاعف إنتاجها من الصواريخ الإستراتيجية والتكتيكية، وذلك اعتباراً من العام ٢٠١٣. وأشار بوتين إلى أن تحديث القوات الجوية هو إحدى أولويات تطوير الجيش الروسي.

وفي خطابه السنوي أمام مجلس النواب والذي تناول حصيلة عمل الحكومة، قال بوتين إن القوات «ستزود بصواريخ إستراتيجية وتكتيكية جديدة كالصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات من نوع ار.اس٢٤- يارس وبولافا ومنظومات الصواريخ البالستية قصيرة المدى من نوع اسكندر».

ووقعت روسيا مع فرنسا أواخر كانون الثاني، اتفاقاً ينصّ على بناء أربع حاملات مروحيات فرنسية من نوع ميسترال لحساب البحرية الروسية، على أن تصنع اثنتان في فرنسا واثنتان في روسيا.

■■

جريمةُ تلموديةُ الطابع..
ما مصلحة الكيان الصهيوني في قتل متضامن إيطالي؟

◄ صالح النعامي

قيل الكثير في الفعل الخياني، الجبان، الحقير والغادر الذي استهدف المتضامن الإيطالي فيكتور أريجوني، وربطه الكثيرون بتوجيه مباشر من «المخابرات الإسرائيلية»، على اعتبار إن «إسرائيل» هي الوحيدة، صاحبة المصلحة في تنفيذ هذه الجريمة. وفي الحقيقة أن المرء لا يحتاج أن يكون خبيراً أمنياً حتى يدرك أنه بغض النظر عن طبيعة الخلفية التنظيمية والفكرية للأشخاص الذين نفذوا عملية القتل، فإنه بمجرد تنفيذها، سيما في هذا الظرف تحديداً، فإن هذا يصب بشكل واضح في المصلحة «الإسرائيلية». فلا أحد ينكر مصلحة «إسرائيل» في تنفيذ هذه الجريمة، فعملية الاغتيال الغادرة جاءت تحديداً في ظل استعدادات الحكومة الصهيونية لاحباط تنظيم أسطول الحرية (٢) إلى قطاع غزة، والذي تخشى «إسرائيل» من أنه سيلحق بها أذىً استراتيجياً لا يمكن بحال من الأحوال أن تتعافى منه، سيما في ظل تراجع مكانتها الدولية في أعقاب إجماع العالم بأسره على إن «إسرائيل» تتحمل وحدها المسؤولية المباشرة عن الجمود في العملية التفاوضية، وفي ظل رفضها مناشدات العالم تجميد الاستيطان. منفذو هذه الجريمة النكراء يريدون أن يقولوا للعالم، وتحديداً لأوروبا والأوروبيين – نيابة عن «إسرائيل» – إن مئات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين المحاصرين في غزة في ظروف بالغة القسوة – غير جديرين بالتعاطف الدولي، وإن هذه الجريمة تؤكد أن ما تقوم به «إسرائيل» ضد قطاع غزة وأهله ليس فقط مبرر، بل يتوجب أن يلقى التأييد من العالم الحر.

فض المتضامنين الأوروبيين

على ما يبدو فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كان يعي ما يقول عندما قال مؤخراً إن «إسرائيل» ستعمل كل ما في وسعها من أجل احباط تنظيم رحلة أسطول الحرية ٢ إلى قطاع غزة، لكن المفاجأة الصادمة أن يتمكن نتنياهو عبر أجهزته الاستخبارية من الإضرار بالتحضيرات لتنظيم أسطول الحرية عبر توظيف الساحة الفلسطينية، وداخل قطاع غزة تحديداً. «إسرائيل» تفترض أن حماس المتضامنين الأجانب، سيما الأوروبيين للانضمام لأسطول الحرية سيتلقص إلى حد كبير بعد اغتيال أريجوني. إن اختيار أريجوني كمواطن أوروبي ليكون هدفاً للإغتيال لم يأت من فراغ، فدإسرائيل» معنية أن يقتصر المشاركون في الأسطول القادم على المتضامنين القادمين من دول إسلامية حتى يسهل على ماكنة الدعاية الإسرائيلية شيطنتهم، وسيما المتضامنين الأتراك، الذين شرعت «إسرائيل» في تنظيم حملة دعائية ضدهم، ومحاولة ربطهم بما يعتبره الغرب «جماعات إرهابية»، وبالتالي إضفاء شرعية على استخدام العنف لدى تصدي قوات الاحتلال لمن يتواجد على متن سفن أسطول الحرية. من هنا فقد نجح منفذو هذه الجريمة في مد ماكينة الدعاية الصهيونية بالكثير من الوقود لكي تواصل التضليل والتشويه. لقد سارعت «إسرائيل» لتوظف العملية الجبانة في الزعم أنها تدلل على أن قطاع غزة لا يمثل بيئة آمنة بالنسبة للمتضامنين الأجانب الذين أعلن المئات منهم رغبتهم في الانضمام لأسطول الحرية.

توطئة للتصعيد القادم

تأتي هذه الجريمة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وهو العدوان الذي جاء كمقدمة لعدوان أوسع على قطاع غزة تعد له قوات الاحتلال الإسرائيلية العدة، من هنا فإن الصهاينة معنيون بأن يحصلوا على الشرعية الدولية لتنفيذ العدوان القادم. وبالطبع فإن لسان حال الصهاينة يقول: إن كان «الإرهابيون الفلسطينيون يستهدفون على هذا النحو الرعايا الأوروبيين الذين قدموا من أجل التضامن معهم، فهل يستحقون أي قدر من التعاطف عندما تقوم إسرائيل بممارسة حقها في الدفاع عن النفس كرد على عمليات القصف التي يقوم بها الفلسطينيون ضد المستوطنات اليهودية»، هذا هو المنطق الذي تحاول إسرائيل الاعتماد عليه في التوطئة للعدوان الجديد على القطاع، استناداً لتوظيف هذا الاغتيال الجبان. هذه الفعلة الجبانة تأتي استكمالاً لنجاح إسرائيل في الضغط على القاضي اليهودي غولدستون وإرغامه على التراجع عما جاء في تقريره بشأن جرائم الحرب ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة خلال عدوان «الرصاص المصبوب»، أواخر عام ٢٠٠٨.

وفي الوقت نفسه فإن هذه العملية ستمثل إحراجاً للحراك الجماهيري العربي والرسمي الذي تحرك لأول مرة بشكل فاعل احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي الأخير، سيما في مصر، لذا لا يمكن النظر لهذه العملية الجبانة إلا كطعنة في ظهر الجماهير العربية التي تحركت في مصر ضد إسرائيل وطالبت بإغلاق السفارة الإسرائيلية في القاهرة احتجاجاً على العدوان.

مسوغات باطلة

المسوغات التي قدمتها المجموعة التي أقدمت على اختطاف واغتيال أريجوني لا تنطلي على أحد، فهذه الجماعة أعطت الانطباع أنها تنتمي إلى السلفية الجهادية (مع أن الجماعات التي تمثل هذا التيار أنكرت أي صلة بالعملية)، وأنها قامت بفعلها من أجل اجبار حكومة غزة على الإفراج عن أحد المعتقلين. وبكل تأكيد أنه من السخف مجرد طرح التساؤل: هل يبرر هذا الأمر اختطاف شخص يحل ضيفاً على الشعب الفلسطيني وجاء لنصرته، وقتله؟، لأن القتلة أو من يحركهم من وراء الكواليس خطط في الواقع لقتل الضحية لتحقيق الأهداف التي تمت الإشارة إليها فقط.

إن النظام الأردني يعتقل المئات من الشباب الذين ينتمون لتيار السلفية الجهادية " الحقيقي "، ويتعرضون هناك لأبشع الممارسات، ومع ذلك فإنهم لا يلجؤون إلى مثل هذا العمل المشين، بل قاموا بتنظيم مظاهرات سلمية تطالب بالإفراج عن زملائهم، وهذا ما حدث أيضاً في المغرب.

تقصير أمني

ليس من العدل والانصاف التركيز على أهداف «إسرائيل»، وتجاهل حقيقة أن اختطاف وتصفية المتضامن الإيطالي جاء نتاج قصور أمني فلسطيني خطير، فإن كانت هذه أهداف إسرائيل، هل يعقل أن يتم السماح بأن تتحول غزة إلى بيئة رخوة يسهل فيها على «إسرائيل» القيام بمخططاتها على هذا النحو الخطير والذي يمثل مساً خطيراً بالمصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.

إن حكومة غزة مطالبة بإجراء حساب عسير للنفس والتحقيق في أوجه التقصير، إن وجدت ومعاقبة المسؤولين عنها من رأس هرم المؤسسة الأمنية وحتى آخر كادر يمكن أن يضبط متبلساً بجرم التقصير. إن ما حدث يمثل اختبار قيادة لرئيس حكومة غزة إسماعيل هنية، فهو المسؤول في النهاية أمام الجمهور الفلسطيني في قطاع غزة عن توفير كل المقومات اللازمة لبيئة أمنية صحيحة، وعليه عدم التواني في اتخاذ كل الإجراءات العقابية بحق المقصرين. فمن الطبيعي أن يفترض المرء قول الكثير في الفعل الخياني، الجبان، الحقير والغادر الذي استهدف المتضامن الإيطالي فيكتور أريجوني، وربطه الكثيرون بتوجيه مباشر من المخابرات الإسرائيلية، على اعتبار إن «إسرائيل» هي الوحيدة، صاحبة المصلحة في تنفيذ هذه الجريمة. وفي الحقيقة أن المرء لا يحتاج أن يكون خبيراً أمنياً حتى يدرك أنه بغض النظر عن طبيعة الخلفية التنظيمية والفكرية لأعضا ء الخلية التي نفذت عملية القتل، فإنه بمجرد تنفيذها، سيما في هذا الظرف تحديداً فإن هذا يبعث على الاعتقاد بأن «إسرائيل» تقف بشكل مباشر أو غير مباشر خلف هذا الفعل. بالطبع لا أحد ينكر مصلحة «إسرائيل» في تنفيذ هذه الجريمة، فعملية الاغتيال الغادرة جاءت تحديداً في ظل استعدادات الحكومة الصهيونية لاحباط تنظيم أسطول الحرية ٢ إلى قطاع غزة، والذي تخشى «إسرائيل» من أنه سيلحق بها أذىً استراتيجياً لا يمكن بحال من الأحوال أن تتعافى منه، سيما في ظل تراجع مكانتها الدولية في أعقاب إجماع العالم باسره على أنها تتحمل وحدها المسؤولية المباشرة عن الجمود في العملية التفاوضية، وفي ظل رفضها مناشدات العالم تجميد الاستيطان. إن هناك دوماً من سيسعى لإعادة الفلتان والفوضى، بالتالي يتوجب أن تحرص المؤسسة الأمنية على عدم تمكين هذه الجهات عبر استخدام القانون وفرض النظام.

● عن موقع الكاتب على الإنترنت

الهيمنة الإمبريالية.. والتضليل الإعلامي

◄ موقع أبحاث العولمة - ترجمة قاسيون.

لم تحتلّ الأصوات ومصادر المعلومات الشريفة والمستقلة يوماً مثل هذه الأهمية. وبوصفنا مجتمعاً، يغرقنا سيلٌ من المعلومات القادمة من ترسانة واسعة من المصادر التي تخدم مصالح قوية، وتخدمَ كذلكَ الأفراد الذين يمتلكونها. تتضمّن مصادر الإعلام الرئيسية، المكرّسة للاستعمال العام أو الرسمي، وسائل الإعلام المسيطرة ووسائل الإعلام البديلة والجامعات ومراكز البحوث.

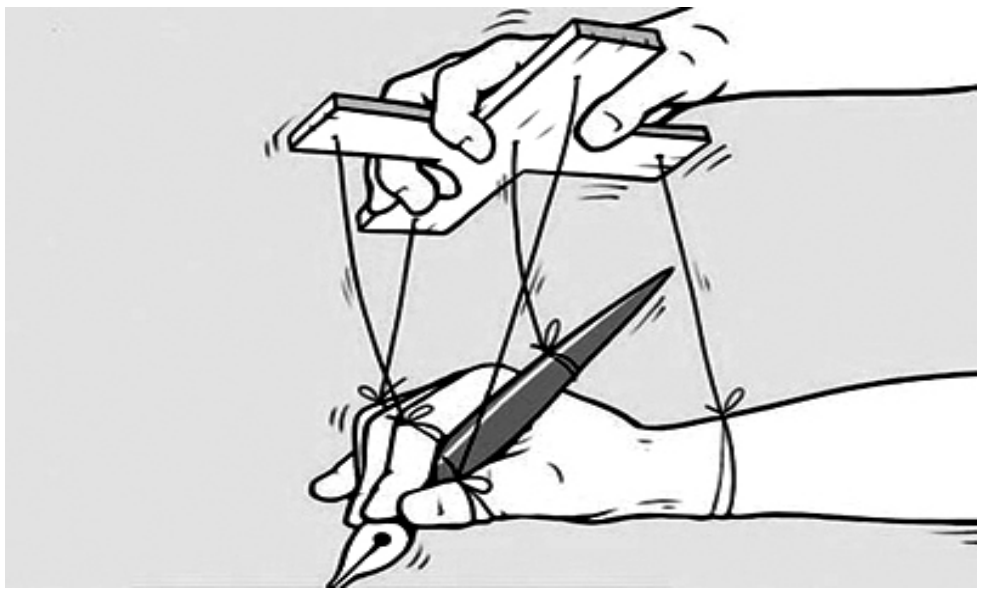

في وسائل الإعلام المسيطرة، يبدو الانحياز والتحيّز الملازمان لها أكثر وضوحاً. وسائل الإعلام هذه ملكٌ لشركات كبيرة متعددة الجنسية وهي مرتبطةٌ بمجموعة كبيرة من الشّركاتً الكبيرة العالمية الأخرى وبمصالح النخب عَبر مجَالس إدارتها. ويمثّل مجلس إدارة تايم وورنر مثالاً على تلك العلاقات.

يمتلك تايم وورنر مجلة تايم، وHBO، ووورنر براذرز، وCNN وغيرها كثير. يتضمّن مجلس الإدارة شخصيات مرتبطة سابقاً أو حالياً بهيئات كثيرة كمجلس العلاقات الخارجية وصندوق النقد الدولي وصُندوق الإخوة روكفلر وواربرغ بينكوس وفيليب موريس وشركة AMR.

مصادر الإعلام الأكثر «تقديراً» في الولايات المتحدة هي نيويورك تايمز (والتي يطلق عليها «الصحيفة الرسمية») وواشنطن بوست. في مجلس إدارة نيويورك تايمز أشخاصٌ كانوا شركاء في شركة الأدوية الدولية شيرينغ بلاف ومؤسسة جون دي وكاثرين تي وشركائهما، وشركة شيفرون وشركة فيسكو المالية وشركة كولبرغ وشركاه وشركة تشارلز شواب وشركة إي باي وكسيروس وآي بي إم وشركة فورد موتور وشركة إيلي ليلي وشركاه وغيرها. وهي ليست مطلقاً معقلاً لعدم الانحياز.

يمكن قول الأمر نفسه عن واشنطن بوست، التي يتضمّن مجلس إدارتها لي بولنجر، رئيس جامعة كولومبيا ومصرف الاحتياط الفيدرالي في نيويورك وورن بوفيت، المستثمر الملياردير، زعيم ورئيس مجلس إدارة بيشاير هاثاواي؛ كما يتضمّن المجلس شخصيات مرتبطة (حالياً أو سابقاً) بهيئات من بينها شركة كوكا كولا وجامعة نيويورك ومجلس العلاقات الخارجية وكسيروكس وكاتاليست وجونسون أند جونسون وشركة تارغيت وشركة راند وجنرال موتورز. كما من الأهمية بمكان التطرّق إلى التحالف، السرّي غالباً، بين وسائل الإعلام المسيطرة والحكومة الأمريكية. وقد كشف كارل برنشتاين، أحد صحافيي واشنطن بوست اللذين غطّيا فضيحة ووتر غيت، أنّ أكثر من ٤٠٠ صحافي أمريكي «نفّذوا مهام لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية [سي آي إيه]». ومن اللافت أنّ «استخدام الصحافيين كان أحد أكثر الوسائل التي تستخدمها السي آي إيه في جمع المعلومات نجاعةً». من بين المنظمات التي تعاونت مع السي آي إيه، نذكر: «شركة البث الأمريكي وشركة البث الوطني وآسوشييتد بريس ويونايتد بريس الدولية ورويترز وهيرست نيوزبيبرز وسكريبس هاورد وماغازين نيوزويك ونظام البث المتبادل وميامي هيرالد وستارداي إيفننغ بوست ونيويورك هيرالد تريبيون».

وفق ممثّلين للسي آي إيه، كانت الشراكات مع النيويورك تايمز وسي بي إس وتايم أكثر الشراكات أهميّةً. بل إنّ السي آي إيه أدارت برنامج تدريب «لتعليم أولئك الناس كيف يكونون صحافيين». ثمّ كان أولئك «يوضعون في منظّمات إعلامية مهمّة بمساعدة إداراتها». في العقود التالية، دام هذا النوعُ من العلاقات، وإن كان على نحو أكثر سرّيةً. على سبيل المثال، كشف في العام ٢٠٠٠ أنّه أثناء قصف حلف الناتو في كوسوفو، «عمل عدّة ضبّاط من جيش الولايات المتحدة، أعضاء في مجموعة العمليات النفسية الرابعة في فورت براغ، عملوا في قسم الأخبار في مقرّ سي إن إن في أتلانتا». ووضعت المجموعة عينها «مقالات تدعم سياسات إدارة ريغان في أمريكا الوسطى في وسائل الإعلام الأمريكية». وقد وصفت ميامي هيرالد ذلك بأنّه «عمليةٌ حربيةٌ نفسيةٌ واسعة تشبه العمليات التي نفّذها الجيش للتأثير في السكّان في أرض معادية». هؤلاء الضباط العسكريون من مجموعة العمليات النفسية الرابعة عملوا في الوقت عينه في الإذاعة القومية العامة NPR. من جانب آخر، أقام الجيش الأمريكي صلات وثيقةً مع السي إن إن.

في العام ٢٠٠٨، ذُكر أنّ البنتاغون أدار حملة بروباغندا كبيرةً باستخدام جنرالات متقاعدين وممثلين سابقين للبنتاغون بهدف تقديم صورة حسنةٌ عن سياسات الحكومة في زمن الحرب. بدأ البرنامج قبلَ أن تبدأ الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ واستمرّ حتّى العام ٢٠٠٩. أظهر هؤلاء الرسميون، الذين قدّموا بوصفهم «محلّلين عسكريين»، نقاط نقاش حكوميةً وهم يقبعون غالباً في مجالس إدارة متعهّدين عسكريّين. وبالتالي، فلديهم مصلحةٌ خاصّةٌ في المواضيع التي يدعَون إلى «تحليلها».

أمّا كبريات المؤسسات الإنسانية في الولايات المتحدة، فقد استثمرت باستمرار ثرائها الكبير لاستخدام أصوات المنشقين وحركات المقاومة في شبكات أمنية لصالح أصحاب السلطة. وكما سبق أن قال ماك جورجَ بونديَ، الرئيس الأسبق لمؤسسة فورد: «كلّ ما تفعله المؤسسة هو جعل العالم أمنياً بالنسبة للرأسمالية». على سبيل المثال، تقدّم مؤسسات روكفلر وفورد وجون دي وكاثرين تي ماك آرثر دعماً مالياً وتنظيمياً هائلاً للمنظمات غير الحكومية، ما أثّر في توجّه التغطية الإعلامية، وإلغاء التحليل النقدي.

وهذا يوصلنا إلى مركز أبحاث العولمة وإلى موقعه على الإنترنت.

بوصفه مؤسسةً تعمل كمركز أبحاث وكمصدر بديل للمعلومات عبر موقعه www.mondialisation.ca، أصبَح مَركز أبحاث العولمة صوتاً مستقلاً أساسياً يسعى إلى خرق البروباغندا والتضليل الإعلامي.

بهدف الحفاظ على استقلاليته، لا يقبل مركز أبحاث العولمة دعماً مالياً من مؤسسات حكومية أو خاصة، ولا دعم جامعات أو حكومات.

وبما أنّ هدف مركز أبحاث العولمة يتمثّل في نشر المعلومات الأكثر ضرورةً منه في أيّ وقت مضى، فهو يحتاج دعم قرّائه. شكراً يا قرّاءنا الأعزّاء لدعمكم المتواصل.

إنّ دعم موقع مركز أبحاث العولمة هو دعمٌ للحقيقة وللنضال ضدّ التضليل الإعلامي.

شكراً!

فريق مركز أبحاث العولمة.

■ كتب هذا النصّ أندرو غيفن مارشال
الباحث المشارك في مركز أبحاث العولمة
نيسان ٢٠١١

ويبقى الجلاء العروةَ الوثقى

◄ غياث رمزي الجرف

منذ خمسة وثلاثين عاماً ونيف كتب محمود درويش، فيما كتب، في يومياته «يوميات الحزن العادي» قائلاً: والليلة عيد ميلادك ـ الثالث عشر من آذار ـ وأنت تريد مناسبة لانتزاع المرح الكاذب من جهامة الأيام الصارمة. تدعو أصدقاءك... تتآمرون على الكآبة بالكأس والموسيقا والنكات الجارحة.

يرتفع صوت الموسيقا وترقصون. تصل ضحكات الفتيات إلى نوافذ الجيران. وفي منتصف الليل يأتي البوليس. يتحقق من هويات الحاضرين، ويهددك بالاعتقال: كونوا مهذبين. كفى بربرية! نسأل عن السبب، فيقول لنا: إن الجيران قد استدعوه ليحافظ على هدوء البناية من مرحنا. تقول له: عيد ميلاد. يقول: لا يعنيني... أيها الجيران الطيبون! لماذا لم تنبهوني إلى أن فرحي يؤلمكم؟ لماذا تنهمر موسيقاكم المأخوذة من لحمي على نوافذي كل ليلة.. ولا أحتج؟ متى تخرجون من حلقي ايها الجيران، متى؟ وحين تأوي إلى الفراش لتنام، تقتنع بأن الجيران كانوا على حق (..!) في الصباح تعتذر إليهم قائلاً: لا يحق لي أن أحتفل ما دمت جاركم... سامحوني ايها الجيران، فقد تبت عن الاحتفال...

أجل.. الملك هو الملك، والاحتلال هو الاحتلال.. ولا لقاء بين الجلاد والضحية.. بين القاتل والقتيل.. ولا لقاء بين السيد القوي والعبد الضعيف... بين السجان المدجج بالسلاح والبغض.. والسجين العاري إلا من حلم مفتوح على كل مواعيد.. ولا موجة أثيرية موصولة بين موسيقا السلام والمحبة والفرح.. وبين موسيقا الحرب والعنصرية والبربرية.. الحق والباطل لا يلتقيان، فهما في حالة طلاق أبدي...

من الممكن جداً أن تحتفل بهذا العيد أو ذاك، ولكن أي عيد سواء أكان خاصاً أم عاماً، وسواء كان شخصياً فردياً أم جماعياً.. وسيان أكان سياسياً أم دينياً أم اجتماعياً إنسانياً.. من المستحيل أن يكون له معنى ودلالة وقيمة حقيقية إذا علم بلادك انطوى، ونشيدك الوطني كف عن الإنشاد.. وإذا أرضك احتلت، وتلوت، وأنت.. تحت أقدام الغزاة ودباباتهم ومصفحاتهم وطائراتهم وجحيمهم وعملائهم وأزلامهم... أي عيد هذا الذي تريد أن تحتفل به، وفيه، وأنت محاط بسياج التهديد والوعيد والإكراه، والقسر والاستقلاب، والمصادرة والقمع والإرهاب النفسي والعاطفي والفكري والجسدي..؟ وأي عيد هذا الذي تريد الاحتفاء به وتاريخك، آثارك، تراثك، خيراتك، جنى حقولك، مستقبلك، حاضرك، ماضيك وكل شيء، كل شيء أمام ناظريك يسرق منك وينهب..؟ وفوق هذا أو ذاك أنى لك الاحتفال باي عيد من الأعياد، وأنت غريب اللغة والثقافة، ومنفي داخل وطنك ـ بيتك الأزلي...؟ وأنى لك الاحتفاء وحياتك نفسها في أتون الاحتلال لا معنى لها، ولا طعم، ولا لون.. ولا تساوي أكثر من طلقة واحدة..؟

إذاً، عيد جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية (نيسان ١٩٤٦) التي ما انحنت يوماً لغاز قيد شعره.. هو عيد العزة والكرامة الشخصية والوطنية والقومية والإنسانية.. إن عيد الجلاء المبارك من الأرض والمساء الساكن، ما بقي الليل والنهار، في العميق من أرواحنا وعقولنا وضمائرنا ووجداننا وحياتنا يبقى واقعياً وعملياً وحقيقة عيد الأعياد وسيدها وقبلتها على مر الزمان...

أجل.. يا «محمود» في حالتنا الراهنة نحاول، على هذا النحو أو ذاك، انتزاع المرح العابر من بين مخالب الذين يريدون تفتيت وحدتنا الوطنية، وتمزيق أرواحنا المسكونة أبداً في كل ذرة من ذرات ترابنا الوطني العربي الحر السيد..

أجل.. يا «محمود» فرحي يؤلم المستعمر ومن يدور في فضائه... وفي هذه الحقبة المفتوحة على الاحتمالات كافة لن أجعل موسيقا القتلة الدامية تنهمر على نوافذ قلبي، وتقيم في خلاياي الرحيمة النبيلة... فأنا خرجت خروجاً أبدياً من سياج الأسر الوحشي.

ومن زرد السلاسل.. ودمائي العروبية الأبية ما برحت تتدفق في شرايين قلبي التاجية.. وأنا ـ من قبل ومن بعد ـ سليل (يوسف العظمة) الذي ما هاب ويوماً غاصباً ومحتلاً ولو طرفة عين..

أجل.. يا «محمود» يمكننا تأجيل الاحتفال بالميلاد الشخصي، أو إلغاءه حتى لا نعكر هدوء أحد.. لكن المسألة نفسها تتغير مع ميلاد الوطن المجيد حين تعكر صفوه محاولات الفرقة والتشرذم والانكفاء ما نحتاجه هو إعادة ميلاد الوطن بجلاء كامل عن أي أرض عربية سليبة ولو ذهب هدوء العالم أدراج الرياح.

■■

ربما..!

تأثيم الحرية إدامة للقهر

حال الحرّية الآن هي حال الطّفل الذي طلع بكلّ براءته إلى الدنيا، فراح أهل حارته يستعملونه بطرق تختلف بين شخص وآخر، فما كان من شأنها إلا إفقاده مَعنى البراءة، بين واحد حوّله إلى مرسال غرام، وثان جعله خادماً، وثالث يتحيّن فرصة التحرّش به.

مختلفٌ أنواع التشويه المحتمل حدوثها لذلك الطفل حدثَت للحرية وهي تتلمّس خطواتها الأولى، حتى باتت موضع شبهة حقيقياً، والكثيرون الذين علا صوتهم: لا نريدها.. إنما عبروا عن استيائهم من الفوضى المترافقة معها، وازدياد غموض المفهوم الذي لم يسبق وأن طرح من أهم المنابر الإنسانية: الشارع!

لنعد إلى الشعر ففيه الجواب، ذلك أن الشعراء أكثر من عملوا على تطويب الحرية ربّة معبودة. بيت أحمد شوقي صار شعاراً «وللحرية الحمراء باب».. نزار قباني سمّى أحد دواوينه «تزوّجتك أيتها الحرية»، ناهيك عما كتبه الشعراء على مر التاريخ في نشدانها معنى للطلاقة والتقدم والديمقراطية والمساواة والمسؤولية... من بول إيلوار إلى ناظم حكمت إلى لوركا إلى آخر شاعر حر.. فعلى الدوام كان الشعر يحلق عبر الحرية بخلاصة الأحلام الإنسانية.

دروس الثورات العربية كانت في نقل المفهوم إلى الحرية البيضاء، لأنّ هذا البياض الذي يمثل السلام، بوصفه الهدف الأكثر نبلاً، يمثل في الآن ذاته ماهية الشعب، فحيث تبدو صرخة الشباب باسمها صرخة ضد القهر وحسب، فإنها تذهب أبعد من ذلك بكثير، لتصل إلى حدود المطالبة بالكرامة في العيش وتعدد الفرص، والعدالة في توزيع الخيرات، إنها ذلك الاسم الحركي لكل شيء، وبتعبير ألبير كامو هي: «فرصة ليكون المرء أفضل»، وهي تتجاوز الحريات الغربية الكاذبة التي سخر منها مارك توين: «لقد منّ الله علينا بثلاث في هذا البلد: حرية التعبير، وحرية التفكير، والمقدرة على عدم تطبيق أي منهما».

الحرية غائمة في مشهد اليوم، لكن الغد سيتكفل بتحقيق حلم غسان كنفاني، وهو يصرخ: «أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل».

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

سورية.. طوق نجاة

ويسألونك عما يجري مدفوعين بالقلق والخوف من كل ما يجري. الأسئلة ذاتها تدور في الرؤوس كلها، ولأنه ما من جواب شاف تأتي النتيجة صداعاً عمومياً: هل سنموت مجاناً من هم هؤلاء القتلة؟ لماذا يقتلون أصلاً؟ إلى أين تمضي ركابنا؟ كم سنحتاج لعبور هذا البرزخ؟ ثم هل الخلاص أكيد حقاً؟

يسألون ويسألون... التضارب الإعلامي يجعل الحياة فيلم رعب هوليودي.. البيانات النارية لوزارة الداخلية لا تطمئن... أخبار الأصدقاء والأقارب في المدن المترامية تزيد وتيرة الخوف.. لا شيء سوف الخوف، لا شيء!!

تتفاقم المرارة مرارةً. تعلو نسبة التوجس وتنخفض معدلات الطمأنينة، إلى حدود الغياب أحياناً. يترافق كل ذلك مع الحدث الذي يألو إلا أن يكون غامضاً، حتى بات المتهم الأساسي هو التظاهر، مع أنه الأمر الأكثر وضوحاً في المعمعان الجاري..

أيها السوريون.. اسمعوا وعوا.. إذا كنا نشعر بالغرق في بحر الريبة والخوف لم لا ننتبه إلى طوق النجاة الملقى إلينا؟ أعني طوق النجاة الموجود أمامنا قبل هذه الفوضى، والتي باتت تعمل على إخفائه الآن.. انتبهوا لمعنى الوطن، لمعنى الحياة، أي لمعنى سورية، وهو معنى ساطع كشمس النهار، وواضح وضوحنا نحن، بوصفنا شعباً أحداً لا يقبل إلا أن يكون جسداً واحداً... لنعتصم بمعنى سورية طوقاً للنجاة وسوف نجتاز النفق إلى الغد السوري المشتهى، غد الحرية والكرامة ووحدة التراب والشعب.

■■

ثلاث مقالات لغسّان كنفاني

من يوميّات أبو فايز

في ذكرى ميلاد غسّان كنفاني الـ٧٠، ننشر ثلاث مقالات قصيرة ساخرة كتبها غسّان كنفاني بإسمه المستعار «أ. ف» (أبو فايز) في جريدة «المحرر» وذلك خلال العام ١٩٦٥. أضيفت المقالات لاحقًا إلى مجموعة المقالات النقدية الساخرة التي كتبها غسّان كنفاني تحت الاسم المستعار «فارس فارس»، وهو عنوان كتاب مقالات تلك التجربة الصادر عن «دار الآداب» في العام ١٩٩٦.

هنا صوت فلسطين!

بعد جهود مريرة، استمرت شهوراً طويلة استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، أخيراً، أن تفتتح إذاعتها في القاهرة ثلاث ساعات يومياً، وقد فوجئ كل الثوريين في العالم بالبرنامج الثوري الذي تقدمه هذه الإذاعة: فبوسعك من السادسة والنصف أن تستمع إلى مجموعة من الأغنيات، في السابعة: طائفة من الأغنيات، وفي السابعة والنصف يحدث تغيير مهم، فيسمعونك «باقة» من الأغنيات، في الثامنة إلا ربعاً: ثلاث أغنيات، وفي الثانية يطرأ تعديل آخر: أغنية واحدة، طويلة- في الثامنة والربع: إعادة للمجموعة الأولى من الأغنيات المنقحة ومزودة بفهرس وهوامش، في الثامنة والنصف مفاجأة: نشرة الأخبار تغنيها ليلى مطر والتعليق لنجيب السراج، في التاسعة: برنامج ما يطلبه المستمعون، في التاسعة والربع: أغنيات لم يطلبها المستمعون، في التاسعة والنصف: ختام «أغنية عائدون».

يقال أن أحد المستمعين أرسل برقية تهنئة إلى الإذاعة فلُحنت على الفور، لتنويع البرامج!

(١-٤-١٩٦٥)

إعلانات.. مع الأحداث!

على ذمة راويين جاءا أمس من القاهرة ودمشق معًا، ذكرا، معًا، أنهما شاهدا على أبواب المقاهي في القاهرة ودمشق الإعلان التالي (وقد شاهده راوٍ ثالث في بيروت):

«المطلوب زبائن جدد لطاولات ثابتة ذات مواقع إستراتيجية- خصم على الطلبات ٢٠ بالمئة، المؤهلات المطلوبة: قصص نضالية قديمة، ذات تفصيلات دقيقة ومثيرة، يمكن ان تروى مرة ومرتين وعشر مرات على مسامع شخص واحد- وكذلك المطلوب أن يلم الزبون بخطط نظرية للمستقبل يمكن شرحها بالتفصيل- الأوراق الثبوتية: شهادة بالسجن مدة شهر واحد على الأقل، قصاصة من جريدة قديمة تحمل مقالًا عنيفًا للزبون المشار إليه، شهادة شخصين على الأقل بأن الزبون مطارد، جواز سفر غير مجدد- المراجعة في الداخل وبالثياب الرسمية».

(٨-٤-١٩٦٥)

شرط يشرط فهي شروط!

طارت ٧٠٠ قاذفة أمريكية «لتأديب» فيتنام الشمالية فتصدت لها ٦ طائرات كركوعات من مخلفات الحرب الكورية، على طريقة العصابات في الأرض، وهات يا طاخ طاخ، فسقط ما فيه النصيب.

وأرسلت واشنطن احتجاجًا: فيتنام لا تريد أن «تتأدب» يا أمم يا متحدة فما العمل؟ وأجابت فرنسا، بصفتها المجربة: «فتشوا عن موقع استراتيجي يكون اسمه ديان بيان فو وتمترسوا فيه فتلك الطريقة الوحيدة المجدية لإنهاء القتال في الهند الصينية..»!

ومن هنا جاءت دعوة جونسون إلى مفاوضات بلا شروط، هو أن يكفّ رجال الفيتكونغ عن «تشريط» وجه العم سام، ولذلك فإن من حق هذا العجوز أن يطالب بمفاوضات بلا شروط، فكيف يعقل أن يجلس إلى مائدة المفاوضات بوجه «مشرّط»؟

(١٤-٤-١٩٦٥)

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/04/20) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

نحو غاياتنا القصوى.. دون دماء!

◄ سناء عون

تغيبت معظم الأصوات الثقافية عن الحدث الكبير الذي تشهده البلاد، فحتى اللحظة لم يعبر الكثير من المثقفين السوريين عن آرائهم، إلا باستثناءات قليلة.

هؤلاء «الاستثناءات» منهم من يتتبع الحدث ويحاول نقل ما يراه كشاهد عيان أو كمعلّق.. وكلمات بعض هذه الشريحة على الـ«فيس بوك» تصبح مانشيتات عريضة في كل الصفحات، عبارات تؤيد الحراك الجاري دون تحديد المطالب والشعارات التي يجب أن ترفع في هذه المرحلة. والبعض الآخر يظهر كل قدرته لتمجيد الآخر/النقيض والهتاف له بكل ذلك الذل الذي يجب على المثقف الابتعاد عنه.

أكثر ما كتب في المواقع الالكترونية جاء ليكرس بطولة كاتبها كمستهدف بسبب شجاعته النادرة.

يحق لنا هنا طرح السؤال التالي:

لماذا تغيب أصوات المثقفين الكبار عن الحدث؟ هل يعتمدون على أرصدتهم الأدبية لتشفع لهم من سقوط مدوٍّ؟ هل الصمت فضيلة أيضاً؟؟ هل لغاية اللحظة لم تتبلور الأحداث في أذهانهم؟؟ هل هم بانتظار الكفة الراجحة؟؟

وبالمقابل برزت أصوات لمثقفين لم يسمع بهم أحد. أصوات تحلم بالبطولة، محاولة ركوب الموجة، بعض هذه الأصوات حقق مطالبه، وأصبح بطلاً وطنياً، وساعد العالم الافتراضي هؤلاء لتكريس بطولاتهم المطلقة خلال فترة قياسية، عبر الاعتقال لأيام، وأحياناً لساعات. طبعاً نحن ضد الاعتقال لكل معتقلي الرأي وللمتظاهرين السلميين، ولكن ضد أن يركب الموجة من يريد اسماً لامعاً بيومين، وبطولة مزيفة، على حساب الآخرين. مواكب شهداء تزف في طول البلاد وعرضها بصمت لمطلب الحرية، لاءات كثيرة للفساد وللطائفية وللقمع والاستبداد، تمر دون ضجيج إعلامي لأن ليس لها اسم صحفي مبتدئ أو قصيدة شعرية لم يسمع بها أحد، أو منبري إعلامي رسمي. هذا الشباب المندفع لم يصنع إلا بطولة جماعية برهنت بشكل قطعي على ديمقراطية الروح والفعل..

من يقف مواجهاً هم الكثير من الشباب المتظاهر أصحاب المطالب المحقة، الذين ضاقوا ذرعاً بكل أشكال الذل والعسف والاستبداد، ليخرجوا مطالبين بحقوقهم المشروعة.

هؤلاء هم الأبطال الحقيقيون، ورغم ذلك سيمر التاريخ دون ذكر أسمائهم، هذا الشباب لن ينتظر صفحات على الـ«فيس بوك» تطالب بهم إذا اعتقلوا.. أسماؤهم لن تبرز إلا في حال توجهت رصاصات إلى قلوبهم، عندها فقط سنرى صورهم وأسماءهم وعليها خط أسود مائل. بينما لم تخرج مواقف تذكر من صفوف «المثقفين» بشأن ما تشهده البلاد، وحتى اللحظة لم يكتب بيان هام من المثقفين عن الأحداث الجارية في البلاد.

تركز دور المثقفين على الشتائم على صفحات الفيس بوك والتخوين والمهاترات والمشاحنات الالكترونية... بين مؤيد ومعارض، مما يدل على أن هذه النوعية من المثقفين لم تعد قادرة على استشراف المستقبل.

ثمة ثلة أخذت وسط المعمعة بنشر إما صفحة «عار»، أو صفحة «الخيانة العظمى» وبين الصفحتين يتصنف السوريون. إما في قائمة العار ضد الحراك، أو في قائمة الخيانة العظمى للمؤيدين له. لهؤلاء نقول إن الأمور لا تحسم بهذه الطريقة، فهي في الحالتين مجرد أحكام رعناء..

لم يقترب إلا القليلون من تحليل الحدث الجاري بكل ما فيه من ألم، ألم لدماء أبناء البلد التي أريقت، وألم من الدماء التي ستراق، محاولين وقف حمام الدم الذي يراه معظم السوريين، لم يقل إلا القليلون، لا إسقاط نظام حالياً، فنتائجه كارثية على البلاد، ولم يقل إلا القليلون على النظام تلبية مطالب المتظاهرين فوراً وإنقاذ البلاد من مزيد من الدم، وكف اليد الطويلة القاسية عن المحتجين.

دعونا نفكر بالوطن قليلاً.. بالوطن كل الوطن..

الوطن رغم جراحه يبقى كبيراً، يتحمل الجميع، يحب الجميع. والكل يحب هذا الوطن، لكن القليلين فقط، يفكرون بهذا الوطن، ومستقبل هذا الوطن وماذا ينتظر هذا الوطن؟. دعونا نفكر بمستقبل هذا الوطن، مراعين الواقع، وطبيعة البلد. دعونا نحم سورية ولو انتظرنا قليلاً، فإصرارنا على مطالبنا الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية الجذرية والعميقة ستؤمن سريعاً غاياتنا القصوى.. ودون دماء.

■■

الثورات بريشة سوزان عليوان

تقدم الشاعرة والرسامة سوزان عليوان رسومات طفولية، كعادتها في الرسم، عن الثورات العربية. سوزان التي وصفت نفسها في إحدى قصائدها بـ«تحاول دائما اختراع جغرافيات، لا يحتاج السّفرُ إليها إلى جواز سَفر» تذهب هذه المرة باتجاه جغرافيات حقيقية، لا تحتاج إلى اختراع، جغرافيات الواقع العربي اليوم، من خلال ألبوم تسميه «ثورات ناصعة».. يحتوي الألبوم على اللوحات التالية:

- مصر حرة.
- اليمن الحزين.
- ليبيا.
- فلسطين: ساطور في الوريد وتحلم.
- طفل من فلسطين: السهم في رأسه.. ويبتسم.
- لبنان: لو إنسان مكان الأرزة.
- إضافة إلى لوحة عن سورية.. لكنها تبدو سابقة لأوانها قياساً لما يجرى في البلدان الشقيقة.

عدسة «قاسيون» وهي رميم..

ماذا بوسع كاميرا «قاسيون» أن تقول بعدما عادت أشلاءً من اعتصام السويداء؟؟ وماذا بوسع زميلنا فيصل يعسوب الذي عاد مصاباً بها أن يقدّم لهذا العدد؟؟

ما من خسارة على الإطلاق، هذا جزء صغير من استحقاق الصّحافة الوطنيّة في معركة الشرف إذ تناطح مسرحاً من الغبار لتجلو وجه الحقيقة، وجزء من ضريبة إعلاء الصوت السّوري الحر، وجزء من معركة توثيق اللحظة بكل ثقلها الدراميّ.

ليست المسألة تشظياً للكاميرا بمقدار ما هي محاولة البعض تفتيت تلك الوقفة الشريفة لأبناء السويداء في يوم الجلاء، عند رمز من الرموز التي كونت فكرة سورية الوطن الحر..

أما معركة الصحافة من أجل الحرية فهي مستمرة بالحبر والصورة، فهما فيصل المسؤولية والوطنية..

لا تقل لي ماتت الكاميرا، فلا يزال المصور ها هنا، ولا تزال عيناه الذكيتان على أهبة اصطياد أي تفصيل قد يباغت المشهد بعبور سريع..

صحيح أن الكاميرا باتت خردة، لكن فيصل لا يزال بكامل لياقته البصرية، وما فيه إلا قليل من الرثاء لصور ذلك اليوم التي فُقدت مع جثمان آلة التصوير.. لكنه يقول: كاميرا الجريدة الرميم مجرد آلة يمكن استبدالها، لكن الضمير هو من سيحيي خردة هذا الرميم من جديد.

«قاسيون»، بطاقمها التحريري، لا تزال ترى المشهد جيداً، ولا تزال تمسك ببعده الرابع من أجل سورية التاريخية الواحدة، غير المنقوصة شبراً..

■■

بين قوسين

أوقات للتوجّس..

◄ جهاد أسعد محمد

يمكن الجزم أن الأوقات العصيبة التي تمر على البلاد وأهلها الآن، لا سابق لها منذ عقود طويلة، حتى أصبح من الجرأة على أيّ ذي بصيرة أن يبدي تفاؤلاً خالياً من الحذر والتوجّس والخشية من احتمالات الآتي الصعبة بغالبيتها..

لقد فات ذلك الأوان الذي كان يمكن فيه لمبهجات صغيرة أن تخلق فرحاً عارماً.. فات حتى بات من الصعوبة بمكان انتزاع ابتسامة حقيقية من أيّ مواطن بسيط يتابع ما تبثه المحطات المحلية وغير المحلية.. ويستمع لما يقوله الرسميون وغير الرسميين، وما يفتيه المفتون المتباينون في المواقع والمصالح والاصطفاف، وما يحلله المحللون، وما يحرّمه المحرمون.. ويبصر حال الشوارع والأحياء والأزقّة وأماكن العمل أو التسلية وهي تلوّح بالعواصف الموشكة على الهبوب.. ويرى الكثيرين من إخوته وأصدقائه وجيرانه وهم يُدفعون إلى ما قبل الأخوّة والصداقة والتجاور.. فكيف يمكن استيلاد الفرح في مناخات مليئة بالغبار والسديم كهذه، وفي غمرة اضطراب متفاقم ماض حتى الآن، في أغلب السيناريوهات المستشرَفة، إلى مآلات يصعب تصور مدى قسوتها وظلمتها..

تأخر حَمَلَة الأخبار السارة عن الوصول حتى سئم المنتظرون من قلق الانتظار وحماسته وشغفه، فغادر الكثيرون منهم التلة المشرفة على الترقب إلى عفوية الصراخ والرغبة بالانعتاق.. وهكذا لم يستطع وعد رفع حالة الطوارئ حين أتى متثاقلاً خلق حالة تفاؤل، ولم يفض إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي إلى فرح استثنائي، ولم تغر سلة الإصلاحات أيّ يد لتفتش في داخلها عما كانت تشتهيه الأصابع والعيون والمهج المتعبة.. فأحياناً تخرج الأشياء عن مألوفها، ويصبح التأخر الذي اعتدناه أفضل من عدم الوصول، يساوي عدم الوصول، وللزمن أحكامه التي قد يفاجئ الجميع بها مرة كل مائة عام.

وكما لم يجد الوعد، لم يجد الوعيد، ولا تنفيذه واعتماده أسلوباً لتصحيح ما بَدا اعوجاجاً وتجاوزاً للأصول و«الفروع» و«الأقسام» والاقتسام.. وهبّ آخرون لدخول فسحة الانبعاث الجديد، ومحاولة قياد الأمل العفوي البريء الخارج حديثاً إلى النور الشهي المراوغ وجرّه إلى ظلمة أكثر سواداً عند أول منعطف زلق، وها هم الجميع، المتأخرون عن جهل أو طبيعة مانعة، والمنبعثون على غير بصيرة، والمتربصون بخبث، في حلبة واحدة تختلط فيها الأشياء لدرجة الإبهام، أما الصامتون الكثر الذين ما زالوا يلوذون بأملٍ مبشّر جديد يحملهم إلى أحلامهم ويحمل عنهم تعبهم الطويل، القابعون حتى الآن في دواخلهم الموشكة على الانفجار، فهم يبحثون عن قلب جريء وعقل بارد وكلمة سحرية تفتح لهم الأقفال الغليظة الموصدة، وتعيد تشكيل اللوحة الغامضة على وضوح أنصع وأبسط من تطلعاتهم الجذرية العميقة..

اليوم، وقد وصلت البلاد إلى منعطفات مصيرية خطيرة، ربما لم يعد من المجدي كثيراً الاعتراف بأن زمناً ثميناً تم هدره في التلكؤ، أو في المكابرة والاستكبار، أو في التغافل عن استحقاقات لا تقبل التأجيل، ولكن قد يفيد هذا الاعتراف – بما يعنيه من تواضع إنساني غاب كثيراً حتى أصبح الشك بموته مشروعاً – بالمساعدة في حشد ما يمكن حشده من الطاقات الموحدة لتجنّب الانجراف الخفي غير المدرَك نحو الهاوية..

سورية الجميلة الساحرة، سورية التي توصف بأنها أكبر بلد صغير في العالم، سورية التي يجب على الجميع أن يتطهر قبل ملامسة أرضها لأنها أرض مقدسة، سورية التي عصت أنهارها الأنهر، وعصت جبالها الغزاة، وعصت سهولها الجوع، وعصت سماؤها الغربان المعدنية، وعصت حواضرها الاندثار، وعصى شعبها الانقياد والتغريب والتفتيت والفرقة، وعصت روحها الانغلاق والظلامية والانحلال والتفسّخ... تحتاج الآن إلى شعبها وشخصياتها ومثقفيها وقواها النظيفة الجريئة لتجتاز أكبر اختبار تخوضه على مرّ العصور.. وإلا سنفقدها إلى الأبد...

mjihad@kassioun.org